IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

التقرير السنوي 2025

التكامل الإقليميّ رافد الازدهار المستدام

نبذة عن
البنك الإسلامي للتنمية

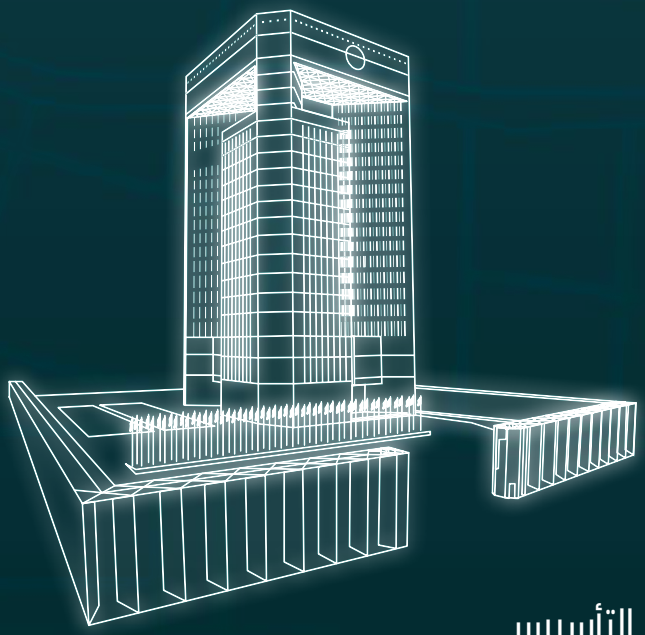

التأسيس

البنك الإسلامي للتنمية (البنك) بنكٌ إنمائي متعدد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394 (الموافق 12 أغسطس 1974) بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وعُقد الاجتماع التمهيديّ لمجلس محافظي البنك في شهر رجب 1395 (شهر يوليو 1975)، وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوال 1395 (20 أكتوبر 1975).

الرؤية

تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن تكون الجهة الإنمائيّة الشريكة المفضَّلة لبلدانها الأعضاء، والمستلهمة للمبادئ الإسلامية، التي تساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ، وتساهم في حفظ كرامة الإنسان.

الرسالة

يرمي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدّم الاجتماعيّ للبلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية، منفردةً ومجتمعةً، طبقاً لمبادئ الشريعة.

الأعضاء

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، ويسددَ القسطَ الأولَ من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قرره مجلس المحافظين من شروط.

رأس المال

في نهاية سنة 2025، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 65.6 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتألف مجموعة البنك من البنك الإسلامي للتنمية، وكياناته المتمثلة في معهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

المقر والمراكز الإقليمية

يتخذ البنك مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله 10 مراكز إقليمية في: أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، ودكا (بنغلاديش)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وجدة (المملكة العربية السعودية)، وكمبالا (أوغندا)، والرباط (المغرب). وله كذلك مركز تميُّز في كوالالمبور (ماليزيا).

السنة المالية

التقويم الهجريّ هو تقويم البنك الرسميّ. غير أن سنته المالية تبدأ في الأول من شهر يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل سنة.

الوحدة الحسابية

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. وتُتَّخذ الإنكليزية والفرنسية لغتين للعمل

بسم الله الرحمن الرحيم

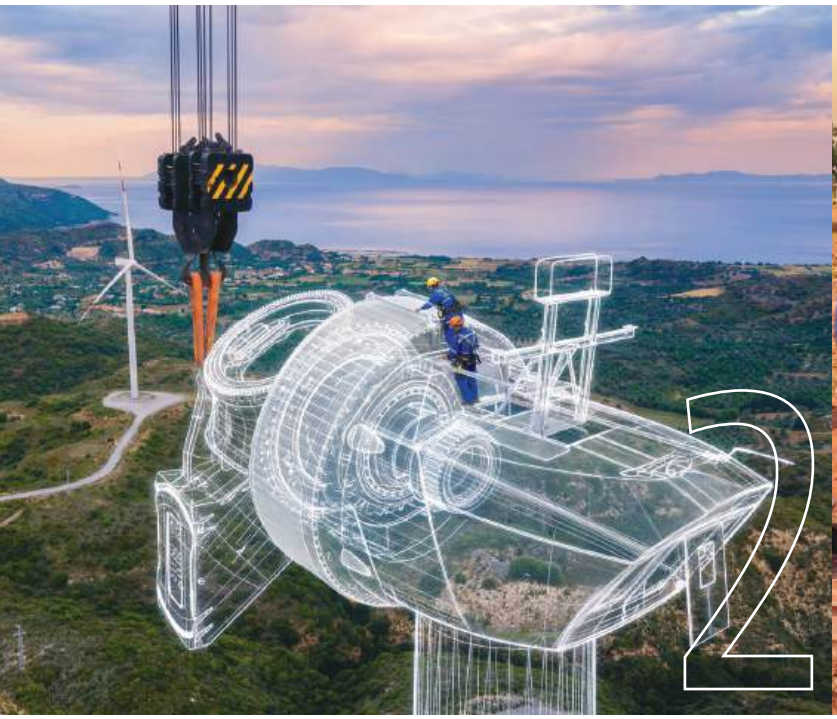

الفهرس

شكر وتقدير 7
خطاب الإحالة 9
رسالة رئيس البنك 10
مجلس المديرين التنفيذيين 12
الموجز: حصيلة سنة 14
سنة 2025 بإيجاز 16

الفصل 1
أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 20
1.1 الأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة 22
2.1 أبرز النتائج التشغيلية 23
3.1 الإطار الاستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية (2026-2035) 27
4.1 إنجازات مجموعة البنك 27
1.4.1 تعزيز الخطط الإنمائية الوطنية 27
2.4.1 حفز نموّ القطاع الخاص خدمةً للتنمية 28
3.4.1 تشجيع تمويل التجارة من أجل تحقيق نموّ مستدام 28
4.4.1 التخفيف من المخاطر الائتمانية والمخاطر السيادية بفضل خدمات التأمين 31
5.4.1 تطوير المعارف والابتكار في مجال المالية الإسلامية 31
6.4.1 الشراكات الاستراتيجية من أجل التنمية 33
7.4.1 حشد الموارد والترويج العالميّ 34

الملاحق

الفصل 2

النهوض بالتنمية الشاملة والقادرة على الصمود 36

1.2 التطوير الشامل لقدرات رأس المال البشريّ 38

1.1.2 التعليم والصحة 38

2.1.2 التمكين الاقتصاديّ 40

3.1.2 المنح الدراسية 44

4.1.2 المعونة الخاصة 46

2.2 حفز التنمية غير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة 49

1.2.2 تطوير البنى التحتية 49

2.2.2 التمويل المستدام 54

3.2.2 تمويل العمل المناخيّ 54

4.2.2 الهشاشة والقدرة على الصمود 56

5.2.2 العلوم والتكنولوجيا والابتكار 58

الفصل 3

تعزيز الأداء والحوكمة المؤسَّسيين 60

1.3 مجلس المحافظين 62

2.3 مجلس المديرين التنفيذيّين 62

3.3 الحوكمة الشرعية 63

4.3 تدبير المخاطر 63

5.3 أنشطة المراجعة 63

6.3 الامتثال 64

7.3 الحوكمة المؤسسية 64

8.3 التصنيفات الائتمانية 65

9.3 التقييم المستقل 65

10.3 التوريد للمشاريع 65

11.3 الفعالية الإنمائية 66

12.3 التحوّل الرقميّ 66

13.3 تدبير الموارد البشرية 69

14.3 تحسين القدرة المؤسسية على الصمود 69

الملاحق 1-6: القوائم المالية 72

الملاحق 7-10: التمويل 102

الملحق 11: العقود الممنوحة سنة 2025 109

الملحق 12: الهيكل التنظيميّ 110

الملحق 13: أين نعمل 111

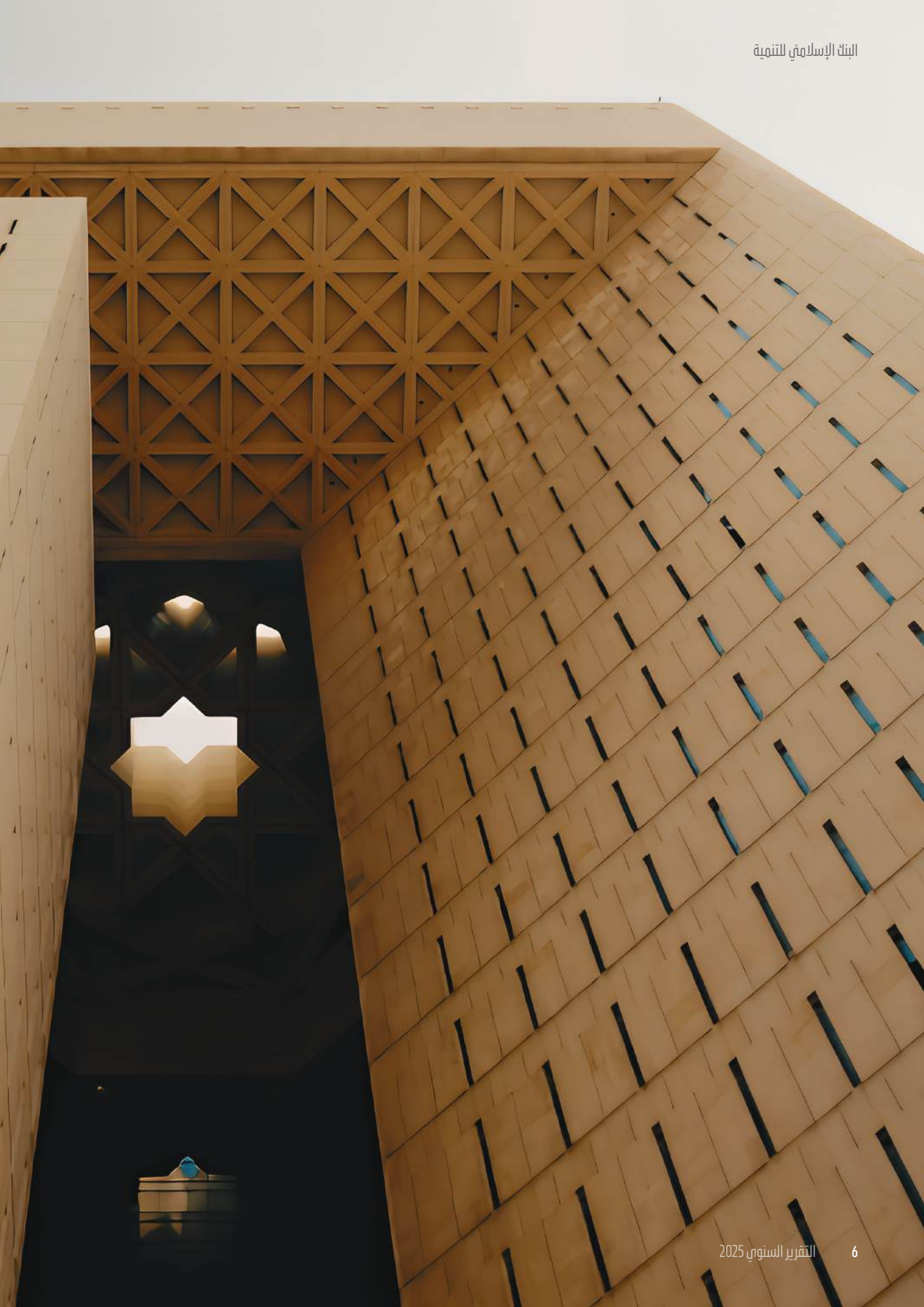

شكر وتقدير

هذا التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية عن سنة 2025 أعدته إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك، وذلك بتوجيه عامّ من مجلس المديرين التنفيذيين، وبإشراف من كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك، وبدعمٍ استشاريٍّ من المكتب التنفيذي لرئيس البنك والأمانة العامة لمجموعة البنك، وبمساهمةٍ من مختلف الإدارات في البنك وفي الكيانات التابعة له داخل مجموعة البنك.

منسق التقرير:

مصطفى ياغجي

الفريق المكلف بالبيانات:

أبو كمارا، ومحمد القوسي، وعلي راشد، ونوفيا بودي باروانتو، وشذى الزهراني، ووليد الجزار

الترجمة:

شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة لمجموعة البنك

فريق المالية:

فاتح كزان، وعبد القادر فرح، وعبد اللهِ محمد الفق المك

الدعم الإداري: عبد الرشيد عبد المجيد.

البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

صاحب المعالي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أنوب عن مجلس المديرين التنفيذيين في رفع التقرير السنوي عن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته خلال سنة 2025 إلى مجلس المحافظين الموقر، وذلك طبقا للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخلي للبنك.

ويتضمن هذا التقرير السنوي أيضاً القوائم المالية المراجَعة للبنك ولعمليات صندوق الوقف على حدٍّ سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخلي للبنك. فأرجو التفضل بالاطلاع.

والله الموفِّق.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة رئيس البنك

واصلَ التشتُّتُ الجيوسياسيُّ، وتصاعدُ التوترات الإقليمية، وتطاوُلُ الضعف الهيكليّ تشكيلَ المشهد الإنمائيّ العالميّ سنة 2025. وقد أسفرت النزاعاتُ التي هزّت عدّة مناطق عن تعطيل طرق التجارة، وإجهاد المالية العامة، وتفاقُم الاحتياجات الإنسانية، في حين استمرت الضغوط التضخمية- على الرغم من تراجعها- في إرهاق الفئات السكانية الضعيفة. وتحسّنت الأحوال المالية بالتدريج، لكن النموّ ظلّ متفاوتاً، وتعاظمت أعباء الديون في العديد من البلدان الناشئة والنامية.

وفي حالة البلدان الأعضاء في البنك الإسلاميّ للتنمية (البنك)، تضافرت هذه العوامل مع الصعوبات الهيكلية، والمخاطر المناخية، والحاجة المستمرة إلى تسريع النموّ الشامل والمستدام. وقد أدّى تغيُّر البيئة الجيوسياسية إلى تنامي عدم الاستقرار في التجارة العالمية، والاستثمار، والطاقة، والأمن الغذائيّ. وتؤكّد هذه المخاطر، ومعها التحوُّلُ الأوسعُ نطاقاً نحو اقتصاد عالميّ أكثرَ مراعاةً للبيئة وأكثرَ رقمنةً، أهمية التمويل الإنمائيّ القابل للتكيُّف. ويواصل البنكُ الإسلاميّ للتنمية مواءمةَ عملياته مع واقع الاقتصاد الكلّيّ وتقييمات المخاطر، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الشريكة الإقليمية والمؤسسية المعنيّة، حتى تظل تدخُّلاته فوريّة وفعّالة.

في هذا السياق، يُمثِّل إنشاءُ "صندوق البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالتمويل الميسَّر" (صندوق التمويل الميسَّر) علامةً فارقةً في مسار التطوُّر المؤسَّسيّ للبنك. ويدلُّ هذا الصندوق على التزام البنك الراسخ تجاه بلدانه الأعضاء الأكثر ضعفاً، وذلك بإمدادها بموارد ميسَّرة مخصَّصة لحلّ المشكلات الإنمائية الأكثر استعجالاً، ومنها الفقر، وانعدام الأمن الغذائيّ، ونقص البنى التحتية.

ونظراً لأن الضُّغوط المذكورة آنفاً تزداد وطأةً، ولا سيَّما على الدول الأعضاء المنخفضة الدَّخل والهشَّة التي تعاني من ضيقِ الفُسحة الماليّة وحِدّةِ التعرُّض للصدمات الخارجية، فإن صندوق التمويل الميسَّر يزوِّد البنكَ بأداةٍ موجَّهةٍ تمكِّنه من توفير تمويل ميسور وفوريّ حينما تشتدّ الاحتياجات الإنمائية. وبذلك، يرسِّخ الصندوقُ دورَ البنك الإسلاميّ للتنمية ليس بصفته ممولاً فحسب، بل أيضاً بصفته شريكاً في تعزيز قدرة أعضائه على الصمود في مواجهة مشهد عالميّ يزداد تعقيداً وتقلُّباً.

وعلى الرغم من تزايد صعوبة البيئة الخارجية، حقق البنك الإسلاميّ للتنمية أداءً تشغيليّاً فعّالاً سنة 2025. فقد بلغت الاعتماداتُ التمويلية 5.7 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ تجاوَز الأهداف التشغيلية، في حين ظلت جودةُ المحفظة سليمة. وقد عزَّزت قدرةُ البنك على اجتذاب التمويل المشترك من الجهات الشريكة الإنمائية تأثيرَ كلِّ دولار جرى استثمارُه، وهو ما يؤكد دورَه الحافز في حشد الموارد العالمية من أجل التنمية. واستمر صرف التمويلات بوتيرة مطّردة، وظل تنفيذُ المشاريع يسير وفق الخطة الموضوعة، واكتمل 77 مشروعاً في البلدان الأعضاء.

ولما كان البنكُ الإسلامي للتنمية قد أضاف إلى عُدَّة أدواته أداةً مخصَّصةً للتمويل الميسَّر (هي صندوق التمويل الميسَّر)، فإنّه يستهلُّ سنة 2026 وهو أكثرُ استعداداً من أيّ وقت مضى لمضاعفة دعمه، والتصدّي للأزمات المستجدَّة، وتوجيه الموارد الإنمائية بدقّة نحو البلدان الأعضاء والقطاعات التي تكون فيها الحاجةُ أشدَّ والفرصةُ أكبرَ لإحداث تأثير عميق.

وكان أداء موارد البنك الرأسمالية العادية سنة 2025 أداءً استثنائيّاً، إذ بلغ صافي الدخل 638.4 مليون دينار إسلاميّ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 64% عما كان عليه سنة 2024، وذلك بفضل حُسن الأداء في الأنشطة الأساسية وبفضل مكاسب كبيرة من بيع الاستثمارات السهمية. وهذه القوّة المالية هي المصدر الذي يستمدّ منه البنكُ قدرته على دعم بلدانه الأعضاء عند الحاجة. وتشكِّل قوّةُ الميزانية العمومية، وسلامةُ نسبة الدَّين، وحُسنُ تدبير مركز السيولة، ورافدُها المتمثل في استمرار التزام البلدان الأعضاء بتوفير رأس المال، عواملَ تضمن- مجتمعةً- قدرة البنك الإسلاميّ للتنمية على مواصلة طموحاته الإنمائية وتكثيف تدخُّلاته عندما تواجهُ البلدانُ الأعضاء مشكلاتِها الأكثرَ استعجالاً.

وينمُّ تأكيدُ التصنيف الائتمانيّ الممتاز (AAA) للبنك الإسلامي للتنمية عن هذه القوّة المؤسسية، ويبعثُ إشارةً قويّةً إلى الجهات الشريكة والأسواق والبلدان الأعضاء بأن البنك يقوم على أسُس متينة، وأنه يتمتع بالقدرة والعزيمة اللّازمتين لحشد الموارد على نطاق واسع.

"يظل البنك الإسلاميّ للتنمية، وهو يدخل العقد السادس من نشاطه، شديدَ الحرص على تحويل التحديات الإنمائية إلى فرص، وتنويع الاقتصادات، وتمكين الشعوب، وإثراء حياة الناس في العالم الإسلاميّ أجمع."

ومثّلت سنةُ 2025 مرحلةً مؤسَسيّةً هامّةً في تاريخ البنك. ففي الاجتماعات السنوية التي عُقدت سنة 2025 بالجزائر العاصمة، أقرّ مجلسُ المحافظين الإطارَ الاستراتيجيَّ العشريَّ لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية (2026-2035)، فوضع بذلك خارطة طريق شاملة واستشرافية لتوجيه البنك خلال العقد المقبل من نشاطه. ويحدّد هذا الإطارُ أولويات البنك الإنمائية الطويلة الأمد، ويجدّد تعهُّدَه الراسخ بالتنمية المستدامة، وذلك انطلاقاً من مبادئ التميُّز في الحوكمة، وتعزيز التمويل الميسَّر، وتوسيع نطاق الشراكات المؤسسية، وترسيخ الريادة في مجال المالية الإسلامية، وتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب.

ويظل البنك الإسلاميّ للتنمية، وهو يدخل العقد السادس من نشاطه، شديدَ الحرص على تحويل التحديات الإنمائية إلى فرص، وتنويع الاقتصادات، وتمكين الشعوب، وإثراء حياة الناس في العالم الإسلاميّ أجمع.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

سعادة الأستاذ البشير علي خلاط
الجنسية: ليبيا
البلدان الممثَّلة: ليبيا

سعادة الأستاذ عثمان تْشِليق
الجنسية: تركيا
البلدان الممثَّلة: تركيا

سعادة الدكتور عباس مرادبور
الجنسية: إيران
البلدان الممثَّلة: إيران

سعادة الأستاذ سعد عقلة صحن العلاطي
الجنسية: الكويت
البلدان الممثَّلة: الكويت

معالي الدكتور حمد بن سليمان بن عبد الله البازعي
الجنسية: السعودية
البلدان الممثَّلة: السعودية

سعادة الأستاذة دعاء عرابي
الجنسية: مصر
البلدان الممثَّلة: مصر

سعادة الأستاذ علي عبد الله عبد الرحمن عبد الله شرفي
الجنسية: الإمارات العربية المتحدة
البلدان الممثَّلة: الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ حمد بن ماضي الهاجري
الجنسية: قطر
البلدان الممثَّلة: قطر

سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي
الجنسية: نيجيريا
البلدان الممثَّلة: نيجيريا

سعادة الدكتور بارجيونو تشيبتو ويدارتو
الجنسية: إندونيسيا
البلدان الممثَّلة: إندونيسيا

سعادة الأستاذ ولفريد موراو أبا
الجنسية: الغابون
البلدان الممثَّلة: الاتحاد القُمري وأوغندا وتشاد وجيبوتي وموزمبيق والصومال والغابون

سعادة الأستاذ ديكاريديا ديمبيلي
الجنسية: مالي
البلدان الممثَّلة: بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر

سعادة الدكتور الحسن علي مانعاري
الجنسية: سيراليون
البلدان الممثَّلة: بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار

معالي الأستاذ محمد سيديا محمد خالد الشيخ محمد سيدينا
الجنسية: موريتانيا
البلدان الممثَّلة: تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا

معالي الدكتور محمود فريد أسعد أبو الرُّب
الجنسية: فلسطين
البلدان الممثَّلة: الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان

سعادة الأستاذ زاهر بن مرهون بن محمد العبري
الجنسية: سلطنة عمان
البلدان الممثَّلة: البحرين والسودان وسلطنة عمان واليمن

سعادة الأستاذ محمد شهريار قادر صديقي
الجنسية: بنغلاديش
البلدان الممثَّلة: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف

سعادة الأستاذ يوهان محمود ميريكان
الجنسية: ماليزيا
البلدان الممثَّلة: بروناي دار السلام وسوريانام وغيانا وماليزيا

سعادة الأستاذ إندريت لامي
الجنسية: ألبانيا
البلدان الممثَّلة: أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وجمهورية قرقيزستان

الموجز: حصيلة سنة

في سنة 2025، وطّد البنك دوره بصفته شريكاً إنمائيّاً رائداً متعدد الأطراف لبلدانه الأعضاء في سياق اقتصاديّ عالميّ معقّد. فإذا كان النموّ العالميّ قد تراجع قليلاً إلى 3.4%، فإن البلدان الأعضاء سجّلت نمواً إجماليّاً قدره 4.0% بفضل تحسين تدبير الاقتصاد الكلّيّ وتخفيف الضغوط التضخمية.

زيادة التمويل الإنمائيّ

بلغت الاعتمادات الصافية السنوية **15.8 مليار دولار أمريكي** مقابل 13.1 مليار دولار أمريكي سنة 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20.2%. وزادت الاعتمادات الصافية التراكمية لمجموعة البنك إلى **209.6 مليار دولار أمريكي**.

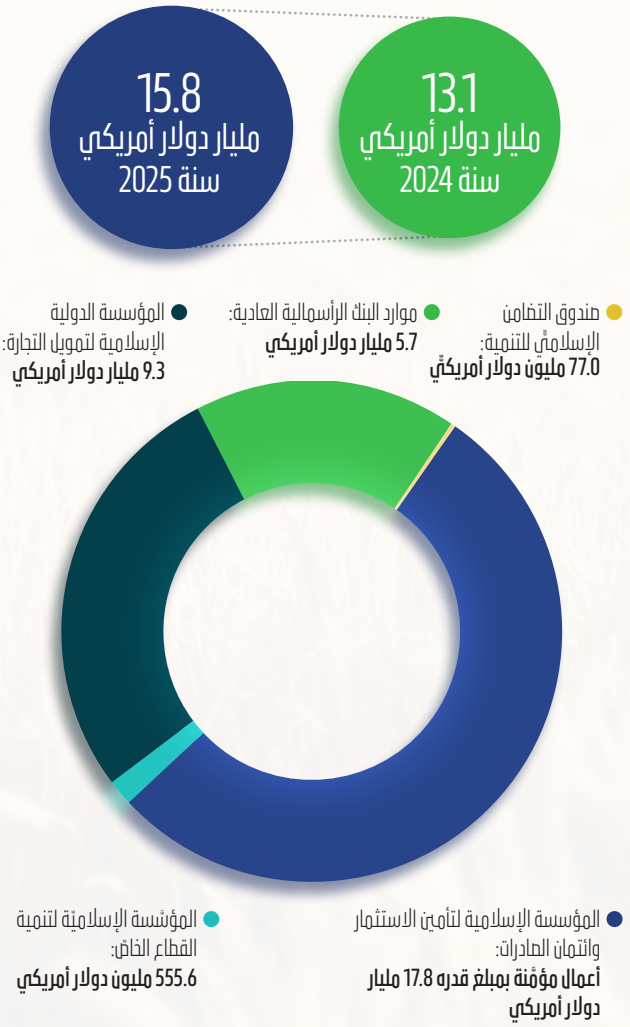

زادت المصروفات إلى

11 مليار دولار أمريكي،

وهو ما يمثل 69.7% من الاعتمادات الصافية.

النهوض بالتنمية البشرية

ظلّت الصحة والزراعة أولويتين أساسيتين. فقد زاد تمويل قطاع الصحة زيادة كبيرة، فمثّل 16.1% من الاعتمادات السنوية من موارد البنك الرأسمالية العادية مقابل 3.7% سنة 2024. وتواصلت عمليات الزراعة والأمن الغذائي في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ، وذلك لفائدة الإنتاجية الزراعية المستدامة والقدرة على الصمود.

وارتفع تمويل المياه والصرف الصحّي والخدمات الحضرية إلى 20% من الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية، في حين حافظ النقل على أكبر حصة قطاعية بنسبة 46.2%.

وواصلت برامج المنح الدراسية، والمساعدة الفنيّة، ومبادرات التمكين الاقتصاديّ دعم تكوين رأس المال البشريّ، وإدماج النساء والشباب، وتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

بناء القدرة على الصمود والاستدامة

تجاوز تمويل العمل المناخيّ الأهداف المؤسسية، ومثّل **42% من إجماليّ الالتزامات التمويلية**. كذلك، فإن الاستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالطاقات المتجدّدة، وبأنظمة المياه القادرة على الصمود، وبالنقل المستدام ساهمت في تعزيز آفاق النموّ على المدى البعيد.

التميّز التشغيليّ

بلغت الاعتمادات **103% من الهدف السنويّ**، وبلغت المصروفات **115% من المستويات المستهدَفة**. وظلت مؤشرات المحفظة ضمن الحدود المؤسّسية، وأُغلق 77 مشروعاً بنجاح خلال السنة قيد النظر.

تعزيز الحوكمة

في سنة 2025، عزز البنك تدبيره للمخاطر المؤسسية، وأنظمة الحوكمة الشرعية، ومبادرات التحوّل الرقميّ.

"تواصلت عمليات الزراعة والأمن الغذائي في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ، وذلك لفائدة الإنتاجية الزراعية المستدامة والقدرة على الصمود."

سنة 2025 بإيجاز

الأداء الماليّ

15.8 مليار دولار أمريكي
إجماليّ الاعتمادات الصافية لمجموعة البنك (زيادة بنسبة 20.2% عن سنة 2024).

13.1 مليار دولار أمريكي
سنة 2024

15.8 مليار دولار أمريكي
سنة 2025

معدل الإنجاز في مجال الاعتمادات
103%
من الهدف السنويّ

5.7 مليار دولار أمريكي
الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية (103% من الهدف السنويّ)

9.3 مليار دولار أمريكي
اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة

555.6 مليون دولار أمريكي
تمويل المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ في مجال القطاع الخاص

77.0 مليون دولار أمريكي
اعتمادات صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية

17.8 مليون دولار أمريكي
الأعمال المؤمَّنة من طرف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (بزيادة 37.8% عن سنة 2024).

الأداء التشغيليّ

المصروفات:
11.0 مليار دولار أمريكي
(69.7% من الاعتمادات الصافية)

السداد:
10.3 مليار دولار أمريكي،
وهو مبلغ فاق مستويات ما قبل الجائحة

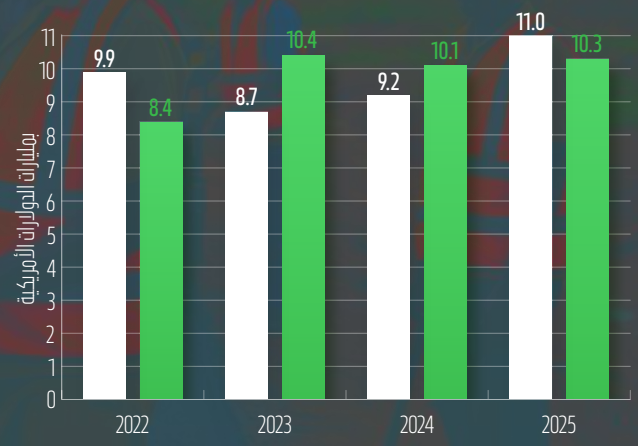

معدل الإنجاز في مجال المصروفات:
115%
من الهدف السنويّ

ظلّ متوسط مدّة التنفيذ دون
حدّ 4.8 سنوات

المشاريع المغلقة
77

ظلت نسبة المشاريع المتقادمة دون الحدّ المرجعيّ المؤسسيّ، وهو **30%**

حشد كل دولار أمريكيّ من تمويل البنك
1.03 دولار أمريكي من التمويل المشترك

الأولويات القطاعية (الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية)

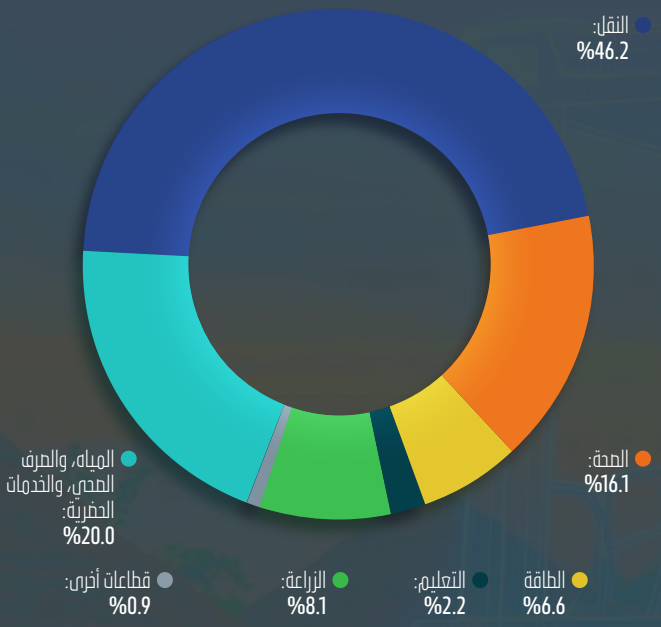

الأولويات القطاعية (موارد البنك الرأسمالية العادية)

النقل:

%46.2

من الاعتمادات الإجمالية

المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية:

%20

الصحة:

%16.1

%16.1 (مقابل 3.7% سنة 2024)

الزراعة والأمن الغذائي: توسَّع نطاقهما في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي.

تمويل العمل المناخي بلغ

%42

من إجمالي التعهدات المالية، فتجاوز الهدف المؤسسيّ وهو 35%

سنة 2025 بإيجاز
(تتمة)

التوزيع بحسب المناطق الجغرافيّة (مجموعة البنك)

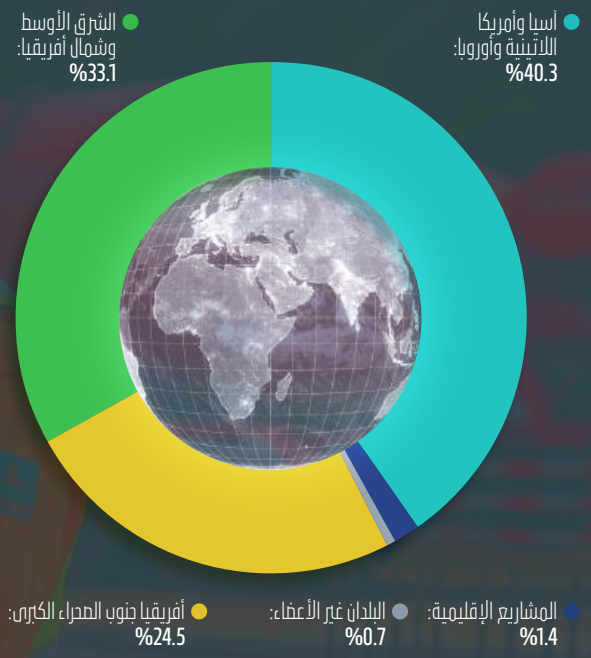

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
24.5%

منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا:
40.3%

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
33.1%

زادت الاعتمادات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 22.6% سنة 2024 إلى 24.5% سنة 2025، وزادت أيضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 26.6% سنة 2024 إلى 33.1% سنة 2025. هذا، في حين انخفضت الاعتمادات في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 47.7% سنة 2024 إلى 40.3% سنة 2025.

الإنجازات الاستراتيجية

الموافقة على الإطار الاستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك (2026-2035)

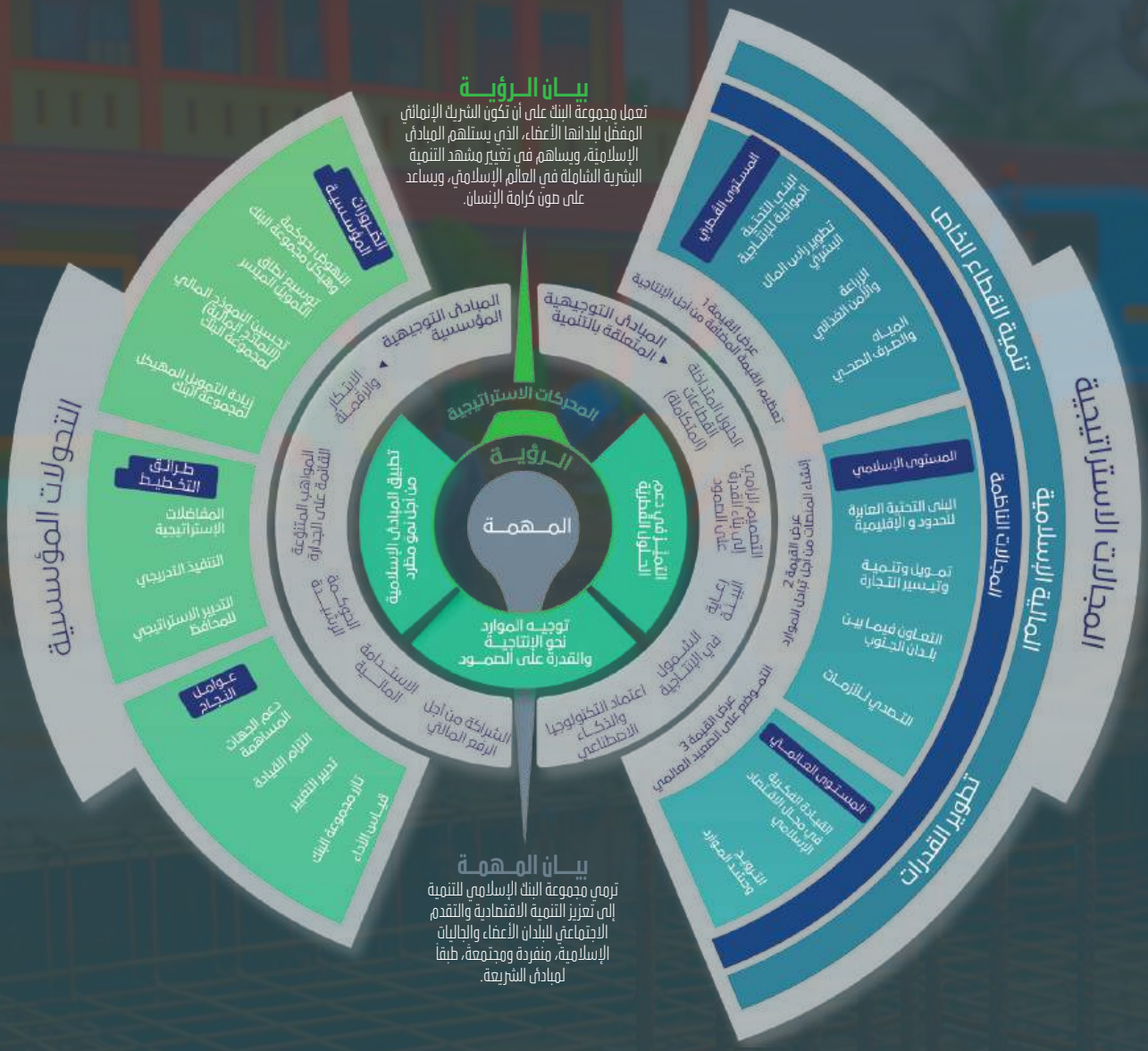

"يرتكز الإطار الاستراتيجيّ على المبادئ الإسلامية المتمثلة في التضامن والعدل والثقة. فيؤكّد مهمّةَ مجموعة البنك المتمثلة في تشجيع التنمية الاقتصادية والتقدُّم الاجتماعيّ للبلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء."

الفصل 1

أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يسلّط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الأساسية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (مجموعة البنك)، التي تتألف من البنك الإسلامي للتنمية (البنك) وكياناته المتمثلة في معهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وإذا كان البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الإنمائيّة الأساسية، فإن هذه الكيانات- مجتمعةً- تقدّم لبلداننا الأعضاء مجموعة متنوّعة من الحلول المالية، ومن أنشطة تيسير التجارة والاستثمار، ودعم القطاع الخاص.

1.1: الأداء الاقتصاديّ في الآونة الأخيرة

في سنة 2025، ظلّ الاقتصاد العالميّ عرضةً لتقلبات شديدة، منها التشتُّت الجيوسياسيّ، والتوترات التجارية، والمخاطر الناجمة عن السياسات، وهو ما أسفر عن ضعف وتيرة النموّ. وأدّى تزايد عدم الاستقرار في مجال سياسة التعريفات الجمركية إلى إعاقة تدفُّقات التجارة والاستثمار إعاقة كبيرة، وهو ما زاد مسارات نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ ضعفاً سنة 2025. ولذلك ظل نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ العالميّ عند 3.4% سنة 2025، وذلك على غرار ما كان عليه سنة 2024، ويُتوقع استمرار هذا الانخفاض. وظلت دينامية النموّ مختلفة من مجموعة بلدان إلى أخرى: فقد نما اقتصاد البلدان المتقدّمة بنسبة 1.9% سنة 2025 نتيجة ضعف الطلب، في حين نما اقتصاد البلدان الناشئة والبلدان النامية بنحو 4.4%، مدعوماً بالقدرة المحلية على الصمود، ولكن مقيَّداً بالمخاطر الخارجيّة ومخاطر التباطؤ المرتفعة. وتباطأ التضخم على الصعيد العالميّ، وإن كان ذلك بوتيرة تفاوتت بتفاوت المناطق، وهو ما دفع البنوك المركزية في كلٍّ من البلدان المتقدمة والناشئة إلى التيسير النقديّ، ومنه خفض أسعار الفائدة على نطاق واسع من أجل دعم النموّ والحفاظ على ثبات الأسعار في الوقت نفسه.

وبموازاة ذلك، ظل الدَّين العامّ العالميّ عند مستويات قياسية، واقترب من نِسَب لم تُسجَّل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهو ما يعزى أساساً إلى التدخلات المالية المستمرة الرامية إلى التصدّي لتباطؤ النموّ واضطراب المبادلات التجارية. وتأثرت أسواق السلع الأساسية بضعف الطلب العالميّ، فانخفضت أسعار الطاقة والمعادن الأساسية، وهو ما ساهم في انخفاض التضخّم. وفي المقابل، خالفت المعادن النفيسة هذا الاتجاه العامّ، إذ بلغ الذهب والفضة مستويات قياسية أو شبه قياسية وسط شدة الطلب على الأصول المأمونة، وتطوُّر التوقعات في مجال السياسة النقدية، واستمرار المخاطر الجيوسياسية.

وفي سنة 2025، تقوَّى النشاط الاقتصاديّ قليلاً في جميع البلدان الأعضاء بأن زاد النموّ الإجماليّ من 3.7% سنة 2024 إلى 4.0% سنة 2025. غير أن حركية هذا النموّ ظلت مختلفة باختلاف المناطق. فقد تباطأ النموّ في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 4.4% إلى 3.9%، وهو ما يدل على عودة الأمور إلى طبيعتها بعد وتيرة التعافي القويّة التي أعقبت الجائحة. وفي المقابل، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسارعاً مهمّاً من 2.1% إلى 4.1%، وهو ما يدلّ على انتعاش مدعوم بتحسُّن الطلب المحليّ واستقرار في القطاعات الأساسية. وفي سنة 2025، حافظت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على نموّ قويّ نسبياً عند 4.6%، وهو ما يدل على استمرار القدرة الهيكلية على الصمود على الرغم من العوائق الخارجية.

وتناقصت الضغوط على الأسعار تناقصاً مهمّاً في جميع مناطق البنك، وهو ما ينمّ عن تخفيف قيود العرض وتشديد تدبير الاقتصاد الكلّيّ. وانخفض معدل التضخّم الإجماليّ في حالة البلدان الأعضاء في البنك من 16.5% سنة 2024 إلى 12.1% سنة 2025. وحدث أشد انخفاض في معدلات التضخّم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (من 21.3% إلى 14.3%) ومنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا (من 18.8% إلى 14.5%)، في حين انخفض

"في سنة 2025، ظلّ الاقتصاد العالميّ عرضةً لتقلبات شديدة، منها التشتُّت الجيوسياسيّ، والتوترات التجارية، والمخاطر الناجمة عن السياسات، وهو ما أسفر عن ضعف وتيرة النموّ. وأدّى تزايد عدم الاستقرار في مجال سياسة التعريفات الجمركية إلى إعاقة تدفُّقات التجارة والاستثمار إعاقة كبيرة، وهو ما زاد مسارات نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ ضعفاً سنة 2025."

التضخّم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 10.8% إلى 6.9%. وعلى الرغم من هذا التقدّم المحرَز، لا يزال التضخم مرتفعاً في عدة مناطق مقارنة بالمستويات القياسية التاريخية، وهو ما يعني أنّ انتعاش الدخل الحقيقيّ والتطبيع النقديّ قد يحدُثان تدريجياً.

وتظل مستويات الدَّين العامّ مستقرّة عموماً في البلدان الأعضاء في البنك، إذ سجلت زيادة طفيفة من 41.9% سنة 2024 إلى 43.1% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ سنة 2025. فقد زادت نِسَب الدين زيادة طفيفة في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 37.8% إلى 38.5%، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 45.6% إلى 48.5%، وهو ما يشير إلى استمرار الضغوط المالية والسياسات التوسعية. وعلى النقيض من ذلك، سجّلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفاضاً مهمّاً من 52.8% إلى 50.7%، وذلك بسبب جهود التصحيح المالي أو الآثار القويّة لنموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ الاسميّ. غير أن أعباء الديون ما زالت مرتفعة في عدة مناطق، ولا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يؤكّد استمرار قابلية التعرض لمخاطر إعادة التمويل والصدمات الخارجية.

وتنمّ ظروف سوق العمل عموماً عن تحسُّن طفيف في البلدان الأعضاء في البنك الإسلاميّ للتنمية. فقد انخفض المعدَّل الإجماليّ للبطالة انخفاضاً ضئيلاً من 5.4% سنة 2024 إلى 5.3% سنة 2025، وهو ما يجسّد دعماً تدريجيّاً للاقتصاد. وزادت نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب زيادة طفيفةً من 24.7% إلى 24.8%، وهو ما يشير إلى محدودية التقدُّم المحرَز في حل المشكلات الهيكلية التي تواجه تشغيل الشباب. وعلى العموم، إذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي تدل على استقرار الأحوال، فإن الإدماج في سوق العمل- ولا سيما إدماج النساء والشباب- أولويةٌ مهمّة في سياسات البلدان الأعضاء في البنك.

2.1: أبرز النتائج التشغيلية

في سنة 2025، حافظ البنك على قوة نشاطه التشغيلي، سواء من حيث الحجم أو الصرامة في تنفيذ برنامج عمله السنوي. وتضمن طريقة البنك في تدبير المحفظة على مستويين نظرة شاملةً إلى أداء المحفظة من زاويتين تشغيليتين. أولاً، يُعدّ البنك تقريراً فصلياً عن الأهداف السنوية المحدَّدة لخمسة عشر (15) مؤشراً تغطي جميع مراحل دورة المشاريع. ثانياً، يقيّم البنك كلّ سنة ثمانية مؤشرات أداء أساسية خاصة بالمحفظة من أجل قياس التقدّم المحرز في النهوض بالجودة والكفاءة في محفظة عمليات البنك.

وقد حافظت المرحلة الأولية من دورة المشاريع على نشاط قوي، إذ بلغت الاعتمادات من الموارد الرأسمالية العادية 5.7 مليار دولار أمريكي في نهاية السنة قيد النظر، وهو ما يمثل إنجاز 103% من الهدف السنوي البالغ 5.5 مليار دولار أمريكي. وأهم من ذلك أنّ هذا النموّ ارتكز على جودة المشاريع والمواءمة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، حشد كل دولار من تمويل البنك 1.3 دولار أمريكي من الجهات المشاركة في التمويل، وهو ما يبيّن الدور التحفيزي الذي يؤديه البنك في حشد الموارد.

وفي مرحلة التنفيذ، ظلّ تنفيذ العمليات قوياً على الرغم من الظروف العالمية الصعبة. وفي نهاية السنة، بلغ إجمالي المصروفات من الموارد الرأسمالية العادية 2.52 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 106% من الهدف السنوي المتمثل في 2.38 مليار دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أنّ متوسط مدّة تنفيذ المشاريع الجارية ظل دون الحدّ المؤسّسي 4.8 سنوات، وأن حصة المشاريع القديمة ظلت دون الحدّ المؤسّسي 30%. وهو ما يدل على إيلاء اهتمام مستمر لجودة المحفظة، ولمراعاة الآجال، وللإشراف الاستباقي الميداني. وعلى العموم، تكشف هذه النتائج عن الجهود التي يبذلها البنك والمراكز الإقليمية من أجل تسريع إطلاق المشاريع، وحفز صرف التمويل، والمحافظة على وتيرة التنفيذ طوال السنة.

وكان التقدّم المحرز في المرحلة النهائية مشجّعاً أيضاً، إذ أُغلق 77 مشروعاً في نهاية السنة. وهو أداء يسلط الضوء على النضج المتزايد لأنظمة تدبير المحفظة، وعلى تحسّن الإشراف الميداني. كذلك، يُبيّن الحصائل الملموسة للمبادرات التي ترمي إلى تشديد الصرامة في إغلاق المشاريع، وإلى ضمان تحوُّل المنجزات التشغيلية إلى تأثير إنمائي قابل للقياس.

وعلى العموم، لا تزال محفظة عمليات البنك تنمّ عن صمود تشغيلي قوي، وعن مواءمة استراتيجية مع أولويات البنك. ويؤدي الجمع بين أداء قوي في مجال الاعتمادات، واستقرار في نسبة المصروفات من الموارد الرأسمالية العادية، وحالات إغلاق للمشاريع تتجاوز الهدف المتوخى، إلى جعل البنك قادراً على تحقيق أهدافه التشغيلية سنة 2026.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي شهدتها السنوات الأخيرة وظهور مشكلات جديدة سنة 2025، ظلّت مجموعة البنك مصرّةً على تقديم المساعدة المالية للبلدان الأعضاء الأكثر تضرراً من الأزمات الإنسانية، وذلك في الوقت نفسه الذي تسعى فيه هذه البلدان إلى زرع بذور مستقبل أكثر محافظة على البيئة وأكثر استدامة. وما انفكت الاعتمادات الإجمالية الصافية لمجموعة البنك تزداد منذ سنة 2020، إذ أُتيحت موارد إضافية للبلدان الأعضاء من أجل مساعدتها على تذليل عدد متزايد من الصعوبات. وزادت اعتمادات مجموعة البنك التراكمية الصافية من 193.9 مليار دولار أمريكي سنة 2024 إلى 209.6 مليار دولار أمريكي سنة 2025.

وزادت الاعتمادات الصافية السنوية لمجموعة البنك من 13.1 مليار دولار أمريكي (10 مليارات دينار إسلامي) سنة 2024 إلى 15.8 مليار دولار أمريكي (11.6 مليار دينار إسلامي) سنة 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20.2% (الشكل 1-1).

الشكل 1.1: صافي اعتمادات مجموعة البنك

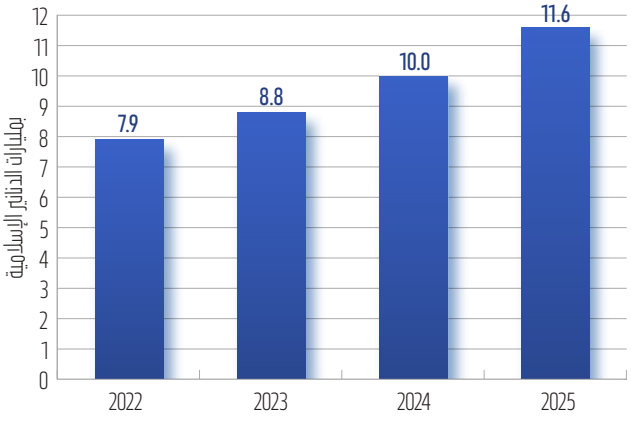

الشكل 2.1: اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك

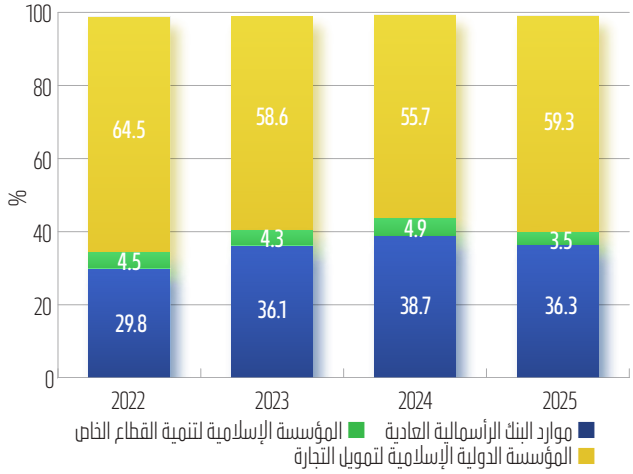

واستمرت الكيانات المؤلّفة لمجموعة البنك في زيادة حجم اعتماداتها سنة 2025، وذلك في إطار تلبية الطلب المتزايد من البلدان الأعضاء، وبموازاة عودة سلاسل الإمداد إلى حالتها الطبيعية تدريجياً، عزّزت "المؤسسةُ الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" تمويل التجارة بمبلغ قدره 9.3 مليار دولار أمريكي (6.8 مليار دينار إسلامي)، وذلك من أجل دعم التجارة الزراعية والأمن الغذائي. وسجّلت الاعتمادات الصافية من موارد البنك الرأسمالية العادية زيادة مهمة قدرها 5.7 مليار دولار أمريكي (4.3 مليار دينار إسلامي)، أي بنسبة 13%، وذلك لدعم التعافي، والحدّ من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، والتصدي لأزمات الغذاء. وانخفضت الاعتمادات الصافية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 641.7 مليون دولار أمريكي (492.1 مليون دينار إسلامي) في السنة السابقة إلى 555.6 مليون دولار أمريكي (405.7 مليون دينار إسلامي) خلال السنة قيد النظر (الشكل 1-3).

وزادت المصروفات من 9.2 مليار دولار أمريكيّ سنة 2024 إلى 11 مليار دولار أمريكيّ سنة 2025، وهو ما يمثل 69.7% من الاعتمادات الصافية لمجموعة البنك. وتجاوز مستوى السداد مستويات ما قبل الجائحة، إذ زاد من 8.4 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 10.3 مليار دولار أمريكي سنة 2025 (الشكل 1-4).

وما إن بدأت البلدان الأعضاء تتعافى من الجائحة، حتى وجدت نفسها في مواجهة أزمة الغذاء. وقد ظل البنك يقظاً وداعماً ومساعداً للبلدان الأعضاء التي تواجه هذه المشكلة الجديدة. فحظي كل من قطاع الصحة والزراعة بحصة كبيرة من عملياتنا خلال السنتين الماضيتين. وواجه ملايين الناس خطر الجوع سنة 2022، فتصدّى البنك لذلك بتسريع تمويل قطاع الزراعة. ولم يسدّ ذلك الاحتياجات الفورية فحسب، بل ساعد أيضاً على بناء أمن غذائي مستدام للأجيال المستقبلية.

وفضلاً على ذلك، نمت حصّة تمويل قطاع الصحة في الاعتمادات الصافية من موارد البنك الرأسمالية العادية نمواً مهمّاً من 3.7% سنة 2024 إلى 16.1% سنة 2025 (الشكل 1-5). وفي الوقت نفسه، استمرّ قطاع النقل في الاستحواذ على أكبر حصة، إذ حظي بنسبة 46.2% من إجماليّ اعتمادات موارد البنك الرأسمالية العادية سنة 2025، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 29% عن حصته في السنة السابقة.

> "حظي كل من قطاع الصحة والزراعة بحصة كبيرة من عملياتنا خلال السنتين الماضيتين. وواجه ملايين الناس خطر الجوع سنة 2022، فتصدّى البنك لذلك بتسريع تمويل قطاع الزراعة. ولم يسدّ ذلك الاحتياجات الفورية فحسب، بل ساعد أيضاً على بناء أمن غذائي مستدام للأجيال المستقبلية."

الشكل 1-3: صافي الاعتمادات بحسب الكيانات والصناديق

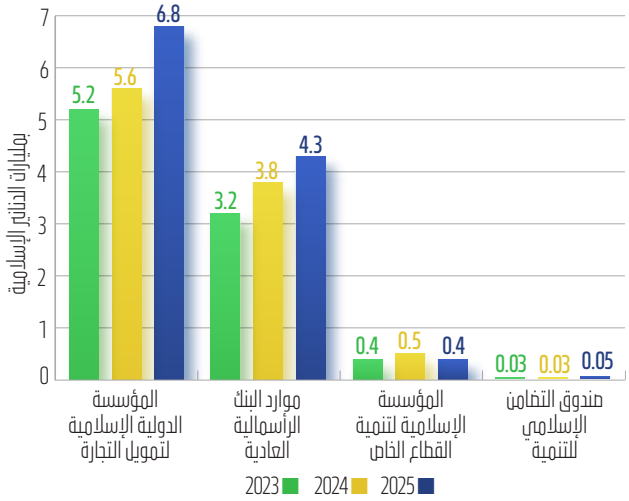

الشكل 1-4: اتجاهات الصرف والسّداد في مجموعة البنك

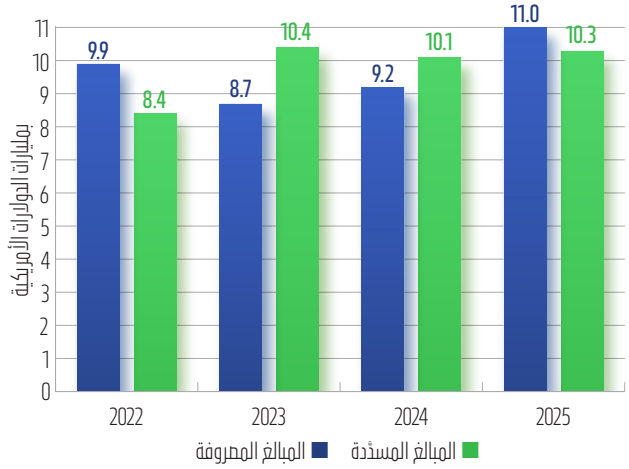

الشكل 1-5: توزيع صافي اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بحسب القطاعات سنة 2025

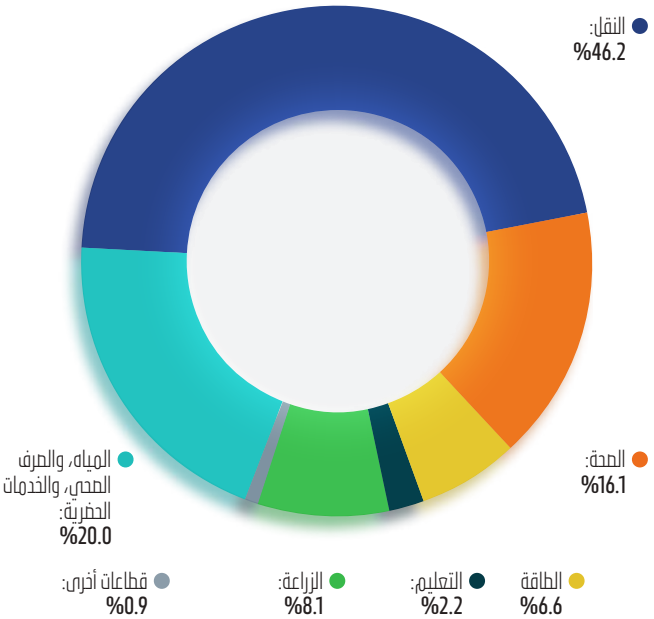

الشكل 6.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

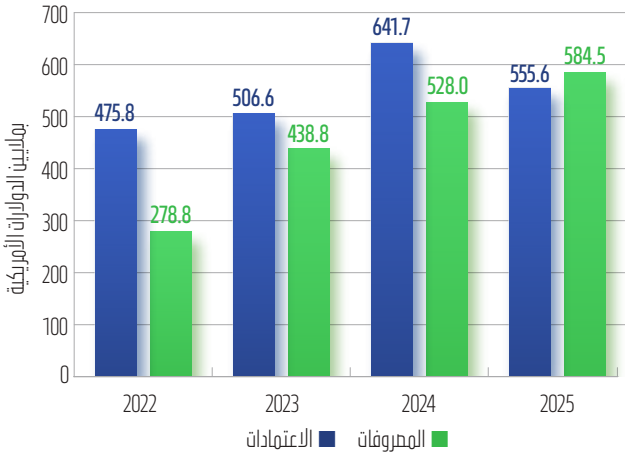

الشكل 7.1: اتجاهات صافي اعتمادات ومصروفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

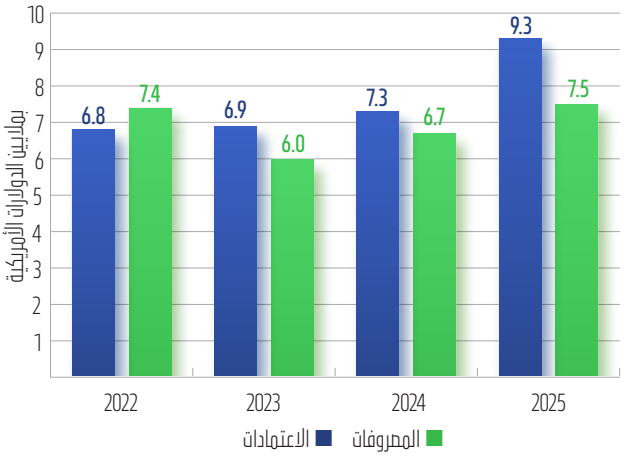

الشكل 8.1: اتجاهات الأعمال المؤقَّتة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

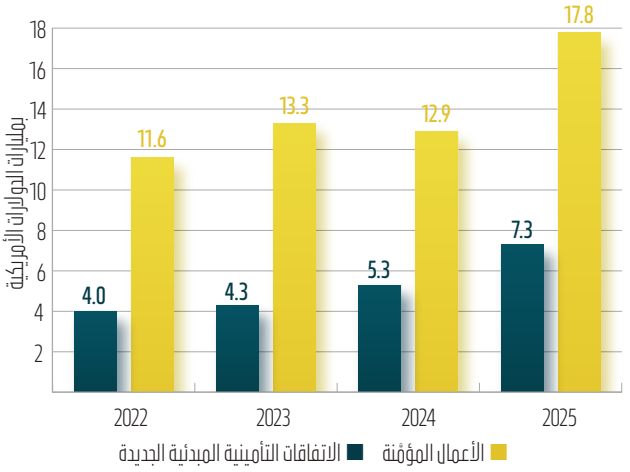

وانخفضت الاعتمادات الصافية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 641.7 مليون دولار أمريكي سنة 2024 إلى 555.6 مليون دولار أمريكي سنة 2025 (الشكل 1-6). وبلغت حصة تنمية القطاع المالي 71.6% من تمويلات المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ، يليه قطاع النقل (10.8%)، فقطاع الصناعة والتعدين (9.2%).

وفي الوقت الذي تعود فيه سلاسل التوريد إلى حالتها الطبيعية رويداً رويداً، حظي تمويل التجارة بدعم متزايد من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبلغت الاعتمادات 9.3 مليار دولار أمريكي سنة 2025 مقابل 7.3 مليار دولار أمريكي سنة 2024 (الشكل 1-7). وزادت المصروفات بنسبة 13% إلى 7.5 مليار دولار أمريكي سنة 2025، وهو ما يمثل 80.6% من الاعتمادات الصافية.

وفي سنة 2025، زادت اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 37.8% عن اعتماداتها سنة 2024، وقدّمت ما مجموعه 17.8 مليار دولار أمريكيّ لتأمين الأعمال. وكان معظمها في المتاجرة القصيرة المدة بمختلف السلع والخدمات في معظم البلدان الأعضاء في هذه المؤسسة، وفي العديد من البلدان غير الأعضاء. وتُقدّم هذه المؤسسة خدمات تأمينية تؤثر تأثيراً إيجابياً على مبادرات الحدّ من الفقر، والأمن الغذائي، والعمل المناخيّ.

وزادت الاعتمادات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 22.6% سنة 2024 إلى 24.5% سنة 2025 (الشكل 1-9). وبالمثل، زادت الاعتمادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 26.6% سنة 2024 إلى 33.1% سنة 2025. هذا، في حين انخفضت الاعتمادات في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 47.7% سنة 2024 إلى 40.3% سنة 2025.

الشكل 9.1: توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب المناطق سنة 2025

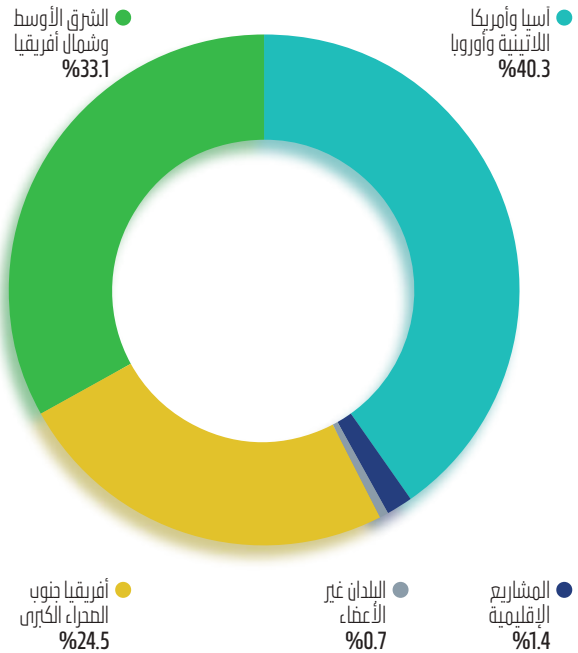

الإطار 1: صندوق البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالتمويل الميسَّر: تمويل ميسَّر من أجل مستقبل مستدام

ما صندوق التمويل الميسَّر؟

نبذة عن الصندوق
صندوق التمويل الميسَّر صندوق خاص متجدد الموارد أنشأه البنك الإسلامي للتنمية من أجل توفير تمويل ميسَّر جدّاً للبلدان السبعة والعشرين (27) الأقلّ نموّاً الأعضاء في البنك حصرياً

الغرض الأساسيّ
بناء القدرة الاقتصادية على الصمود، ومكافحة الفقر، ودعم التقدّم الاجتماعيّ من دون زيادة أعباء الديون القائمة.

المبدأ التوجيهيّ
يستمدّ صندوق التمويل الميسَّر جذوره من مبدأ البنك الإسلامي للتنمية المتمثل في التضامن

ما أهداف صندوق التمويل الميسَّر؟

التمويل الميسَّر
توجيه موارد ميسَّرة مهمَّة إلى البلدان السبعة والعشرين (27) الأقل نموّاً الأعضاء في البنك مباشرة.

الشفافية والمرونة
ضمان دعم يُتوقَّع، ويتسم بالمرونة، ويأخذ حالة الديون في الحسبان.

القدرة على الصمود
تعزيز القدرة على الصمود، والنموّ الشامل، وكرامة الإنسان

ما مجالات تدخُّل صندوق التمويل الميسَّر؟

الصحة | التعليم | الأمن الغذائي | القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ | البنى التحتية الاجتماعية

كيف يعمل صندوق التمويل الميسَّر؟

احتياجات البلدان
تقييم نصيب الفرد من الدخل، والقدرة على تحمُّل الديون، ومدى التعرّض للهشاشة الشديدة والنزاعات.

المواءمة الاستراتيجية
يجب أن تكون المشاريع وثيقة المواءمةِ مع استراتيجيات التنمية الوطنية والإطار الاستراتيجيّ العشريّ للبنك الإسلاميّ للتنمية

الأداء
إعطاء الأولوية للمشاريع التي تحقق نتائج عالية من حيث كفاءة التنفيذ والنتائج الإنمائية.

صندوق التمويل الميسَّر بالأرقام

استهداف **27** بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً.

تخصيص **15%** من اعتمادات البنك السنوية للتمويل الميسَّر، منها 10% تؤخذ من صندوق التمويل الميسَّر مباشرة.

إعادة توجيه أكثر من **3.6 مليار دولار أمريكي** من الأصول المتاحة.

تُخصَّص **20%** من دخل البنك السنويّ الصافي للصندوق مدَّة خمس سنوات (2026-2030)

دورة تجديد الموارد كلَّ خمس سنوات من أجل التوقُّعيّة والاستدامة.

صندوق للمستقبل: صندوق التمويل الميسَّر ليس مجرد تمويل، بل هو حرص على ما يلي:

الإنصاف بدلاً من الإحسان | القدرة على الصمود بدلاً من المخاطرة | الشراكة بدلاً من الركود

3.1: الإطار الاستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية (2026-2035)

في سنة 2025، عزّزت مجموعة البنك أولوياتها الاستراتيجية المعتمدة وحقّقت إنجازاً مهمّاً بإطلاق توجّهها الاستراتيجي البعيد الأمد. وخلال السنة قيد النظر، تواصل تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها (2023-2025) بفضل إطار الإدارة القائمة على النتائج، وهو ما ضمن استمرار العمليات ومواءمة تنفيذها مع المهمّة الإنمائية لمجموعة البنك.

وفي الاجتماعات السنوية الخمسين التي عُقدت في شهر مايو 2025 بالجزائر العاصمة، أقرّ مجلس المحافظين الإطار الاستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك (2026-2035)، الذي سيُوجّه عمل البنك خلال عقده السادس. ويستمدّ هذا الإطار جذوره من "إعلان الخمسينية في الرياض". وقد أُعِدَّ بعد عملية تشاورية شملت المحافظين ومجالس إدارة مجموعة البنك، وهيئة الإدارة، والأطراف المعنية الأساسية، وهو يجسّد تطلعاتهم إلى التوجُّه المستقبليّ لمجموعة البنك.

ويرتكز الإطار الاستراتيجيّ على المبادئ الإسلامية المتمثلة في التضامن والعدل والثقة. فيؤكّد مهمّة مجموعة البنك المتمثلة في تشجيع التنمية الاقتصادية والتقدُّم الاجتماعيّ للبلدان الأعضاء وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويُحدّد تصوُّراً إنمائياً قائماً على الاقتصاد والمالية الإسلاميين، ويولي اهتماماً خاصّاً لنموّ مطّرد في الإنتاجية الشاملة بتوجيه الموارد نحو استثمارات تحسّن الإنتاجية، وتُوفر مزيداً من فرص العمل اللائقة، وتحدُّ من الفقر، وتُعزز القدرة على الصمود، وتضمن الحفاظ على البيئة. ويُمكّن هذا الإطار مجموعة البنك من دعم الحلول الوطنية على المستوى القُطري، والنهوض بالتجارة والتعاون والترابط على المستوى الإسلاميّ، والاضطلاع بالريادة الفكرية في مجال الاقتصاد والمالية الإسلاميين على المستوى العالميّ.

وفي نهاية سنة 2025، بعد الإقرار الرسميّ للإطار الاستراتيجيّ العشريّ، أُطلقت عملية في مجموعة البنك من أجل وضع المجموعة الأولى من الاستراتيجيات المؤسسية الخمسية (2026-2030) للبنك وكياناته التابعة. وتندرج هذه العمليةُ في إطار مُوحَّد يوفّق بين تنسيق مركزيّ على صعيد مجموعة البنك وصياغة لامركزية، فتحوّلُ التوجُّهَ الاستراتيجيَّ العشريَّ إلى أولويات ومبادرات ومقاييس أداء واضحة من أجل توجيه التنفيذ الفعال.

وفي الوقت نفسه، وافق المجلس أيضاً على إنشاء صندوق البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالتمويل الميسّر سنة 2025، وذلك لتعزيز قدرة مجموعة البنك على مكافحة الفقر والهشاشة والضعف.

4.1: إنجازات مجموعة البنك

تشمل إنجازات مجموعة البنك خلال سنة 2025 الشراكات الاستراتيجية القُطرية، والتنفيذ القطاعيّ، والمبادرات المواضيعية الناظمة. وتوضح هذه الإنجازات- مجتمعةً- الطريقة التي أحدث بها التنسيق بين كيانات مجموعة البنك تأثيراً إنمائيّاً ملموساً ودائماً.

وفي سبيل حلّ المشكلات التي يواجهها كل بلد في تنميته، تستخدم مجموعةُ البنك حزمةً منسَّقة من الأدوات. وتجمع هذه الحزمة عادةً بين التمويل السياديّ والتمويل الميسَّر، وتمويل التجارة، وتخفيف المخاطر، واستثمارات القطاع الخاص، والحلول المعرفية الموجَّهة. وتستند هذه الطريقة المتكاملة إلى الأولويات الإنمائية الوطنية، فتمكّن مجموعة البنك من تذليل المعوّقات الأساسية بمزيد من الفعالية وهي تعتمد على التآزر بين المؤسسات.

1.4.1: تعزيز الخطط الإنمائية الوطنية

تمثل الخطط الإنمائية الوطنية في البلدان الأعضاء أساسَ الاستراتيجيات القُطرية لمجموعة البنك، وعمادَ المواءمة الاستراتيجية والانخراط القُطريّ. ففي بداية صياغة الاستراتيجية القُطريّة، تُجري مجموعة البنك مشاورات مستفيضة ومنظَّمة مع أهمّ الوزارات التنسيقية والوزارات القطاعية، والجهات الحكومية، وسائر البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات النظيرة من القطاع الخاص، وذلك من أجل تحديد الأولويات الإنمائية الأساسية للبلد، ومعوّقات التحوّل الهيكليّ. وتُستكمَل هذه المشاورات بتشخيصات قُطريّة دقيقة، تشمل تحليلات اقتصادية كلية وقطاعية ومواضيعية، وذلك حتى تكون الخيارات الاستراتيجية مبنيّةً على أسس تجريبية ومتجذرة في واقع البلد.

ويُشكّل التقارب بين الأولويات الإنمائية الوطنية، والتشخيصات القُطريّة، والمزايا النسبية لمجموعة البنك، أساساً لاختيار مجموعة محدَّدة من مجالات التدخل ذات الأولوية، وخزّانات المشاريع ذات الصلة. وهو ما يضمن أن تتجاوز الاستراتيجياتُ القُطريةُ لمجموعة البنك التغطية القطاعية الواسعة النطاق، وأن تعتمد طريقةً أكثر انتقائيةً وتوجُّهاً نحو التأثير تستند إلى أولويات القطاعات الفرعية. وإذ يركّز البنك موارده على الأولويات الوطنية ذات التأثير الكبير حيث يمكن لمجموعة البنك أن تحقق أكبر قيمة مضافة، فإنه يعزز الفعالية الإنمائية، والتماسك التشغيليّ، والتأثير الإنمائيّ.

وتمكّن هذه الطريقةُ مجموعةَ البنك من دعم تحقيق التطلعات الإنمائية الوطنية بفضل تدخلات موجَّهة ومُحكَمة التنسيق. وتسخّر مجموعةُ البنك خبرتها الفنية وأدواتها التمويلية وشراكاتها لتحويل الاستراتيجيات الوطنية إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ تُحقّق نتائج ملموسة، وتُنشّط المؤسسات، وتُساهم في إحداث حصائل إنمائية مُستدامة وشاملة.

2.4.1: حفز نموّ القطاع الخاص خدمةً للتنمية

في سنة 2025، واصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي كيان مجموعة البنك المعنيّ بتنمية القطاع الخاص، الاضطلاع بدورٍ حافزٍ في النهوض بالنموّ الذي يقوده القطاع الخاص في بلدانها الأعضاء، وذلك بتدارك نقص التمويل وبدعم الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية.

وفي سنة 2025، وافقت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على ما مجموعه 555.61 مليون دولار أمريكي لتمويل عمليات جديدة، وذلك وفق استخدام لرأس المال منضبط وقائمٍ على الطلب وموائم للأولويات الإنمائية للبلدان الأعضاء. وبلغت خطوط التمويل 158.01 مليون دولار أمريكي (أي 28.44% من إجمالي الاعتمادات)، وهو رقم يؤكّد التوجُّه الاستراتيجيّ للمؤسسة نحو دعم الجهات الوسيطة المالية وتوسيع نطاق توفير التمويل، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبلغت عمليات التمويل الآجل 397.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 71.56% من إجمالي الاعتمادات، فمكّنت من دعم استثمارات موجَّهة في الاقتصاد الحقيقي.

ومن حيث التوزيع القطاعيّ، ظلّت الاعتمادات مركّزة في قطاع المالية (28.44%)، وهو ما قوّى دور المؤسسة في ترسيخ الأسواق المالية. ووُجّهت استثمارات القطاع غير المالي نحو النقل (10.8%) والصناعة والتعدين (9.16%) والطاقة (8.48%)، وهو ما ساهم في تحسين الترابط والقدرة الإنتاجية والقدرة على الصمود في مجال الطاقة.

ومن حيث التوزيع الإقليميّ، تركّزت الاعتمادات في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (47.86%)، ثم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (21.55%)، ثم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (18.00%)، ثم في منطقة آسيا (12.60%)، وهو ما يدل على تصدّي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للاحتياجات الإنمائية الإقليمية. وخلال هذه السنة، تقدَّم صرف التمويلات تقدُّماً مطّرداً حتى بلغ ما مجموعه 584.46 مليون دولار أمريكي، وهو ما حوّل الالتزامات السابقة إلى تأثير ملموس على أرض الواقع ودعم التنفيذ السريع لمشاريع القطاع الخاص.

في سنة 2025، وافقت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على ما مجموعه

555.61 مليون دولار أمريكي

لتمويل عمليات جديدة، وذلك وفق استخدام لرأس المال منضبط وقائم على الطلب وموائم للأولويات الإنمائية للبلدان الأعضاء.

اعتمدت المؤسسةُ

9.35 مليار دولار أمريكيّ

في تمويل التجارة عبر

144 عملية،

استفادت منها البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً بنسبة 34.8%.

3.4.1: تشجيع تمويل التجارة من أجل تحقيق نموّ مستدام

في سنة 2025، حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تأثيراً إنمائياً ملموساً في مختلف بلدانها الأعضاء، ولا سيما بإيلاء الاهتمام للطاقة والأمن الغذائيّ والزراعة وتنمية القطاع الخاص. وبذلك وطّدت دورها الأساسيّ المتمثل في حفز التجارة القادرة على الصمود والشاملة للجميع في منطقة منظمة التعاون الإسلاميّ.

واعتمدت المؤسسةُ 9.35 مليار دولار أمريكيّ في تمويل التجارة عبر 144 عملية، استفادت منها البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً بنسبة 34.8%. وتجاوزت المصروفاتُ 7.53 مليار دولار أمريكي، وهو ما دعم استمرار الحصول على السلع الأساسية وساهم في الاستقرار الاقتصاديّ في البلدان الأعضاء. وخُصّصت 9.1 مليار دولار أمريكي، من مجموع تلك الاعتمادات، لدعم المبادلات التجارية البينية في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يؤكد ريادة المؤسسة في تقديم حلول التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

واستمرّ التقدُّم في تنويع المحفظة، فبلغت الاعتمادات المخصصة لقطاعات غير قطاع الطاقة 3.29 مليار دولار أمريكي. وزاد الدعمُ المكرَّسُ للقطاع الخاص بتقديم 1.35 مليار دولار أمريكي إلى 55 مؤسسة مالية وشركة، منها 18 جهة متعاملة جديدة، معظمُها من القطاع الخاص.

كذلك، فإن مبادرات التعاون الإقليميّ والمساعدة الفنية الموجَّهة المتعلقة بالتجارة عضدت جهود تنمية التجارة. ففي سنة 2025، نفّذت المؤسسة 63 مشروعاً في 37 بلداً عضواً، وركّزت على الزراعة، وتطوير القدرات التصديرية، والتمويل الإسلاميّ للتجارة، والطاقة. ووُسّع نطاق الخدمات الاستشارية لتقديم حلول تمويلية وتجارية إسلامية مصمَّمة خصّيصاً لتعزيز القدرات المؤسسية.

الإطار 2: إرساء الأمن الغذائي في بنغلاديش: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تقود آلية تمويل جماعيّ غير مسبوقة بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي

تشكل الزراعة عماد الاقتصاد في بنغلاديش. فهي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11%، وهي مصدر رزق أكثر من ثلث القوى العاملة في البلد. غير أن المزارعين البنغلاديشيين لا يزال يواجهون مشكلات كبيرة، ولا سيما مصادر التهديد المرتبطة بالمناخ (كالفيضانات والجفاف)، وارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج. وفي سبيل حلّ هذه المشكلات ودعم الأمن الغذائي في بنغلاديش، أقامت المؤسسة شراكة مع حكومة بنغلاديش من أجل توفير تمويل فوريّ لاستيراد الأسمدة من الشركات الأجنبية المنتجة لها.

وفي مرحلة أولى من هذه المبادرة الاستراتيجية، وضعت المؤسسة آلية مرابحة جماعية بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي، وذلك بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد السعودي وصندوق أوبك للتنمية الدولية. وقد صُمّمت هذه الآلية لفائدة حكومة بنغلاديش، وأسنِدت فيها مهمة وكالة الإنجاز إلى مؤسسة بنغلاديش للتنمية الزراعية، وهي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الزراعة. وهذه الشراكة التاريخية، الأولى من نوعها، لا ترسي الأمنَ الغذائي الوطني فحسب، بل وتمثل أيضاً مرحلة مهمة في النهوض بتدفقات التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بجمعها بين جهات إنمائية شريكة.

ويُتوقَّع أن يُفيدَ تمويلُ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نحو 7.9 مليون شخص، معظمهم من مزارعي الأرز، ويضمنَ حصولهم على الأسمدة الأساسية في الوقت المناسب. وهذا التدخل ضروريٌّ لصون وتحسين إنتاجية المحاصيل، ومعايش سكان المناطق الريفية، والاستقرار العامّ لسلاسل الإمداد الغذائي.

بهذه المبادرة، أضحت المؤسسة الجهة المموِّلة الخارجية الوحيدة التي تدعم واردات بنغلاديش من الأسمدة، إذ تسدّ نح

12.5% من الاحتياجات الوطنية.

وتشكّل هذه الصفقة جزءاً من خطة تمويل سنوية أوسع نطاقاً بمبلغ قدره 2.75 مليار دولار أمريكي (2025-2026)، تُنفّذ بالتعاون بين المؤسسة وحكومة بنغلاديش من أجل تعزيز قدرة البلد على الصمود في مجال الطاقة والغذاء. وبهذه المبادرة، أضحت المؤسسة الجهة المموّلة الخارجية الوحيدة التي تدعم واردات بنغلاديش من الأسمدة، إذ تسدّ نحو 12.5% من الاحتياجات الوطنية. ويتواءم هذا التدخل تماماً مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما "القضاء التامّ على الجوع" (الهدف 2)، و"القضاء على الفقر" (الهدف 1)، و"الصحة الجيدة والرفاه" (الهدف 3).

وقدمت المؤسسة، منذ بدء عملياتها في شهر يناير 2008، ما يزيد على 24 مليار دولار أمريكي لبنغلاديش، مؤكِّدة بذلك التزامها بتشجيع التجارة، ودعم التنمية المستدامة، وتحسين معايش الملايين من الناس.

الإطار 3: المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تدعم تمويلاً غير مسبوق لمشروع الطريق الساحليّ السريع الرابط بين لاغوس وكالابار في نيجيريا

في الربع الثالث من سنة 2025، قدّمت المؤسسة تأميناً لقرض جماعيّ قدره 747 مليون دولار أمريكي نظّمه "دويتشه بنك" لتمويل المقطع الأول من الطريق الساحليّ السريع الرابط بين لاغوس وكالابار. وهو مشروع ذو أولوية في إطار "خطة الأمل المتجدد النيجيرية المتعلقة بالبنى التحتية".

وتدعم هذه الصفقة توسيعاً كبيراً للترابط الساحليّ والبنى التحتية التجارية، وتمثل أكبر تمويل جماعيّ من نوعه للبنى التحتية الطُّرقية في نيجيريا، وهو ما يدلّ على ثقة دولية شديدة في جهود الإصلاح ومشاريع البنى التحتية الخاصة بهذا البلد.

ويؤدي "دويتشه بنك" دور المنسّق العالميّ، بمشاركة مجموعة من الجهات المموّلة الدولية، ومنها بنك أبو ظبي الأول (الوكيل ووكيل الجهات الدائنة المشتركة)، والبنك الأفريقيّ للتصدير والاستيراد، ومكتب أبوظبي للصادرات، وبنك المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاستثمار والتنمية، و"نيكسنت بنك"، و"زينيث بنك".

وقدَّمت المؤسسة تأميناً قدره 360 مليون دولار أمريكي في إطار عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية للأجزاء التي يتولاها "دويتشه بنك" و"بنك أبو ظبي الأول" من الآلية. وقد زاد هذا التأمينُ ثقةَ الجهات الاستثمارية وكشف عن دور الماليّة الإسلاميّة في حشد الموارد اللّازمة للبنى التحتية التحويلية.

ويُنفَّذ الطريق السريع في إطار هيكل "الهندسة والتوريد والإنشاء + التمويل" مع "هاي تك كونستركشن كومباني" المحدودة، وذلك بالجمع بين التميُّز الهندسيّ وطريقة تمويلية مبتكرة تسرّع التنفيذ وتشجّع مشاركة القطاع الخاص على المدى البعيد. وقد تعدَّى إنجاز أشغال المرحلة الأولى من المقطع الأول، الذي تبلغ مسافته 47.7 كلم من جزيرة فيكتوريا إلى إليكو، نسبة 70% فعلاً.

ويُرتقب أن يصبح هذا الطريق السريع ممرّاً تجاريّاً ولوجستياً مهمّاً، يحسّن فرص النفاذ إلى الموانئ ومناطق التجارة الحرة والمراكز الصناعية والمواقع السياحية بمحاذاة الساحل الجنوبي لنيجيريا. ويجري وضع إطار منظَّم لتحصيل الرسوم من أجل ضمان الاستدامة التشغيلية البعيدة الأمد، في حين يجري التخطيط لتمويل المراحل اللاحقة.

وينمّ هذا الإنجاز عن حرص المؤسسة على النهوض بالبنى التحتية الاستراتيجية، ودعم الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء، وحشد رؤوس الأموال العالمية لمشاريع مؤثرة وتحويلية في عموم المنطقة.

الجدول 1: أداء أنشطة المؤسسة (2021-2025)

مؤشرات الأنشطة (بملايين الدولارات الأمريكية)	2021	2022	2023	2024	2025	منذ الإنشاء
الأعمال المؤمّنة	**9,797**	**11,642**	**13,317**	**12,904**	**17,777**	**138,951**
المعاملات التجارية	7,556	9,617	10,386	9,859	11,832	107,828
الاستثمارات الأجنبية	2,241	2,025	2,931	3,045	5,945	31,123

4.4.1: التخفيف من المخاطر الائتمانية والسيادية بفضل خدمات التأمين

المؤسَّسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هي كيان مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعنيّ بتطوير المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء، وذلك باستخدام أدوات تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر السياسية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مصنفة بدرجة Aa3 من وكالة "موديز" وبدرجة AA- من وكالة "ستاندرد أند بورز غلوبال" مع نظرة مستقبلية مستقرة. والجهات المساهمة في المؤسسة هي البنك الإسلامي للتنمية و51 دولةً عضواً، جميعها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتقترح المؤسسة حلولاً تتعلق بتعزيز الائتمان وتخفيف المخاطر، وذلك من أجل دعم الصادرات والواردات من السلع الأساسية والمعدات الرأسمالية وغيرها من السلع الاستراتيجية والاستثمارات الأجنبية في دولها الأعضاء.

ويتضمَّن الجدول 1 نتائج أنشطة المؤسسة خلال السنوات الخمس الماضية، ونتائجها التراكمية منذ إنشائها في شهر أغسطس 1994 وحتى نهاية سنة 2025.

"تقترح المؤسسة حلولاً تتعلق بتعزيز الائتمان وتخفيف المخاطر، وذلك من أجل دعم الصادرات والواردات من السلع الأساسية والمعدات الرأسمالية وغيرها من السلع الاستراتيجية والاستثمارات الأجنبية في دولها الأعضاء."

5.4.1: تطوير المعارف والابتكار في مجال الماليّة الإسلاميّة

يواصل معهد البنك الإسلامي للتنمية تقديم حلول مبتكرة قائمة على المعارف من أجل حلّ المشكلات الإنمائية في إطار الماليّة الإسلاميّة. ومن المبادرات الأساسية خلال سنة 2025 ما يلي:

قطاع الماليّة الإسلاميّة: وافق المعهد لستّة عشر (16) بلداً ومنظمة شريكة على 25 مشروع مِنَح جديدة في مجال المالية الإسلامية بمبلغ قدره 4.14 مليون دولار أمريكي، وأكمل 19 مشروعاً بمبلغ قدره 3 ملايين دولار أمريكي.

المشاريع الرائدة: أكمل المعهد دراسات الجدوى لمبادراته الرائدة، المصمَّمة لحلّ المشكلات الإنمائية العاجلة، وتواصل مع الجهات الشريكة لتنفيذها على سبيل التجريب.

بناء القدرات: نفّذ المعهد، بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال، برنامج "تطوير روح المبادرة"، الذي يمكّن القادة الناشئين في مختلف البلدان الأعضاء في البنك (انظر الإطار 4). وإضافة إلى ذلك، نظّم المعهد عشرين برنامجاً تدريبياً بشأن مجموعة من المواضيع المتعلقة بالاقتصاد والمالية الإسلاميين.

حلول التكنولوجيا المالية: نظّم المعهد أوّل بَرمَجانِ ذكاء اصطناعيّ له في مجال الماليّة الإسلاميّة. وركّز على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين تنفيذ معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وشارك في هذه الفعالية أكثر من 40 فريقاً من الطلاب والمهنيين الشباب.

القيادة الفكرية: أصدر المعهد عدّة منشورات أساسية، منها تقرير عن فخاخ التنمية، يقدّم إطاراً قائماً على البيانات من أجل اكتشاف وتذليل مُعيقات النموّ البعيد الأمد، وأدلّة للتمويل الأصغر الإسلامي، تقدّم خارطة طريق عملية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلاميّ.

جائزة البنك الإسلاميّ للتنمية الخاصة بالإنجازات الفعالة في مجال الاقتصاد الإسلاميّ: كرّمت جائزة سنة 2025 مشروعين رائدين. فقد فازت شركة "ميديكيدز" بالمركز الأول عن مبادرتها الوقفية الرامية إلى حلّ مشكلات التدبير في إندونيسيا، وحصلت شركة "بلو فلتر" على المركز الثاني عن نظامها المراعي للبيئة في تصفية المياه.

الإطار 4: برنامج "تطوير روح المبادرة" المشترك بين "معهد البنك الإسلامي للتنمية" و"كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال"

برنامج "تطوير روح المبادرة" قصة نجاح رائعة ونموذج تعاون استراتيجي بين معهد البنك الإسلامي للتنمية وكلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال. وقد صُمّم هذا البرنامج لتطوير روح المبادرة، وجمع 29 رائد أعمال ذا إمكانات كبيرة من 20 بلداً، وهو ما يدلّ على التنوع الجغرافي والثقافي والمهنيّ الغنيّ للمجتمعات التي يخدمها البنك الإسلامي للتنمية.

وجمع هيكل هذا البرنامج بين المحتوى الأكاديميّ والتنفيذيّ الصارم لـ"كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال" والمهمة الإنمائية لمعهد البنك الإسلامي للتنمية، فقدَّم توليفةً فريدةً من الأسس النظرية والتجربة العملية وتحويل العقليات. وبدأ المشاركون بسلسلةٍ من الوحدات التدريبية الإلكترونية، التي وضعت الأسس التصوّرية للإبداع والابتكار وتقييم الفرص والقيادة الريادية. ومكّنت هذه الجلسات المشاركين من اكتساب معارف مشتركة، والتفاعل مع أعضاء هيئة التدريس، والاستعداد للمراحل الأكثر تعمّقاً في البرنامج.

هذه الوحدات تلتها وحدات حضورية قُدّمت في حرم كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال ومقر البنك الإسلامي للتنمية. وقد عمل المشاركون مباشرة مع أساتذة وموجّهين وخبراء باستخدام طرائق التعلم التجريبي. ووضع المشاركون حلولاً ريادية ملموسة لمشكلات بلدانهم، وذلك بفضل مشاريع جماعية، ودراسات حالة حقيقية، وورشات تفاعلية.

وشجَّعت بيئةُ التعلُّم التعاونَ بين البلدان، وجعلت ريادةَ الأعمال أداةً إنمائيةً استراتيجيةً تتواءم مع الأولويات الوطنية، وليس مهارة تجارية فحسب. واحتفى حفل الختام، الذي أقيم في مقر البنك الإسلامي للتنمية، بإنجازات المشاركين وشدّد على رؤية البرنامج المتمثلة في تمكين صناع التغيير في المستقبل.

وكشفت هذه الدورة الأولى من البرنامج عن الإمكانات التحويلية التي ينطوي عليها التآزر بين التميُّز الأكاديميّ والخبرة الإنمائية. ونجحت في تعزيز قدرات المشاركين وإنشاء شبكة من القادة المؤهَّلين لتشجيع النموّ القائم على الابتكار في بلدانهم. وأرسى البرنامج أسُساً متينة للدورات المقبلة ولمزيد من التعاون الاستراتيجيّ بين معهد البنك الإسلامي للتنمية وكلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال.

6.4.1: الشراكات الاستراتيجية من أجل التنمية

في سنة 2025، وطّد البنك الإسلامي للتنمية مكانته العالمية بفضل التحالفات الاستراتيجية والشراكات المعرفية، محوّلاً بذلك مشاركته إلى تعاون أكثر تنظيماً وتأثيراً. واتخذ البنك تدابير ملموسة في سبيل توسيع قدرات التمويل المشترك مع الجهات الشريكة الاستراتيجية (بمبلغ مليارَي دولار أمريكي مع بنك التنمية الآسيوي، ومليار دولار أمريكي واحد مع مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية)؛ ووقّع مذكرات تفاهم جديدة مع بنك التنمية الجديد، ومع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وبذلك وسّع منصات البرمجة المشتركة والتعاون التشغيلي. ويستعد البنك أيضاً لإطلاق طريقة جديدة في الشراكة تدعمها منصة رقمية، وترمي إلى تحسين تنسيق وتتبُّع ورصد مبادرات الشراكة في البنك.

وأجرى البنك "دراسات معمقة" استراتيجية مع جهات شريكة أساسية، منها مجموعة التنسيق العربية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي. وقد انصبّت تلك الدراسات على تبادل المعارف، والمواءمة التشغيلية، والدروس العملية المستفادة في مجال التنفيذ. وبموازاة ذلك، مكّنت بعثات المقارنة المرجعية إلى بنك التنمية الأفريقي وإلى المؤسسة الدولية للتنمية من جمع معلومات عن ممارسات التدبير المالي وأطر المخاطر، وهو ما ساهم في التحسين والهيكلة المستمرَّين لصندوق البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالتمويل الميسَّر. وفضلاً على ذلك، نفّذ البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية وصندوق النقد الدولي، برنامجاً إقليمياً عن المبادئ الأساسية لتنظيم المالية الإسلامية (الصيرفة) لفائدة الهيئات التنظيمية من 14 بلداً.

وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز منظومة شراكات البنك الإسلامي للتنمية، وتحسين قدرته على تحويل العلاقات الاستراتيجية إلى تأثير إنمائي قابل للقياس. وساهمت أيضاً في تحسين التنسيق مع المراكز الإقليمية، وهو ما مكّن من سرعة حشد الجهات الشريكة وتوضيح مسؤولية المتابعة، بدءاً من وضع التصوُّر وانتهاءً بإجراءات الموافقة.

الاستراتيجيةُ والتعاونُ القُطريّان

كان البنك قد حدَّد هدفاً هو إصدار ثماني وثائق استراتيجية خلال سنة 2025. وفي هذا الصدد، أحرز التعاون الاستراتيجي مع البلدان الأعضاء تقدُّماً مطّرداً، تجلّى في اكتمال تسع (9) وثائق استراتيجية، هي: استراتيجيّة الشراكة القُطريّة مع كوت ديفوار، وإطار التعاون القُطري مع الجزائر، واستراتيجية الشراكة القُطريّة مع المغرب، وفحص اكتمال استراتيجيّة الشراكة القُطريّة مع إندونيسيا، وفحص اكتمال استراتيجيّة الشراكة القُطريّة مع المالديف؛ والفحص النصفي لاستراتيجية الشراكة القُطرية مع النيجر.

وفي الوقت نفسه، اتخذ البنك مبادراتٍ أساسيةً من أجل تقييم الاستراتيجيات القُطرية لمجموعة البنك بإجراء مشاورات مع بنوك إنمائية متعدّدة أطراف أخرى، وضمان تحسُّنها المستمرّ وتواؤمها مع الإطار الاستراتيجي العشري الجديد للبنك (2026-2035). وتخضع نماذجُ الاستراتيجيات القُطرية وآلياتُ العمل المحسَّنة في الوقت الحالي لمشاورات داخلية، ويُتوقَّع إطلاقها سنة 2026.

"أجرى البنك "دراسات معمقة" استراتيجية مع جهات شريكة أساسية، منها مجموعة التنسيق العربية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي. وقد انصبّت تلك الدراسات على تبادل المعارف، والمواءمة التشغيلية، والدروس العملية المستفادة في مجال التنفيذ."

ويتطلّع البنك إلى إعداد ثماني وثائق استراتيجية خلال سنة 2026 بالاستفادة من النماذج وآليات العمل المحدَّثة، وذلك من أجل تبسيط التآزر بين كيانات مجموعة البنك وتحويل الاستراتيجيات إلى أطر قابلة للتنفيذ تحقق نتائج إنمائية ملموسة ومؤثّرة.

التكامل الإقليميّ

يظلّ التكامل الإقليميّ أولوية استراتيجية لتسريع التحوّل الاقتصاديّ، والقدرة على الصمود، والازدهار المشترك بين البلدان الأعضاء في البنك. ففي مواجهة التجزُّؤ العالميّ واضطرابات سلاسل التوريد، يوفّر التكامل الإقليميّ إطاراً عملياً لتطوير الأسواق، وخفض تكاليف المعاملات، وتشجيع التنافسية.

وفي سنة 2025، انصبّت أنشطة البنك المتعلقة بالتكامل الإقليميّ على ثلاث أولويات هي: (أ) الترابط العابر للحدود؛ (ب) التكامل التجاريّ؛ (ج) تشجيع الاستثمار. ففي إطار الركيزة الأولى، دُمجت ثلاثة مكوّنات منحة في مشاريع نقل إقليمية في توغو وبوركينافاسو وبنين. ووسّع البنك أيضاً نطاق مبادرتين إقليميتين رائدتين هما: مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، ومبادرة الساحل الأفريقيّ. وفي هذا الصدد، عُقد اجتماع رفيع المستوى عن مبادرة الترابط في آسيا الوسطى مع "البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" و"مركز التعاون المتعدّد الأطراف لتمويل التنمية"، أثناء منتدى تيانشان في أورومتشي (الصين) (ديسمبر 2025)، وذلك للتثبت من استنتاجات التشخيص. وهذا، في الوقت نفسه الذي بدأت فيه صياغة مبادرة الساحل الأفريقيّ مع الجهات الشريكة من أجل تحديد المشاريع الاستثمارية وتطوير القدرات.

وتعاون البنك الإسلاميّ للتنمية مع بعض وكالات الأمم المتحدة ومنظمات التعاون الإقليمي والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وكيانات مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية، وذلك من أجل تنظيم 12 فعالية للحوار بشأن السياسات وتبادل المعارف. ومن هذه الفعاليات المنتدى الاستشاري الخامس لمنظمات التعاون الإقليمي في إسطنبول (تركيا) بمشاركة 29 منظمة دولية. وفي سنة 2025، دعم البنك سبع عمليات مِنَح موجَّهة لتيسير التجارة والتحوّل الرقميّ، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتيسير الاستثمار، والترابط العابر للحدود، وتطوير الخدمات اللوجستية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

في سنة 2025، واصل البنك دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتيسير تبادل الحلول الإنمائية بين البلدان الأعضاء، ولا سيما في إطار برنامج التعاون الفني وآلية تبادل المعارف والخبرات.

ففي سنة 2025، وافق البنك على 27 عملية في إطار برنامج التعاون الفنّي بمبلغ إجماليّ قدره 788,100 دولار أمريكي. وأعطى الأولوية للبلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً وللمبادرات في مجالات الزراعة والمالية الإسلامية والتوريد العامّ والصحة. وقد استفادت بلدان أعضاء كثيرة من هذه العمليات في مناطق، منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة رابطة الدول المستقلة، ومنطقة آسيا.

وفي سنة 2025 كذلك، خصَّص البنكُ منحة بمبلغ قدره 4.6 مليون دولار أمريكي لدعم آلية تبادل المعارف والخبرات. ووافق على مشروعين مستقلين، ودمج تسعة تدخلات في عملياته العادية، وهو ما ساهم في تعزيز القدرات المؤسسية في قطاعات كالزراعة والصحة والتدريب المهني وتدبير المياه والتحوّل الرقميّ في عدّة بلدان أعضاء.

وإضافةً إلى ذلك، استحدث البنكُ وأطلق منصّةَ وَصلٍ بين البلدان في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، ونشرَ التقريرَ المشترك بينه وبين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ بعنوان "تقرير عن الآفاق العالمية للتعاون الثلاثي".

ونفَّذ مركز كوالالمبور للتميُّز، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وشعبة تبادل المعارف والخبرات، برنامجاً إقليميّاً لتطوير القدرات في مجال المالية الإسلامية يستهدف الهيئات التنظيمية من خمسة بلدان من رابطة الدول المستقلة وأذربيجان، ويرمي إلى تحسين التنسيق التنظيميّ والقدرة المؤسسية على الصمود والتعاون بين بلدان الجنوب بفضل التعرف عن كثب على منظومة المالية الإسلامية في ماليزيا.

7.4.1: حشد الموارد والترويج العالميّ

في سنة 2025، جمع البنك بين الترويج العالميّ وحشد الموارد المستهدَفة من أجل دعم البرامج ذات الأولوية. وقد اضطلع بدور بارز خلال المؤتمر الدولي الرابع للتمويل الإنمائيّ بإشبيلية، فدافع عن "التزام إشبيلية"، ونظَّم فعالية جانبية عن التمويل في السياقات الهشة، وأصدَر بياناً مشتركاً مع مجموعة التنسيق العربية. كذلك، ساهم البنك في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بالدوحة، مؤكِّداً حرصه على تطوير قدرات رأس المال الاجتماعيّ والبشريّ في الإطار الاستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك (2026-2035).

وواصل البنكُ، طوال السنة قيد النظر، إجراء حوارات استراتيجية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة البلجيكية للتعاون الدوليّ؛ وسار قُدُماً بالترويج لأهداف التنمية المستدامة، فأصدر عددين من "مختصر أهداف التنمية المستدامة"، عرض فيهما معلومات وحلولاً عمليّة. وفيما يتعلق بحشد الموارد، حصل البنكُ على تمويل في شكل مِنَح بمبلغ قدره 223 مليون دولار أمريكيّ من جهات خيرية لدعم مشاريع وبرامج في البلدان الأعضاء. وكان من أبرز الإنجازات الاحتفالُ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة التنسيق العربيّة، على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدوليّ؛ وإطلاقُ دراسة تقييمية لمجموعة التنسيق العربيّة، شملت تقريراً تقييمياً و"مجموعة التنسيق العربية 2.0: استراتيجية استشرافية"؛ ووضعُ خطة عمل مشتركة (2025-2030) من أجل زيادة حجم التمويل المشترك، وتوطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسريع تنفيذ التعهدات الأساسية. ونظَّم البنك برنامجاً لبناء القدرات مُدَّتُه ثلاثة أيام عن تصميم وتنفيذ المشاريع في إطار البرنامج القائم على النتائج. وقد قدَّم البنك الدوليّ هذا البرنامج استناداً إلى ركيزة "تبادل المعارف" المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الموقعة بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدوليّ.

التخفيف من وطأة الفقر

في سنة 2025، خصَّص صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وهو كيان مجموعة البنك المعنيّ بالتخفيف من وطأة الفقر، 77.0 مليون دولار أمريكي لتمويل 20 مشروعاً معتمداً وبرنامج رائد واحد. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع 714.7 مليون دولار أمريكي. وقد حققت هذه الاعتمادات نسبة حشد للتمويل المشترك قدرها 1: 8.9، وهو ما يؤكد دور هذا الصندوق في حشد موارد إضافية من أجل دعم التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية في البلدان الأعضاء في البنك.

وخصّص معظم هذه الاعتمادات، أي 78%، لتطوير قدرات رأس المال البشريّ. وفي هذه الركيزة، احتلّ التعليم الصدارة بنسبة 49% من هذه المخصَّصات، تلاه قطاع الصحة بنسبة 29%. وكان الهدف من ذلك إدخال تحسينات أساسية على المهارات ومحو الأمية والاستفادة من الرعاية الصحية. أمّا نسبة 22% المتبقية، فقد دعمت مبادرات التمكين الاقتصاديّ، وركّزت على الزراعة من أجل إرساء الأمن الغذائيّ والمعايش الريفية في المجتمعات المحلية الضعيفة.

ومن حيث التوزيع الجغرافيّ، كانت أفريقيا الجهةَ المستفيدةَ الرئيسةَ بأعلى نسبة من الاعتمادات (64%)، تليها منطقةُ آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتجدر الإشارةُ إلى أن مكافحة الهشاشة ظلت من الأولويات، بحيث استهدَفت نسبةٌ تزيد على 57% من الاعتمادات هذه البلدانَ، وذلك في اتساقٍ مع مهمةِ الصندوق المتمثلةِ في دعم الفئات السكانية الضعيفة.

وكان التمويلُ يتألف من قروض قدرها 60 مليون دولار أمريكي (77.7% من إجمالي الاعتمادات) ومِنَح قدرها 17.2 مليون دولار أمريكيّ (22.3%). ويجسّد هذا الهيكلُ الاهتمامَ الذي يوليه الصندوقُ لحلول التمويل المستدامة، المستكمَلة بالمرونة اللازمة لسدّ الاحتياجات الإنسانية ودعم مبادرات بناء القدرات.

في هذا السياق، يُمثِّل إنشاءُ "صندوق البنك الإسلاميّ للتنمية المتعلق بالتمويل الميسَّر" (صندوق التمويل الميسَّر) علامةً فارقةً في مسيرة البنك. ويُعزِّز هذا الصندوق قدرة البنك على دعم بلدانه الأعضاء الأكثر ضعفاً، وذلك بإمدادها بموارد ميسَّرة مخصَّصة لحلّ المشكلات الإنمائية الأكثر استعجالاً، ومنها الفقر، وانعدام الأمن الغذائيّ، ونقص البنى التحتية، والهشاشة. وبالتعاون مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومبادرات مثل "التضامن" و"برنامج المهارات والتدريب والتعليم"، يُمكّن صندوق التمويل الميسَّر البنكَ من التدخل بطريقة أكثر دقّةً وقابليةً للتوقع حيث تكون الفُسحةُ الماليّة أشدّ ضيقاً، والحاجةُ إلى تعزيز القدرة على الصمود أكثر أهميةً.

الإطار 5: طريقة جديدة في مكافحة الآفات تمكّن من زيادة المحاصيل

في الوقت الذي يتسارع فيه ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار بسبب تغير المناخ، تنتشر آفات غازية مدمّرة للمحاصيل في مناطق جديدة، فتتلف مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية. وفي مناطق زراعة الأرز في نيجيريا، تتكاثر هذه الآفات سريعاً في ظروف دافئة ورطبة، فتهدّد الأمن الغذائي ودخل الأسر والمعايش الريفية.

وقد بدأ إحراز تقدم ملموس في مكافحة هذه الآفات سنة 2019 عندما أطلقت حكومة نيجيريا، بالتعاون مع صندوق العيش والمعيشة، مشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو. وتبلغ قيمة هذه المبادرة 90 مليون دولار أمريكي وتدوم خمس سنوات وتشمل 44 منطقة حكومية محلية، وترمي إلى تقوية سلاسل قيمة المحاصيل وزيادة الإنتاجية وتحسين قدرة صغار المزارعين على الصمود.

وقد واجهت النساء صعوبات هائلة. ومن هؤلاء النساء لارابا محمد، وهي مُزارعة أرز يبلغ عمرها 40 سنة من منطقة كورا. فقد بدأت الزراعة في سن المراهقة، وشهدت تفاقم غزو الآفات على مرّ السنين، وهو ما أدى إلى تدمير المحاصيل وتقليص دخل أسرتها إلى حدّ بعيد. وتتذكر ذلك قائلةً: "لقد دمرت الآفات حقول الأرز التي أملكها، ولم يكد يتبقى لي منها شيء أبيعه. فاعتمدتُ على المبيدات الكيميائية، لكن لم يعد لها مفعول وسبّبت مشكلات بيئية وصحية."

ولما كانت لارابا تبحث عن حلّ مستدام، التحقت ببرنامج التدريب على المكافحة المتكاملة للآفات في إطار مشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو- وهو برنامج محافظ على البيئة يجمع بين الرصد وطرائق المكافحة الطبيعية والاستخدام الانتقائي لمبيداتٍ أكثر أماناً.

وأوضحت قائلةً: "عرّفني مشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو طريقةً شاملةً تمكّن من مكافحة الآفات مع حماية البيئة".

أخذت لارابا تطبّق ما تعلّمته في التدريب الآن برصد مبكّر للآفات، وتستخدم حلولاً طبيعية (كمستخلص النيم)، ولا تستخدم المبيدات الحشرية المعتمَدة إلاّ عند الضرورة. وكانت النتيجة

"زاد محصولي من 15 كيساً إلى 38 كيساً هذا الموسم. ولا أستطيع أن أشكر صندوق العيش والمعيشة ومشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو بما فيه الكفاية".

مُبهرة. وتذكُر ميجالا- وهي مسؤولة إرشاد زراعي محلية- أنَّ الإصابة بالآفات انخفضت في حقولها انخفاضاً كبيراً، وهو ما أدّى إلى محصول سليم ومردود مرتفع.

وتقول لارابا: "زاد محصولي من 15 كيساً إلى 38 كيساً هذا الموسم. ولا أستطيع أن أشكر صندوق العيش والمعيشة ومشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو بما فيه الكفاية".

واليوم، تشجع تجربةُ لارابا جيرانَها من المزارعين على اعتماد المكافحة المتكاملة للآفات. وتمكّن مكافحةُ الآفات المحافظةُ على البيئة من تحسينِ الإنتاجية واستعادةِ القدرة على الصمود وتعزيزِ المعايش الريفية في جميع المناطق التي يدعمها مشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو.

"صندوق العيش والمعيشة" مبادرة إنمائية تشترك فيها المؤسسات التالية:

الفصل 2

النهوض بالتنمية الشاملة والقادرة على الصمود

يتناول الفصل الثاني الطريقة التي يستخدم بها البنك موارده سنة 2025 لسدّ احتياجات البلدان الأعضاء المستمرة التغيُّر في مجال التنمية. ويُبيِّن الكيفية التي حُوِّلت بها الالتزامات الاستراتيجية إلى تدخلات ملموسة ساهمت في تعزيز النموّ الشامل، والقدرة على الصمود، والتنمية المستدامة في مختلف البلدان الأعضاء.

2

1.2: التطوير الشامل لقدرات رأس المال البشريّ

لا بدّ من الاستثمار في التطوير الشامل لقدرات رأس المال البشريّ من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود، وتحسين المشاركة الاقتصادية، والنهوض بحصائل التنمية المستدامة.

1.1.2: التعليم والصحة

في سنة 2025، أحرز البنك الإسلامي للتنمية تقدُّماً كبيراً في مجال التنمية البشرية، إذ عزَّز حصائل قطاعي الصحة والتعليم في مختلف البلدان الأعضاء. فقد بلغت الاعتمادات الجديدة المخصصة لقطاع التعليم نحو 178 مليون دولار أمريكي شملت بلداناً، منها الكاميرون (39.8 مليون دولار أمريكي)، والسنغال (36.8 مليون دولار أمريكي)، وموريتانيا (34.0 مليون دولار أمريكي). وقد استُكملت هذه الاعتمادات بمنحة من "الشراكة العالمية من أجل التعليم" قدرها 13 مليون يورو للكاميرون و15 مليون دولار أمريكي لتشاد، وتمويل قدره 20 مليون دولار أمريكي من مؤسسة "التعليم فوق الجميع" لبنين وبوركينافاسو ونيجيريا. وشهدت السنة قيد النظر إطلاق المرحلة الثانية من برنامج "التمويل الذكيّ للتعليم"، المدعومة بتعهُّد مشترك قدره 400 مليون دولار أمريكي من مجموعة التنسيق العربية (ومنها البنك الإسلامي للتنمية) لفائدة المنصة المشتركة بين مجموعة التنسيق العربية والشراكة العالمية من أجل التعليم، التي يُتوقَّع أن تحفز ما يقارب 10% من التمويل في إطار آلية الأثر المضاعِف للشراكة العالمية من أجل التعليم. وبفضل منصّة "بداية مغذِّية" التابعة لمبادرة تطوير قدرات رأس المال البشريّ، توسع نطاق التغذية المدرسية ليشمل بنين وغامبيا والسنغال وسيراليون.

وفي قطاع الصحة، موَّل البنك الإسلامي للتنمية 10 عمليات بمبلغ قدره 865 مليون دولار أمريكي، وشمل ذلك استثمارات في طب الأورام في جيبوتي (27.5 مليون دولار أمريكي)، وأوغندا (27.4 مليون دولار أمريكي)، وتركمانستان (10 ملايين دولار أمريكي)، وأوزبكستان (102.7 مليون دولار أمريكي). كذلك، ساهمت اعتمادات أخرى في تعزيز طب القلب في موريتانيا (19.62 مليون دولار أمريكي)، والنظم الصحية في نيجيريا (50 مليون دولار أمريكي)، ومكافحة الأمراض غير المعدية في سورينام (75 مليون دولار أمريكي)، والمشروع الرائد المتعلق بالبنى التحتية الصحية القادرة على الصمود في مواجهة الكوارث في تركيا بمبلغ قدره 520 مليون دولار أمريكي. وفي إطار منصة الاستثمار المؤثر في مجال الصحة، دعمت المساعدة الفنية الرعاية الصحية الأولية القادرة على الصمود في قازاقستان وجزر المالديف.

وأنجز البنك الإسلامي للتنمية سبعة تقارير عن اكتمال مشاريع، ووسّع نطاق مراقبة مياه الصرف الصحيّ والبيئة ليشمل 18 بلداً، وساهم في المعارف العالمية عن طريق التقرير المشترك بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الذي يحمل عنوان "البنى التحتية الاجتماعية في دائرة الضوء"، وتقرير البنك الدوليّ عن التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025.

الإطار 6: إحداث تحوُّل في الرعاية الصحية لمرضى السرطان بأوزبكستان

مكّن "مشروع دعم تطوير خدمات طب الأورام" من إحداث تحوُّل في الرعاية الصحية لمرضى السرطان في أوزبكستان، إذ حسّن كثيراً فرص الحصول على الرعاية الصحية ونوعيتها ونتائجها على صعيد البلد. وقد نُفِّذ هذا المشروع في 15 مركزاً لطب الأورام تغطي جميع مناطق البلد، وسدّ نقصاً مزمناً في البنى التحتية والتكنولوجيات والقدرات المتخصصة، كان يعوق التشخيص المبكر والعلاج الفعال.

وبفضل تمويل من البنك الإسلامي للتنمية قدره 37.04 مليون دولار أمريكي، وتمويل كبير شاركت به الحكومة، مكّن هذا المشروع من تجهيز المركز الطبي الجمهوري المختصّ بطب الأورام والطب الإشعاعي، وتجهيز فروعه الإقليمية، بأحدث معدات التشخيص والعلاج الإشعاعي، منها أجهزة التصوير المقطعي المحوسب، والمسرعات الخطية، وأنظمة العلاج بأشعة غاما، وأنظمة المعالجة الإشعاعية الموضعية. كذلك، أنشئ مركزان جديدان لطب الأورام في نوايي وجيزّخ، وهو ما وسّع نطاق الخدمات الحديثة المتعلقة بعلاج السرطان ليشمل فئات سكانية كانت تعاني سابقاً من نقص في الخدمات، وحسّن المساواة الجغرافية في الحصول على الرعاية الصحية.

وكانت النتائج ملموسة وبعيدة المدى. فقد أصبح بإمكان نحو 134,000 مريض سرطان الحصول على خدمات رفيعة في مجال علاج الأورام. وزادت الخدمات اليومية للمرضى الخارجيين بنحو 40%، في حين زادت خدمات المرضى الداخليين بنسبة 20%، وهو ما قلل من أوقات الانتظار ومكّن من التشخيص والعلاج المبكّرين. وكان لإدخال تكنولوجيات العلاج الإشعاعي المتقدمة وبروتوكولات التشخيص الحديثة دورٌ حاسم في الانخفاض المطرد في معدل الوفيات بسبب السرطان خلال السنة الأولى- من 23.2% سنة 2015 إلى 18.3% سنة -2020 وهو ما يدل على تحسّن واضح في معدّلات النجاة.

وعزز المشروع أيضاً رأس المال البشري في قطاع الصحة. فقد تلقى أكثر من 50 طبيباً وفيزيائياً طبيّاً ومختصّاً بالعلاج الإشعاعي وممرضاً، تدريباً دوليّاً متخصّصاً، وهو ما يضمن الاستخدام الآمن والفعال للأجهزة التكنولوجية المتقدمة، ويدمج معايير سريرية جديدة في النظام الوطني لطب الأورام. وتعزّزت القدرات المؤسسية والمديرية في وزارة الصحة وفي مراكز طب الأورام، وهو ما يدعم استدامتها على المدى البعيد.

وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي واجهت التنفيذ، بلغ المشروع جميع أهدافه الأساسية، وحقق وفورات في التكاليف بفضل التوريد الفعال. وعلى العموم، يشكّل هذا المشروع مثالاً ممتازاً على تأثير البنك الإسلامي للتنمية في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، وخفض معدلات الوفيات، وتحسين نوعية الحياة بفضل استثمارات قادرة على الصمود وبالغة التأثير في مجال الصحة، تتواءم مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

الإطار 7: تحسين صحة الأم في سيراليون

لطالما شكّل الحمل في سيراليون تجربةً مميتة. فهذا البلد يعاني من أحد أعلى معدلات وفيات الأمهات في العالم. وتُشير منظمة الصحة العالمية إلى أن امرأةً واحدةً من بين كل 17 امرأة مُعرّضة لخطر الوفاة أثناء الولادة. وقد أدت سنوات من النزاع ومرض الإيبولا وجائحة كوفيد19- إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية، في حين جعل الفقر الخدمات الأساسية بعيدة عن متناول العديد من الأسر. وتشهد سيراليون تحوّلاً جذريّاً بفضل شراكة استراتيجية مع البنك الإسلامي للتنمية. إذ تستفيد الآن عشر مقاطعات من 150 نوعاً من المعدات الطبية والأدوية والمستلزمات المنقذة للحياة، ويتلقى 28 عاملاً في مجال الصحة تدريباً مختصّاً.

ففي مستشفى ماكيني الحكومي، وهو مركز الإحالة الرئيس في شمال البلد، يُحدث جهاز الموجات فوق الصوتية المخصَّص وغيره من الأدوات الأساسية نقلةً نوعيةً في رعاية صحة الأمّ. هذا التغيير أنقذ حياة أمينة بانغورا، وهي امرأة تصبح أمّاً أوّل مرّة. تتذكّر فتقول: "لم أصدّق عينيَّ عندما رأيت طفلي على الشاشة أول مرة". فحينما حدثت مضاعفات أثناء المخاض، مكّن الفحص بالموجات فوق الصوتية من التدخل على الفور، ونجت الأم والطفل. وصارت قصة أمينة شائعة، إذ بات بإمكان القابلات الآن اكتشاف حالات الحمل البالغة الخطورة مبكراً والتصرف سريعاً.

وإضافةً إلى مستشفى ماكيني، ساهم دعمُ البنك الإسلامي للتنمية عن طريق "مشروع تعزيز النظام الصحي" في تزويد مستشفيات بو وكينيما بوحدات أشعة سينية رقمية متنقلة، وأجهزة إضاءة جراحية، ومحطات أوكسيجين، وهو ما عزز المنظومة الصحيّة في سيراليون وسرّع التقدُّم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه). وهذه المبادرة ليست مجرد مبادرة في قطاع بنى تحتية، بل هي بصيص أمل. فقد بدأت سيراليون، بفضل خفض معدلات وفيات الأمهات والرضع، تتغلب على عدم المساواة الصحية وتتقدم نحو مستقبل صحي أفضل.

2.1.2: التمكين الاقتصاديّ

في سنة 2025، انصبّت جهود التمكين الاقتصاديّ على زيادة الفرص المتاحة للنساء والشباب، وتدعيم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي هي محرّكات للنموّ الشاملِ وتوفيرِ فرص العمل.

النساء والشباب

في سنة 2025، واصلت وظيفة "تمكين النساء والشباب" تطوُّرها إلى كونها عاملاً أساسيّاً للتأثير التشغيليّ في محفظة البنك عموماً. وقد انصبّ الاهتمام على التعميم العمليّ لتمكين النساء والشباب، أي دمجه، في عمليات ضخمة ومتعددة القطاعات، وذلك من أجل زيادة استفادتهم من هذه العمليات، وتعزيز قدرتهم على التأثير في نتائجها، ومشاركتهم مشاركةً فعالة في الفرص المتاحة.

وقد طُبّقت هذه الطريقة في تسع عمليات كبرى. ففي الأردن، يجسّد مشروع "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" ما يمكن أن يحققه التمكين المدمَج دمجاً كاملاً، وذلك بمراعاة الاعتبارات المتعلقة بالنساء والشباب سواءً في الزراعة المراعية للمناخ أو في تطوير المنشآت. وقد استطاعت شعبة "تمكين النساء والشباب" أن تحشد 3.5 مليون دولار أمريكي في شكل منح من الجهات الشريكة، وهو ما وسّع نطاق التدريب، وفرص الوصول إلى الأسواق، والأدوات المالية ليشمل النساء الريفيات ورواد الأعمال الشباب.

وفي غامبيا، يُساهم تعميم وظيفة "تمكين النساء والشباب" في تحويل مشروع "كلية الطب والعلوم الصحية المساعدة والتعليم والتدريب الفنيّين والمهنيّين" إلى مسار واضح نحو تشغيل الشباب. وستدعم منحة مخصّصة تدريب فنيّي التطبيب عن بُعد، ووضع أهداف لمشاركة النساء، وإنشاء تدريبات داخلية منظَّمة تتواءم مع احتياجات سوق العمل.

وفي إطار المشروع الزراعيّ بولاية زامفارا (نيجيريا)، ستؤدي تدخُّلاتٌ تُعنى بالنساء والشباب إلى استفادة النساء من حدائق محلية، وتدريبات في مجال الأغذية الزراعية، ومن برامج لتربية المواشي تشمل 3,000 امرأة، في حين سيؤدي تدريب الشباب على مهارات استخدام الآلات الزراعية إلى تعزيز القدرة على الصمود في 140 قرية.

وسيُسفر دمجٌ مماثلٌ في مشاريع النقل والطاقة والمعايش ورأس المال البشريّ عن تحويل الاستثمارات الضخمة إلى منصات للمهارات والفرص والقدرة على الصمود على المدى البعيد.

الإطار 8: التمكين الاقتصاديّ للنساء والشباب في الأردن

يشكّل صغار المزارعين والمنشآت الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة عماد الأنظمة الغذائية. غير أن الكثيرين يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل الذي يحتاجونه، وهو ما يجعلهم غير قادرين على تحمل الصدمات أو الوصول إلى الأسواق. وتمكين النساء والشباب داخل هذه الأنظمة وتوسيع نطاق حصولهم على الدعم المالي وغير المالي المصمَّم لهم خصيصاً، يُعزز سلسلة القيمة بأكملها ويُحفز نموّاً اقتصاديّاً شاملاً وقادراً على الصمود.

ويتمثل الهدف العام من مشروع "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" (الأردن) في إرساء الأمن الغذائي في البلد وتشجيع توفير فرص عمل شاملة بتحسين القدرات والإمكانات الإنتاجية لصغار المزارعين والتعاونيات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت التي يملكها أو يديرها النساء والشباب.

ولما كان هذا المشروع يستخدم طريقة في التصميم فريدة وكلية ومتكاملة وشاملة، فإنه يجمع بين مختلف وسائل الدعم من أجل تحقيق الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود. ويجمع أيضاً زمرة متنوعة من الجهات الشريكة من أجل تحقيق التآزر وتعظيم التأثير، إذ تساهم كل جهة شريكة بمؤهّلاتها المكمّلة لمؤهّلات غيرها من الجهات الشريكة من أجل سدّ مختلف الاحتياجات الإنمائيّة في سلسلة القيمة كلها.

وأُدرجت الاعتبارات المتعلقة بالنساء والشباب في صُلب تصميم مشروع "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" (الأردن). وفي هذا الصدد، اعتمد هذا المشروع هيكلاً شاملاً يذلل العقبات الهيكلية التي تحدّ من فرص حصول النساء والشباب على التمويلات الإسلامية والموارد الإنتاجية وفرص السوق. وضمنت أهداف الإدماج الواضحة، وتعزيز القدرات المؤسسية، والمساعدة الفنية المخصَّصة في مجالات الزراعة المراعية للمناخ، وإنشاء الشركات، والحلول الرقمية، والروابط السوقية، أن تفي التدخلات باحتياجاتهم مباشرةً.

وتعزّز هذا الحرص على تعميم تمكين النساء والشباب بفضل شراكات منسّقة ترمي إلى النهوض بنموّ ريفيّ شامل. فقد حشد المشروعُ الخبرات الفنية والتمويلات الميسَّرة والمنح، ومنها دعمٌ من "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، فقدَّم حلولاً موجَّهةً للتعاونيات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يقودها نساء وشباب، وهو ما زاد مشاركتهم في سلاسل القيمة الريفية وشجَّع تحوُّلاً اقتصاديّاً شاملاً وقادراً على الصمود.

"تمكين النساء والشباب داخل هذه الأنظمة وتوسيع نطاق حصولهم على الدعم المالي وغير المالي المصمَّم لهم خصيصاً، يُعزز سلسلة القيمة بأكملها ويُحفز نموّاً اقتصاديّاً شاملاً وقادراً على الصمود."

ويُتوقَّع تحقيق النتائج التالية قبل سنة 2030:

توفير فرص عمل تأخذ في الحسبان النساء والشباب، وهو ما يمكّن من إنشاء

26,000

فرصة عمل في الزراعة والصناعة الزراعية (10,000 فرصة عمل مباشرة، و16,000 فرصة عمل غير مباشرة).

خدمات تركز على النساء في مجالات الإرشاد الزراعيّ، والربط بالأسواق، والتمكين، يستفيد منها

5,000 شخص،

تبلغ **نسبة النساء منهم 95%.**

برامج القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ تشمل

6,450 مزارعاً،

تبلغ نسبة **النساء منهم 43%.**

توسيع نطاق الحصول على التمويل الأصغر الموافق للشريعة الإسلامية ليشمل

4,300 مزارع،

لا تقل نسبة **النساء منهم عن 30%.**

التطوير الموجَّه لمهارات أشخاص، تبلغ

نسبة النساء منهم 60%.

تطوير المنشآت، ودعم أو إنشاء

300

شركة زراعية متوسطة الحجم.

مبادرات تمكين النساء التي تستفيد منها

1,600 امرأة

استفادةً مباشرة.

تدريب يركّز على الأسر، فيدعم

1,200 امرأة وامرأة وزوجها

بفضل بناء للقدرات مصمَّم لهم خصّيصاً.

الإطار 9: تمكين النساء والشباب في السنغال: النهوض بالحدّ من الفقر وبالعمل اللائق

يُجسّد مشروع دعم ريادة الأعمال النسائية وتشغيل الشباب، الذي نفّذه البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع حكومة السنغال، الطريقة التي يمكن بها للتدخلات المُوجّهة أن تُساهم في تحقيق الهدفين 1 و8 من أهداف التنمية المستدامة. فقد أطلق هذا المشروع سنة 2013، فركّز على تمكين رائدات الأعمال بفضل كل من المالية الإسلامية، وتطوير البنى التحتية، ودعم سلاسل القيمة الزراعية والحيوانية في منطقة لوغا.

وكان تحسين إمكانات الحصول على التمويل أساسيّاً في هذه المبادرة. فقد دعم هذا المشروع 214 منشأة تقودها نساء، وذلك بتمويل إسلاميّ تجاوز 2.2 مليون دولار أمريكي. وساهم، بحلّه المشكلات المتعلقة بالضمانات، في تذليل العقبات الأساسية التي تمنع رائدات الأعمال من الحصول على الائتمان، وهو ما عزّز دخل الأسر، وقدرتها على الصمود، واستقلالها الماليّ.

ويكمن الدليل الأكثر واقعية على التقدم المحرَز في تجارب النساء المستفيدات أنفسهن. فقد استخدمت كودو ضيوف، وهي مربية دواجن تبلغ من العمر 44 سنة، التمويل الذي حصلت عليه من أجل توسيع إنتاجها، وتنويع أنشطتها لتشمل خدمات التموين، وإرساء الأمن الاقتصاديّ لأسرتها. أمّا الحاجة ماريَةُ أنْدُوي، فقد حوّلت مخبزها إلى مشروع متنامٍ، يوفر 17 فرصة عمل ويحقق فرص دخل استفاد منها مستخدَموه وأسرهم. ولا تدل هذه النجاحات الفردية على نموّ الأعمال فحسب، بل تدل أيضاً على تمكين المجتمع المحليّ عموماً.

دعم هذا المشروع

214 منشأة تقودها نساء،

وذلك بتمويل إسلاميّ تجاوز

2.2 مليون دولار أمريكي.

وكما قدَّم هذا المشروع التمويل المباشر، فكذلك استثمر في الاستدامة الاقتصادية البعيدة الأمد. ومن ذلك، مثلاً، أن إنشاء مصنع مركزيّ صغير للألبان في لوغا شجَّع جمعَ الحليب ومعالجتَه وتسويقَه لفائدة تعاونية ليونا للألبان والمجتمعات المحيطة بها.

ويقول عمر ساديو با، رئيس "ميزون دي زيلفور" (جمعية مربي الماشية)، إن هذه المنشأة حسّنت سلامة المنتجات، وعززت استقرار الدخل، ورفعت مستوى معيشة النساء المنتِجات. "نحن نعيش في قرى نائية، وكانت النساء قد اعتدن الاستيقاظ في الساعة الخامسة صباحاً لحلب الأبقار وقطع مسافات طويلة لبيع الحليب، وهو ما يعرّضهن أحياناً للدغات الثعابين. أمّا في الوقت الحاضر، فيمكنهن الاستيقاظ في الساعة السابعة صباحاً والاستعداد على مَهْلهنّ قبل الخروج لبيع محصولهنّ من الحليب."

دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

في سنة 2025، واصل البنك الإسلامي للتنمية تطوير دعمها لقطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء. وقد اعتُمدت عمليتان مستقلتان جديدتان ومبادرة تعميم واحدة من أجل النهوض بتطوير منشآت صغرى وصغيرة ومتوسطة وتوفير فرص عمل. وتنمُّ هذه التدخلات، التي بلغت قيمتها الإجمالية 3.16 مليون دولار أمريكي، عن التزام راسخ بتشجيع حلول التمكين الاقتصاديّ الشاملة والموافقة للشريعة الإسلامية في مختلف السياقات.

ففي ليبيا، مثّل مشروع "التأمين" أوّل مبادرة كبرى من نوعها ينفذها البنك في هذا البلد. ويرمي هذا المشروع، الذي تبلغ قيمته 959,931 دولاراً أمريكياً، إلى تمكين الأفراد والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بتحسين مهاراتهم في مجال ريادة الأعمال، وتيسير حصولهم على التمويل الإسلاميّ الأصغر، وتوطيد صلاتهم بالمؤسسات المالية. وكما يساهم هذا المشروع في استعادة المعايش، فكذلك يُساهم في إقرار السلام والتلاحم الاجتماعيّ في مرحلة ما بعد النزاع.

وفي اليمن، سيمكّن "مشروع إنشاء مبنىً غير مضرّ بالبيئة تابعٍ لحاضنة الأعمال 'بناء'" (بمبلغ قدره 1.89 مليون دولار أمريكي)- الذي يموّله "البنك الإسلامي للتنمية" و"وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية"- من استحداث منشأة مُخصَّصة تعمل بالطاقة الشمسية وتحافظ على البيئة. وسيُعزِّز هذا المركز المراعي للمناخ قدرة الحاضنة على خدمة الشركات الناشئة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بفضل مساحات عمل مشتركة، وقاعات تدريب، وخدمات رقمية، وهو ما يؤدي إلى النهوض بالابتكار.

وفي الأردن، يتضمن مشروع "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" (انظر الإطار 8) منحة قدرها 300,000 دولار أمريكي مخصَّصة لدعم مؤسسة الإقراض الزراعيّ بدمج أدوات التمكين الاقتصاديّ، وتقوية الحوكمة الشرعية، وتحديث الخطة الاستراتيجية، وبناء القدرات الفنية للموظفين.

ونفّذ البنك أيضاً برامج لبناء القدرات في إندونيسيا وليبيا، وواصل متابعة محفظة مشاريع سنة 2024، منها "حرفتي" في الجزائر، و"بناء" في اليمن، ومبادرات تعزيز قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سبعة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

"نحن نعيش في قرى نائية، وكانت النساء قد اعتدن الاستيقاظ في الساعة الخامسة صباحاً لحلب الأبقار وقطع مسافات طويلة لبيع الحليب، وهو ما يعرّضهن أحياناً للدغات الثعابين. أمّا في الوقت الحاضر، فيمكنهن الاستيقاظ في الساعة السابعة صباحاً والاستعداد على مَهْلهنّ قبل الخروج لبيع محصولهنّ من الحليب."

3.1.2: المنح الدراسية

استُحدث برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنح الدراسية سنة 1983. وهو إحدى ركائز رسالة البنك الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشريّ. ويعمل هذا البرنامج على زيادة فرص الحصول على التعليم العالي الجيّد للشباب والنساء والفئات المجتمعية المحرومة في البلدان الأعضاء، وللجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، فيرعَى قادة وخبراء الغد في قطاعات ذات أولوية، كالعلوم والتكنولوجيا والصحة والهندسة والزراعة.

ويتألف هذا البرنامج من أربعة مكوّنات مختصّة تغطي جميع مستويات التعليم العالي: (1) برنامج المنح الدراسية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛ (2) برنامج المنح الدراسية للنوابغ في العلوم والتكنولوجيا لفائدة طلاب أبحاث الدكتوراه وما بعد الدكتوراه؛ (3) برنامج المنح الدراسية الخاص بالماجستير في العلوم لفائدة الطلاب من البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً؛ (4) برنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية لفائدة الطلاب من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً. وإضافةً إلى ذلك، شهدت سنة 2025 الموافقة على برنامج منح دراسية خاص جديد مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وتركيا لفائدة الطلاب الفلسطينيين من غزة، وهو برنامج يرمي إلى دعم الطلاب الفلسطينيين من غزة بالتعاون مع الحكومة التركية.

وفي سنة 2025، منح البنك الإسلامي للتنمية 677 منحة دراسية لطلاب من 50 بلداً، منها 250 منحة دراسية في إطار برنامج المنح الدراسية الخاص بطلاب غزة، مُنحت 46% منها للنساء. وقد دعم هذا البرنامج، منذ إنشائه، 20,168 طالباً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية. وفي شهر ديسمبر 2025، كان 14,192 خريجاً يساهمون في التنمية في بلدانهم الأصلية، في حين كان أكثر من 1,950 طالباً مسجَّلاً أو يستعدون لبدء دراستهم.

وبرنامج المنح الدراسية من ركائز استراتيجية البنك المتعلقة برأس المال البشريّ. فهو يُساهم في بناء قدرات كافية وفي حفز التنمية الشاملة والمستدامة في العالم أجمع.

برنامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمنح الدراسية (1983-2025)

مجموع المنح الدراسية
20,168

التغطية
56 بلداً عضواً و 66 جالية إسلامية

التوزيع بحسب الجنسين
30% للإناث، و 70% للذكور

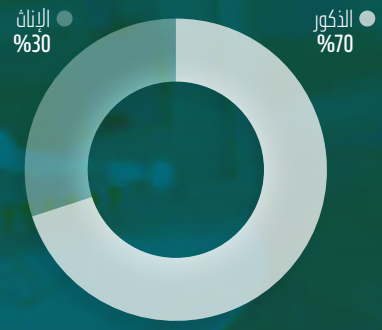

البرامج

برنامج المنح الدراسية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء
سنة 1983

15,941
منحة دراسية لطلاب شهادة البكالوريوس

برنامج المنح الدراسية للنوابغ في العلوم والتكنولوجيا لفائدة طلاب أبحاث الدكتوراه وما بعد الدكتوراه
سنة 1992

1,801
منحة دراسية لدراسات الدكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه

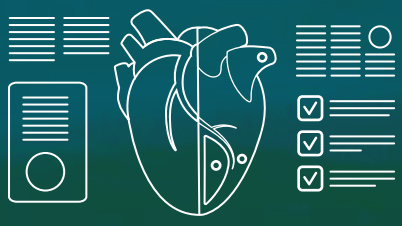

برنامج المنح الدراسية الخاص بالماجستير في العلوم لفائدة الطلاب من البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً
1998

1,538
منحة دراسية لطلاب شهادة الماجستير

برنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية لفائدة الطلاب من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً
2019

638
منحة دراسية لطلاب شهادة البكالوريوس وطلاب الدبلوم الفنّيّ

برنامج المنح الدراسية الخاص المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وتركيا لفائدة الطلاب الفلسطينيين من غزة
2025

250
منحة دراسية لطلاب شهادة البكالوريوس

4.1.2: المعونة الخاصة

تمكّن برنامج مساعدة الجاليات، منذ إنشائه سنة 1981، من تقديم 836.4 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ أفاد الجاليات الإسلامية في ثماني مناطق فرعية من مناطق البلدان غير الأعضاء. وقد سدَّت هذه التدخلاتُ احتياجات اجتماعية وتعليمية وإنسانية ماسّة خلال أكثر من أربعة عقود. وقد سدَّت هذه التدخلاتُ احتياجات اجتماعية وتعليمية وإنسانية ماسّة خلال أكثر من أربعة عقود.

وفي سنة 2025، وافق برنامج مساعدة الجاليات على عمليات بمبلغ إجماليّ قدره 2.8 مليون دولار أمريكي، ركّزت على التعليم، والصحة، والتعليم والتدريب الفنيَّين والمهنيَّين (تشغيل الشباب وتطوير القدرات). وتقع هذه المشاريعُ في آسيا وأفريقيا والبلقان وأمريكا اللاتينية، وتنصبّ على توسيع المدارس والجامعات، ودعم تعليم الفتيات، والبنى التحتية للتعلُّم الرقميّ، والتدريب المهنيّ، والخدمات الصحية كعلاج السادّ، ومبادرات إقليمية لتبادل المعارف. وقد قُدّم دعم مهمّ للفلبين والهند وتايلاند وكينيا، وعُقدت شراكات إقليمية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

وإضافةً إلى ذلك، نفّذ برنامج مساعدة الجاليات خارطتي طريق للتعاون مع الجاليات الإسلامية في رواندا وإثيوبيا، وذلك من أجل تفعيل "إطار التعاون مع الجاليات الإسلامية". وقد وُضِعت خارطتا الطريق هاتان بعد مشاورات شاملة مع المؤسسات الإسلامية الوطنية والجهات الإنمائية الشريكة؛ وهما تركزان على تطوير قدرات رأس المال البشريّ، والخدمات الصحية والاجتماعية، والأهلية للعمل، والمالية الإسلامية، وبناء القدرات المؤسسية.

ويُتوقَّع أن تمكّن عمليات سنة 2025 والمبادرات الاستراتيجية الجديدة- مجتمعةً- من تحسين تقديم الخدمات تحسيناً كبيراً، وتعزيز رأس المال البشريّ، والنهوض بالتلاحم الاجتماعيّ، وهو ما يرسّخ ريادة البنك الإسلاميّ للتنمية في مجال التطوير الشامل لقدرات الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

تمكّن برنامج مساعدة الجاليات، منذ إنشائه سنة 1981، من تقديم

836.4 مليون دولار أمريكي،

وهو مبلغ أفاد الجاليات الإسلامية في ثماني مناطق فرعية من مناطق البلدان غير الأعضاء. وقد سدَّت هذه التدخلاتُ احتياجات اجتماعية وتعليمية وإنسانية ماسّة خلال أكثر من أربعة عقود.

الإطار 10: تحسين بيئة التعلّم في جامعة فاتوني بفضل توسيع وتجديد الكلية الدولية

في سنة 2025، وافق البنك الإسلامي للتنمية على منحة قدرها 250,000 دولار أمريكي من أجل تقوية الكلية الدولية التابعة لجامعة فاتوني بتحديث بُناها التحتية، وتحسين منشآتها التعليمية، وتعزيز قدرات موظفيها، وذلك لجعل الكلية مركزاً إقليمياً رائداً للدراسات اللغوية الشاملة. وتنطلقُ هذه المبادرةُ الجديدةُ من أول مشروع تعليميّ دعمه البنكُ الإسلامي للتنمية في تايلاند سنة 1985، وتطوَّر من مركز صغير للدراسات الإسلامية إلى جامعة فاتوني الحالية التي تخرَّج فيها أكثر من 14,000 طالب، فتعملُ على حلّ مشكلة تقادم المنشآت وتزايد ضغوط أعداد المسجَّلين، وذلك بتحسين بيئات التعلم والتطوير الأكاديميّ الموجَّه لاثني عشر (12) موظَّفاً.

وسيمكّن هذا المشروع- بعد اكتماله- من توفير تعليم رفيع الجودة لأربعمائة (400) طالب في بيئة أكاديمية ثرية. وقد أبرز التقييم المجمَّع خلال سنة 2025 أن جامعة فاتوني من أبرز إنجازات برنامج مساعدة الجاليات. أضف إلى ذلك أن برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية، بالتنسيق مع مؤسسة الملك عبد الله الإنسانية، سيساهم بمبلغ قدره 1.703 مليون دولار أمريكي في إنشاء المبنى الجديد للكلية الدولية وفي تجديد مرافقها.

2.2: حفز التنمية غير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة

تظل التنمية غير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود بالغة الأهمية للاستدامة البعيدة الأمد، وهو ما يتطلّب استثمارات تمكّن من مواجهة المخاطر المناخية، وتعزيز الأنظمة الأساسية، والنهوض بالنموّ المراعي للبيئة.

1.2.2: تطوير البنى التحتية

يؤدي تطوير البنى التحتية دوراً أساسيّاً في تيسير الإنتاجية الاقتصادية، والربط الشبكيّ، وتقديم خدمات أساسية في مجالات الزراعة والطاقة والأنظمة الرقمية والنقل والمياه والصرف الصحيّ.

الزراعة

في سنة 2025، عزز البنك خطته المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية، مؤكّداً بذلك حرصه على تحقيق الأمن الغذائيّ في جميع البلدان الأعضاء. وقد ووفِق على ثمانية مشاريع في مجال الزراعة والتنمية الريفية خلال السنة قيد النظر، وذلك بتمويل إجماليّ قدره 426 مليون دولار أمريكي.

وشهدت سنة 2025 اكتمال برنامج مجموعة البنك المتعلق بمعالجة قضية الأمن الغذائيّ، الذي تعهّد بمبلغ قدره 10.54 مليار دولار أمريكي، منها 4 مليارات دولار أمريكي في شكل اعتمادات جديدة من البنك، و1.7 مليار دولار أمريكي في شكل تمويلات معجَّلة الصرف. وقد فاق هذا البرنامجُ التوقعات، إذ بلغت اعتماداته الجديدة 4.32 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يتجاوز الهدف المحدَّد ويدلّ على قوة وسرعة تصدّي البنك لمشكلات الأمن الغذائي العالمية.

وسعى البنك إلى تعزيز التعبئة الفنية والمالية في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، فوافق على إطار المبادرة المتعلقة بتعزيز القدرة على الصمود في مجال تربية المواشي بأفريقيا. وسيوجّهُ هذا الإطارُ التعاونَ مع البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة، ويكونُ أداةً ترويجية وإنمائية، ويقدّمُ توجيهاً استراتيجيّاً لتصميم المشاريع في سياق هذه المبادرة.

وعمل البنك على تعميق التأثير وتوسيع نطاق التدخلات الناجحة، فوسّع نطاق المبادرات الرائدة الجارية، كبرنامج سلسلة قيمة الكسافا في سيراليون (بمبلغ معتمد قدره 30 مليون دولار أمريكي)، وبرنامج سلسلة قيمة الأرز في كوت ديفوار (بمبلغ معتمد قدره 112.5 مليون دولار أمريكي).

الإطار 11: برنامج البنك المتعلق بمعالجة قضية الأمن الغذائيّ: تحويل الأزمة إلى قدرة على الصمود

أطلق البنك الإسلاميُّ للتنمية برنامج معالجة قضية الأمن الغذائيّ في شهر يوليو 2022، وذلك لمواجهة المخاطر الشديدة المحدقة بالأمن الغذائيّ والناجمة عن أزمة أوروبا الشرقية وجائحة كوفيد-19، تلك المخاطر التي أدّت إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية بأكثر من 50%. ولما كان 36 بلداً عضواً في البنك بلداناً مستوردة صافية للمواد الغذائية، فقد هدَّدت تلك الأزمةُ المعايش والتقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعهد برنامجُ معالجة قضية الأمن الغذائيّ بمبلغ قدره 10.54 مليار دولار أمريكي، منه 8.84 مليار دولار أمريكي في شكل اعتمادات جديدة، و1.7 مليار دولار أمريكي في شكل تمويلات معجَّلة الصرف، و500 مليون دولار أمريكي في شكل تأمين للتجارة والاستثمارات، وذلك طبقاً للمبدأ التوجيهيّ المتعلق بالعمل المنسَّق: "مجموعة واحدة من أجل هدف واحد". وبلغ البرنامج، عند إغلاقه في شهر ديسمبر 2025، ما مجموعه 12.14 مليار دولار أمريكي، وفاق بذلك التوقعات (115%)، مخصّصاً موارد كبيرة لتأمين التجارة والاستثمارات.

وفي نهاية سنة 2025، كان البرنامج قد فاق التوقعات. فقد تجاوز تعهُّدَه الأصليّ وخصَّص موارد كبيرة لتأمين التجارة والاستثمارات. ومن المشاريع الأساسية الأمنُ الغذائيّ الاستعجاليّ في الأردن، وانتعاش الزراعة الغذائية بعد الزلزال في تركيا، وتنمية الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في قازاقستان، والتخلص من الفقر في باكستان. وتضمنت المبادرات الإقليمية الرائدة "برنامج استصلاح الأراضي الخصبة" في خمسة من بلدان غرب أفريقيا، و"برنامج سلسلة قيمة الكسافا" في بنين وكوت ديفوار.

وترمي هذه التدخلات- مجتمعةً- إلى حماية ملايين الناس من الجوع، وتثبيت أسعار المواد الغذائية في الأسواق، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، وهو ما يبيّن الطريقة التي يمكن بها للتمويلات والشراكات المنسَّقة أن تحوّل الأزمات إلى فرص، وتؤكّدَ في الوقت نفسه حرص البنك على تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائيّ.

الطاقة

ما زال تطوير البنى التحتية الطاقيَّة أولويةً أساسيةً من أولويات مجموعة البنك. فهو يمثل 40.4% من اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بمبلغ إجماليٍّ يزيد عن 83 مليار دولار أمريكي منذ إنشائه. وتنصبّ التدخلات على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل التجارة، وتأمين الأعمال.

وقد وافق البنك الإسلامي للتنمية، منذ إنشائه، على مبلغ إجماليّ قدره 16 مليار دولار أمريكي لتمويل 303 مشاريع في قطاع الطاقة، اكتمل منها 248 مشروعاً. كذلك، وافق على مبلغ إجماليّ قدره 3.5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع طاقات متجددة، منها الطاقة الكهرومائية. وفي شهر نوفمبر 2025، كان قد وافق على مبلغ قدره 319.78 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاع الطاقة.

ومن تدخُّلات البنك المتنوِّعة في مجال الطاقة مبادرة "مهمّة 300"، التي يتزعمها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقيّ، والتي ترمي إلى إمداد 300 مليون أفريقيّ بالكهرباء قبل سنة 2030. وفي أعقاب قمة الطاقة الأفريقية التي نُظّمت سنة 2025 تحت شعار "مهمّة 300" [Mission 300 Africa 2025 Energy Summit]، تعهّدت مجموعة البنك بتقديم مبلغ قدره 4.65 مليار دولار أمريكي في شكل تمويلات وضمانات. وتقوم هذه الاستراتيجية على اتفاقيات قُطريّة ترمي إلى تشجيع الاستثمارات، واستخدام الطاقات المتجدّدة، وتنفيذ إصلاحات استراتيجية تمكّن من تذليل العقبات وسدّ النقص في الحصول على الطاقة.

ويضطلع البنك الإسلامي للتنمية أيضاً بدور رائد في "برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة من أجل تزويد أفريقيا بالطاقة"، وذلك بالتعاون مع جهات فنية شريكة. وهو برنامج خمسيّ (2024-2028) يرمي إلى توسيع نطاق الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بفضل الطاقة الشمسية. ويعمل هذا البرنامج على إعداد مشاريع طاقة شمسية قابلة للتمويل تبلغ قدرتها 500 ميغاواط وتجمع بين محطات موصولة بالشبكة وأخرى غير موصولة بها، وذلك في البلدان غير المزوَّدة بما يكفي من الكهرباء.

ما زال تطوير البنى التحتية الطاقيَّة أولويةً أساسيةً من أولويات مجموعة البنك. فهو يمثل 40.4% من اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بمبلغ إجماليٍّ يزيد عن

83 مليار دولار أمريكي.

الإطار 12: من الاستثمار إلى التأثير المجتمعي في غُيانا

يُحدث التمويل الإنمائيّ تأثيراً دائماً حينما تتجاوز الاستثماراتُ مجرد توفير أصول إلى توفير خدمات عامّة مطّردة ومستدامة. وإذا كانت الاستثمارات الضخمة ضرورية للتنمية الوطنية، فإن التجربة تثبت باستمرارٍ أهمية الحرص على عدم إهمال المناطق الصغيرة والمحرومة.

وقد تحقَّق هذا المبدأ في غُيانا، حيث بيَّن مشروع طاقيّ موَّله البنك الإسلامي للتنمية ما لأنظمة المحطات الكهرومائية من تأثير بالغ في التوفيق بين سعي الدولة إلى تطوير البنى التحتية وحاجة المناطق الريفية إلى نيل حظها من التنمية.

ففي حالة منطقتي "موكو موكو" و"كومو" النائيتين، كان العائق الرئيس هو افتقارهما إلى كهرباء مطردة وميسورة التكلفة، وحاجتهما إلى الانتقال من الإمداد الأساسيّ إلى خدمة طاقيّة فعّالة من حيث التكلفة تستغلّ الموارد الكهرومائية المحلية. وكانت هاتان المنطقتان تعتمدان، في الماضي، على توليد الطاقة الحرارية بالديزل الكثيف الكربون، وهو ما يجعلهما عُرضةً لارتفاع التعرفات الجمركية وتواتر الانقطاع في الإمدادات.

وقد ساعد استثمار مشترك قدره 16.59 مليون دولار أمريكي- موَّله البنك الإسلامي للتنمية (بمبلغ قدره 14.63 مليون دولار أمريكي) وحكومة غُيانا (بمبلغ قدره 1.95 مليون دولار أمريكي) معاً- على دمج الطاقات المتجددة في الشبكات المحلية التي تخدم منطقتي "موكو موكو" و"كومو" النائيتين. واشتمل هذا المشروع على محطتين صغيرتين لتوليد الطاقة الكهرومائية، هما محطة "كومو" (1.5 ميغاواط) ومحطة "موكو موكو" (0.7 ميغاواط)، اللتان تتصلان بالشبكة المحلية عبر 57 كلم من البنى التحتية المتوسطة الجهد، وتغيان بنسبة 90% من احتياجات ليثيم وضواحيها من الكهرباء.

مكّن هذا المشروع من تخفيف النقص الشديد في الشبكة، وتوفير الاستقرار، وتوسيع نطاق الخدمة، وخفض التعرفة من 0.40 دولار أمريكي لكل كيلوواط ساعة إلى 0.20 دولار أمريكي لكل كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل طفرة في

القدرة الشرائية بنسبة 40%.

ومكّن هذا المشروع من تخفيف النقص الشديد في الشبكة، وتوفير الاستقرار، وتوسيع نطاق الخدمة، وخفض التعرفة من 0.40 دولار أمريكي لكل كيلوواط ساعة إلى 0.20 دولار أمريكي لكل كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل طفرة في القدرة الشرائية بنسبة 40%. وفضلاً على ذلك، يُتوقَّع أن يقلل هذا المشروع من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 11,826 طناً في السنة، ويمكّن غُيانا من الانصراف عن الوقود الأحفوريّ. ومن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية تمديد ساعات عمل الشركات، وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية، وتوفير فرص عمل محلية لسكان المنطقتين.

هذا الانتقال من الاستثمار إلى التأثير المجتمعيّ يدلّ على تقدُّم غُيانا نحو تحقيق الأهداف 7 و8 و13 من أهداف التنمية المستدامة، ويعزّز تعزيزاً غير مباشر في الوقت نفسه الحصائل في مجال الصحة والتعليم بفضل الحصول المستمر على الطاقة. وقد صار نظام الكهرباء في غُيانا يوائم الآن بين الأولويات الوطنية والاحتياجات المحلية للسكان الأصليين. وبذلك يشكّل هذا المشروع نموذجاً يُحتذى في تحويل الاستثمارات الاستراتيجية إلى نموّ مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود، يُحقق منافع مهمة تنهض بالبلدان وتمكّن شعوبها.

الإطار 13: مشروع قطار قيصري الكهربائيّ الخفيف

يمثل مشروع قطار قيصري الكهربائيّ الخفيف مرحلةً مهمّةً في النهوض بالنقل الحضريّ المستدام في تركيا. وقد وُضِع هذا المشروع تلبيةً للطلب المتزايد على وسائل النقل الحضريّ في قيصري. وهو يرمي إلى توثيق الترابط الشبكيّ بين الأحياء السكنية ووسط المدينة، والحدّ من الازدحام المروريّ، وتقليل مدة الرحلات، وخفض الانبعاثات المترتبة عليها.

وكانت الحكومة التركية قد طلبت هذا المشروع في 23 مارس 2018، فوافق عليه البنك الإسلاميّ للتنمية رسمياً في 17 أبريل 2019. وتنفَّذ هذه المبادرة في إطار برنامج النقل الحضريّ، بتمويل من البنك قدره 30 مليون يورو.

وسارت عملية التنفيذ بكفاءة، على الرغم من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد19-. وبدأت الأشغال المدنية في 29 مارس 2021، وافتُتح الخطّ لحركة الركّاب في 29 أكتوبر 2023، أي قبل الموعد المحدَّد بنحو خمسة أشهر. أمّا عملية توريد العربات، فقد اكتملت في 9 فبراير 2024.

ومكّن هذا المشروع من إنشاء خط سككيّ خفيف مزدوج المسار (5.52 كلم) يربط بين حيّ مولانا السكنيّ (في مقاطعة تالاس) ووسط المدينة. ونظراً لأن هذا الخط جزء أساسيّ من شبكة قيصري السككية المقرَّرة التي ستربط بين الشمال والجنوب (26 كلم)، فإنه يندمج مع المقطع السككيّ الرابط بين أنافارتالار ومحطة القطار الفائق السرعة الذي أنجزته وزارة النقل ويعزز الصلات بين المناطق السكنية والتجارية والتعليمية.

وقد سُلِّمت ستّ عربات ترام محلية الصنع، يستطيع كلٌّ منها حمل نحو 300 راكب، وهو ما يعزز القدرة الصناعية التركية في مجال الأنظمة السككية المتطوّرة ويحسّن الكفاءة التشغيلية وراحة الركاب.

ويُتوقَّع أن يرتقي هذا المشروع بالتنقّل الحضريّ، ويقلل من الازدحام المروريّ وحوادث الطرق، ويخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراريّ، ويُساهم في تحقيق الهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة) والهدف 13 (العمل المناخيّ) من أهداف التنمية المستدامة. وقد استفاد المشروع من تنسيق وثيق بين شركة إيلر بانكاسي المساهِمة (ILBANK) وبلدية قيصري الكبرى (KMM) والبنك الإسلامي للتنمية، وهو ما جعله ينمّ عن كفاءة في التنفيذ، واندماج حضريّ استراتيجيّ، ويشكّل نموذجاً للنقل الحضريّ المستدام والميسور الذي يمكن تعميمه في بلدان أخرى أعضاء في البنك الإسلاميّ للتنمية.

البنى التحتية الرقمية

في سنة 2025، واصل البنك الإسلامي للتنمية مهمته المتمثلة في تضييق الفجوة الرقمية وتشجيع التحوّل الرقميّ الشامل في جميع البلدان الأعضاء. فصبّ اهتمامَه على الشراكات الاستراتيجية والتمويلات المبتكرة وبناء القدرات من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والصحة والزراعة، واسترشد في ذلك باستراتيجيته التشغيلية للشمول الرقميّ (2024-2027) وبرنامجه الرائد المتعلق بالشراكة الاستراتيجية من أجل الشمول الرقميّ.

وقد أُطلقت مشاريع مؤثرة في إطار برنامج الشراكة الاستراتيجية من أجل الشمول الرقميّ، منها مبادرة باكستان المتعلقة بتوسيع نطاق القرى الذكية (بمبلغ قدره 250,000 دولار أمريكي) مع الاتحاد الدوليّ للاتصالات ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي مكّنت من توفير بنى تحتية رقمية، وخدمات طبية عن بُعد، وتعليم إلكترونيّ، وتدريبات مهنيّة لفائدة 2,500 من سكان المناطق الريفية، ولا سيما النساء والشباب. وفي إندونيسيا، مكّن مشروع "تسخير الذكاء الاصطناعيّ للتنمية الشاملة للقرى" (بمبلغ قدره 200,000 دولار أمريكي)، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من استخدام أدوات تخطيط قائمة على الذكاء الاصطناعي وحلول الطاقات المتجددة في 50 قرية، وذلك لفائدة 75,000 مواطن. وساعد البنك الإسلامي للتنمية أيضاً على التحوُّل الرقميّ للاقتصاد القُمْريّ بفضل قرض قدره 5.96 مليون يورو، شارك في تمويله مع بنك التنمية الأفريقيّ، وذلك في إطار استراتيجية الاتحاد القُمْريّ الرقمية 2028.

وكان تبادل المعارف موضوعاً أساسياً، يشتمل على تدريب افتراضيّ في مجال الحوكمة الرقمية لفائدة 35 من أصحاب القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واليوم الرقميّ الأول للبنك الإسلاميّ للتنمية وورشته عن تدبير الموارد الرقميّة، التي جمعت قادة من أكثر من 10 بلدان من أجل المشاركة في إنشاء مشاريع قابلة للتمويل. وبفضل مبلغ تمويليّ قدره 250 مليون دولار أمريكيّ، مكّنت هذه الجهودُ من تقوية البنى التحتية والحوكمة والقدرات البشرية من أجل تحوُّل رقميّ شامل ومستدام.

النقل

في سنة 2025، أكّد البنك الإسلامي للتنمية حرصه على "النقل المستدام من أجل الشمول والازدهار"، فأعطى الأولوية لأنظمة النقل المتكاملة والقادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، وذلك لأن هذه الأنظمة محفِّزات للنموّ الاقتصاديّ، وللحدّ من الفقر، وللترابط الشبكيّ الإقليميّ. ووافق البنك على 13 مشروعاً للنقل بمبلغ إجماليّ قدره 2.67 مليار دولار أمريكي، تتمثل في تسعة مشاريع طرق (1.58 مليار دولار أمريكي)، وطريقين سريعين (639.26 مليون دولار أمريكي)، وجسر واحد (241.3 مليون دولار أمريكي)، ومشروع واحد للتنقُّل الحضريّ (216 مليون دولار أمريكي). وترمي هذه الاستثمارات إلى تحسين الترابط الشبكيّ، وتقليل وقت وتكاليف السفر، وتشجيع التجارة والسياحة، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، وهي كلُّها تحسّن نوعية حياة ملايين الأشخاص.

وتتواءم هذه المحفظة الاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة الأساسية للأمم المتحدة، ولا سيما الهدف 9 (البنى التحتية)، والهدف 11 (المدن المستدامة)، والهدف 13 (العمل المناخيّ)، وتدعم أيضاً الأهداف 1 و3 و8 و17. وشملت تلك المشاريع مناطق متنوعة، منها ممرّات كبرى في أفريقيا وآسيا، والتنقل الحضريّ في أبيدجان، وبناء جسور في بنغلاديش.

وكما قدَّم البنك الإسلاميّ للتنمية التمويلات، فكذلك وطَّد المعارفَ وبناءَ القدرات بفضل مبادرات كتقييم موانئ الشحن، وتحديث أداة تطوير وتدبير الطرق السريعة (النموذج الرابع) [HDM-4 tool]، وفحْص قطاع النقل في عدّة بلدان. ونُظِّمت أيضاً ورشات عن تكنولوجيات الرصف المستدام والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك لفائدة مسؤولي البلدان الأعضاء. ورسَّخ البنك أيضاً ريادته الفكرية العالمية خلال ملتقى "تحوُّل النقل 2025" (TT2025)، وأكمل ثمانية مشاريع كبرى خاصة بالبنى التحتية، شملت الطرق السريعة والسكك الحديدية الفائقة السرعة والطرق الريفية، وهو ما عزَّز دوره في حفز التنمية الشاملة والمستدامة.

المياه والتنمية الحضرية والصرف الصحّي

في سنة 2025، عزّز البنكُ التنميةَ الحضرية القادرةَ على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأمنَ المائيّ في جميع البلدان الأعضاء، وذلك بفضل استثمارات استراتيجية، ومساعدات فنية، ومبادرات معرفية.

وفي القطاع الحضريّ، شملت الاعتمادات الكبرى مشروع أبيدجان للتنقل المستدام والمتكامل (200 مليون يورو) الرامي إلى تحسين كفاءة النقل، ومشروع فريتاون لتجديد البنى التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحّي والنظافة العامة والبيئة المائية (40 مليون دولار أمريكي) الرامي إلى تحسين الصرف الصحي والقدرة على الصمود في مواجهة الفيضانات، ومشروع الإمداد بمياه الشرب في توغو (23.12 مليون يورو) الرامي إلى توسيع نطاق توافر المياه الصالحة للشرب.

ودعمت الجهودُ الأوليةُ التجديدَ المراعي للتراث في المغرب، والدراسات المتعلقة بالمخاطر المناخية في السنغال، ودراسات الجدوى في مجال الصرف الصحّي بالنيجر؛ واستُكملت تلك الجهود ببرامج بناء القدرات وبالتوجيه بشأن الحلول الحضرية القائمة على الطبيعة.

وفي قطاع المياه، وافق البنك الإسلامي للتنمية على تسعة مشاريع بمبلغ إجماليّ يتجاوز 1.3 مليار دولار أمريكي، منها مشروع سدود الحماية من الفيضانات القادرة على مواجهة تغير المناخ في سلطنة عُمان (632 مليون دولار أمريكي) الرامي إلى حماية نحو 670,000 نسمة من الفيضانات بفضل منشآت مخصَّصة ضخمة.

وفي المغرب، يدعم مشروع التخفيف من أزمة المياه (189 مليون دولار أمريكي) إنشاء سدود من أجل توفير المياه ونقل فائضها من الأحواض الشمالية إلى المناطق الجنوبية الأكثر معاناة من شحّ المياه.

وشجَّع البنك أيضاً تبادل المعارف بشأن سلامة السدود، وشارك في تنظيم المائدة المستديرة الثانية عشرة عن تمويل المياه مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، وروَّج للتمويل المبتكر، ومنه التمويل الإسلاميّ. وأُطلقت عُدَّةٌ إلكترونيّة لرصد الأرض تُعزّز الأدوات الأساسية التي تمكّن من تحسين استخدام البيانات في التخطيط للعمليات المتعلقة بقطاعات المياه والزراعة والبنى التحتية.

2.2.2: التمويل المستدام

في سنة 2025، حدَّث البنكُ إطار التمويل المستدام بإدخال فئات جديدة واعتماد مدة مرجعية أقصر، وذلك من أجل مواءمته مع الممارسات الفضلى.

ويتّسق هذا الإطار تمام الاتساق مع أحدث طبعات "مبادئ السندات الخضراء" (2025)، و"مبادئ السندات الاجتماعية" (2025)، و"إرشادات سندات الاستدامة" (2021) الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال. وهو إطار يمكّن البنك من إصدار صكوك مواضيعية (كالصكوك الخضراء والصكوك الاجتماعية وصكوك الاستدامة). والفئتان الجديدتان من المشاريع هما: التكيُّف مع تغير المناخ (المشاريع الخضراء)، والأمن الغذائيّ (المشاريع الاجتماعيّة) اللذان يدلاّن على تزايد حجم الاعتمادات في هذين القطاعين.

وخضع هذا الإطار لتقييم خارجيّ أجرته وكالةُ "ستاندرد أند بورز غلوبال"، التي أصدرت رأياً مستقلاً من طرف ثانٍ، فمَنحته تصنيفات ائتمانية عالية جدّاً. وبموجب هذا الإطار الجديد، عاد البنك إلى أسواق رأس المال المستدامة بإصدار صكوكه الخضراء الثانية وجمع 500 مليون يورو (نحو 580 مليون دولار أمريكي) في شهر أكتوبر 2025.

وأكّد هذا الإصدارُ التاريخيُّ، الذي كان جزءاً من رقم قياسيّ بلغ 11 صفقة سنة 2025 (وهو أكبر عدد يحققه البنك الإسلامي للتنمية في سنة واحدة)، قيمةَ الصكوك بصفتها أداةَ تمويل مستدام. فقد اكتتبت الجهات الاستثمارية بخمسة أضعاف الصكوك المطروحة للاكتتاب، وهو ما يدل على وجود طلبٍ كبيرٍ غير مستغَلّ على هذه الأدوات. ونُفِّذ هذا الإصدار المرجعيّ (المستَحقّ السداد بعد خمس سنوات) طبقاً لإطار البنك المتعلق بالتمويل المستدام، الذي جرى توسيعه وتحسينه في وقت سابق من السنة قيد النظر.

وعقب إصدار الصكوك الخضراء، نظّم البنك قمة الصكوك العالمية 2025 في 21 أكتوبر بلندن، حيث وضع الصكوك في صميم المناقشات بين الأطراف المعنية العالمية، كالبنوك المركزية والمؤسسات المالية والجهات الاستثمارية (من الكيانات السيادية، والمؤسسات فوق الوطنية، والوكالات الحكومية). وقد شاركت صحيفة "فايننشال تايمز لايف" في تنظيم تلك القمة، بدعمٍ من مجموعة بورصة لندن ورابطة أسواق رأس المال الدولية.

واستقطبت هذه الفعاليةُ خبراء رفيعي المستوى، منهم محافظ البنك المركزيّ السعوديّ (ساما) والمدير التنفيذيّ لبنك إنجلترا. ومكّنَت من ترسيخ منزلة البنك الإسلامي للتنمية بصفته رائداً عالمياً في أسواق رأس المال العالمية والتمويل المستدام، وساهمت مباشرةً في تعزيز مصداقية سوق الصكوك، التي تجاوزت ديونه القائمة تريليون دولار أمريكي.

3.2.2: تمويل العمل المناخيّ

في سنة 2025، سرَّع البنك الإسلامي للتنمية وتيرة عمله المناخيّ، فتجاوز نسبة تمويله المستهدَفة وهي 35% بأن خصَّص لذلك العمل 42.2% من إجماليّ اعتماداته من الموارد الرأسمالية العادية، أي 2.4 مليار دولار أمريكي من إجماليّ 5.7 مليار دولار أمريكي من التمويلات السياديّة وغير السياديّة. وفي هذا الإطار، ظلّت الغلبةُ للتكيُّف مع تغيُّر المناخ بمبلغ قدره 1.4 مليار دولار أمريكي (59%) مقابل مبلغ 978 مليون دولار أمريكي (41%) المخصَّص لدعم جهود التخفيف من آثار ذلك التغيُّر، وهو ما يؤكد أن البنك يعطي الأولوية للاستثمارات الموجَّهة نحو تعزيز القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء. وعمل البنك على تعزيز نتائج العمل المناخيّ في السياقات الهشة، فحشد نحو 4 ملايين دولار أمريكي من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية لفائدة تدخلات قادرة على الصمود في اليمن والأردن.

وقام البنكُ أيضاً بتحديث وتفعيل إطار تمويله المستدام، فأرسى بذلك آليةً فعّالةً تمكّنه في المستقبل من إصدار صكوكٍ خضراء وصكوكٍ داعمةٍ للقدرة على الصمود. ويعمل هذا الإطارُ- بعد أن اكتملت عملياتُ التصحيح والإفصاح المتعلقةُ به- على توسيع قاعدة الجهات الاستثمارية، وتعزيز الاتّساق مع اتفاقية باريس، وتمهيد السبيل لإصدارات مستدامة لاحقة.

وتعاون البنك، من منظوره الاستراتيجيّ، مع بنوك إنمائية متعددة الأطراف، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومجموعة العشرين من أجل إعداد منتجات معرفية مهمّة تُقدِّم أفكاراً ريادية عن التمويل الإسلاميّ للتكيف مع تغير المناخ، وعن القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وعن تمويل حماية الطبيعة. وتعرِض هذه المنشوراتُ الآليات التي يمكن بها زيادةُ الاستثمارات الداعمة للعمل المناخيّ والموافِقة للشريعة، وهي التكافل، والصكوك الخضراء، والتمويل المختلط، والأدوات القائمة على النتائج.

وصار البنك أيضاً عضواً في اللجنة التوجيهية لشراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، التي تعمل على إنشاء صندوق بمبلغ قدره 150 مليون دولار أمريكي من أجل دعم 74 بلداً مُعرَّضاً للجفاف. وقد دُمجت الأولويات المتعلقة بالمناخ والنموّ غير المضرّ بالبيئة في جميع استراتيجيات الشراكة القُطرية وأُطُر التعاون القُطريّ التي أُعِدّت سنة 2025.

وفضلاً على ذلك، شارك البنك الإسلامي للتنمية مع البنك الدوليّ في إعداد تقريرٍ رئيسٍ عن المالية الإسلامية وخطة العمل المناخيّ، عُرِض في المؤتمر الثلاثين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP30). ويسلط هذا التقرير الضوء على الأدوات المبتكرة (كالصكوك الخضراء والتمويل المختلط) التي يمكن تسخيرها لتعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيُّف معه، وهو ما يُعزِّز ريادة البنك الإسلامي للتنمية في إنتاج المعارف المتعلقة بتمويل العمل المناخيّ.

الإطار 14: الإطار 14: بنى تحتية للحماية من الفيضانات قادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ في سلطنة عُمان

في السنوات الأخيرة، واجهت سلطنة عُمان فيضانات متزايدة الحدّة تعزى إلى تغيُّر المناخ، شملت أعاصير بالغة الشدّة أسفرت عن خسائر في الأرواح، وأضرار جسيمة في البنى التحتية، واضطرابات اقتصادية كبيرة. وقد أدّى التوسع الحضريّ المتسارع بمحاذاة الأودية إلى زيادة التعرض لمخاطر الفيضانات، وهو ما يسلّط الضوء على الحاجة الماسّة إلى إنشاء بنى تحتية مائية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

وفي سبيل التصدي لهذه المشكلات، أطلقت حكومة سلطنة عُمان برنامجاً ضخماً يقوم على إنشاء سدود لحماية السكان والمعايش والبنى التحتية الأساسية من الفيضانات. ودعماً لهذه المبادرات، وافق البنك الإسلامي للتنمية على مشروع سدود الحماية من الفيضانات القادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في 19 مايو 2025. ويموّل هذا المشروعُ إنشاء أربعة سدود رئيسة للحماية من الفيضانات في وادي مجلاص (ولاية قُريات)، ووادي الخوض (ولاية السيب)، ووادي عاهن (ولاية صَحَم)، ووادي رَجْما (ولاية شناص). وهو يدعم استحداثَ محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية، وإنشاءَ معمل لتعبئة المياه، وإطلاقَ مدينة زراعية ذكية. ويُقدّر الاستثمار الإجماليّ بمبلغ 720.57 مليون دولار أمريكي، يتوزع بين تمويل من البنك الإسلامي للتنمية قدره 632.16 مليون دولار أمريكي (يتألف من بيع آجِل قدره 602.16 مليون دولار أمريكي وقرض قدره 30 مليون دولار أمريكي) وتمويل نظير من حكومة سلطنة عُمان. والنتائج المتوخاة من هذا المشروع كبيرة. ففي أفق سنة 2030، ترمي هذه المبادرة إلى حماية ما يقارب 670,000 شخص من مخاطر الفيضانات، وخفض متوسط الخسائر الاقتصادية السنوية الناجمة عن الفيضانات بنحو 4.2 مليار دولار أمريكي، وزيادة السعة الوطنية لتخزين المياه بمقدار 338.8 مليون م3. وإضافةً إلى ذلك، ستنهض السدودُ بتجديد المياه الجوفية، وتخفّف من تسرُّب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية، وتيسّر استصلاح نحو 220,000 هكتار من الأراضي الزراعية الموجودة في سافلة الأنهار، ومن ثم تعزّز الأمن الغذائيّ والمائيّ.

وتتواءم هذه المبادرةُ تماماً مع رؤية سلطنة عُمان 2040 ومع أولوية البنك الاستراتيجية المتمثلة في النهوض ببنى تحتية مراعية للبيئة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويجسّد هذا المشروع حرص البنك المستمرّ على تحقيق التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والحدّ من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء، والتقيُّد بالجداول الزمنية الصارمة.

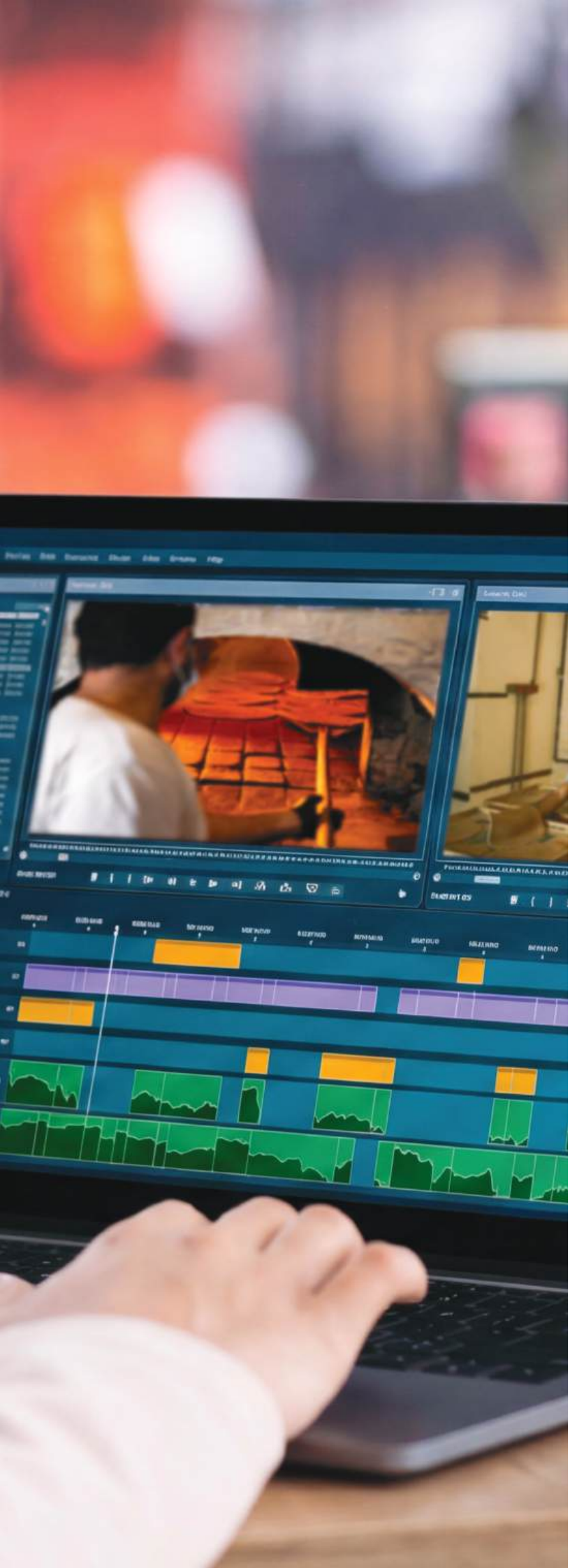

4.2.2: الهشاشة والقدرة على الصمود

يواصلُ البنكُ الإسلاميّ للتنمية دمجَ مبادئ "مكافحة الهشاشة" و"القدرة على الصمود" و"مراعاة النزاع" و"عدم الإضرار" في مختلف عمليات القطاع العامّ بالبلدان الأعضاء الهشّة وغير الهشّة. وفي هذا الصدد، ضمَّن هذه المبادئَ في أكثر من 30 مشروعاً.

ودمج البنك مبادئ "مكافحة الهشاشة" و"تدبير مخاطر الكوارث" و"القدرة على الصمود" في استراتيجيات الشراكة القُطرية وأطُر التعاون القُطريّ مع الصومال ونيجيريا وسيراليون وليبيا، واتّخذ تدابير مخصَّصة لسياقات ما بعد النزاع (كالصومال وليبيا). وعمَّم أيضاً مبدأي "مكافحة الهشاشة" و"القدرة على الصمود" في التزاماته الاستراتيجية مع بروناي وقطر.

وفي سنة 2025، دعم البنك احتياجات إنسانية عاجلة في البلدان الأعضاء، فأعدّ تدخُّلات طارئة لفائدة النازحين بسبب النزاع في الفاشر (شمال دارفور) بالسودان، ولفائدة اللاّجئين الروهينغيا بإندونيسيا. ووافق على مبلغ قدره 254,500 دولار أمريكي من أجل دعم مبادرة "الرعاية التعليمية لتلاميذ المدارس الثانوية النازحين" في اليمن.

ووافق البنك أيضاً على برنامج "التضامن 2.0"، الذي يرمي إلى الحدّ من الفقر وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان الأعضاء الهشة والمتضررة من النزاعات. وقد حصلت ستة مشاريع في بوركينافاسو والعراق والنيجر وفلسطين والصومال واليمن على دعم ماليّ يزيد على 628,600 دولار أمريكي. وسلَّط منشوران، هما "بذور النجاح" و"إرث التضامن والتأثير"، الضوء على الإنجازات الأساسية في إطار برنامج "التضامن".

ويعمل البنك على توطيد التعاون القائم على الأدلّة، فيقيِّم الهشاشة والقدرة على الصمود في الصومال وليبيا، ومن ثم يوجِّه تدخلاته التشغيلية الاستراتيجية. وأعدّ أيضاً تقريره الثالث عن القدرة على الصمود، وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقطر الخيرية وصندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية. وأولى فيه اهتماماً خاصّاً للعلاقة بين تغير المناخ والنزاعات في تسعة بلدان أعضاء.

وسعى البنك لتعزيز العمليات الواعية بالنزاعات، فأطلق دليلاً بشأن مبدأي "مراعاة النزاعات" و"عدم الإضرار"، ونظَّم ورشات تدريبية بشأن تعميم مبدأي "مكافحة الهشاشة" و"القدرة على الصمود"، وطبّق مؤشر القدرة على الصمود ومبدأ "مراعاة النزاعات" في جميع العمليات.

"تبدو بثينة اليومَ مثالاً ساطعاً على أن اقتران الموهبة بالتدريب المُوجَّه والفرصة المناسبة يمكن أن يُطلق مسيرة مهنية ناجحة في مجال التسويق الرقميّ."

الإطار 15: برنامج تطوير المهارات والتدريب والتعليم

يرمي "برنامج تطوير المهارات والتدريب والتعليم" الذي أُعدّ في إطار "سياسة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود"، إلى الحدّ من الفقر وتحسين معايش اللاجئين والنازحين داخل بلدانهم ومعايش المجتمعات المضيفة الهشة في البلدان الأعضاء. ويسعى هذا البرنامج، من وراء إتاحة فرص تطوير المهارات والتعليم والفرص الاقتصادية، إلى بث الأمل في نفوس الأطفال والشباب النازحين وإلى تعزيز قدرتهم على الصمود.

وقد أحرز "برنامج تطوير المهارات والتدريب والتعليم" تقدُّماً كبيراً بحشده 73.94 مليون دولار أمريكي من أصل 100 مليون دولار أمريكي المتوخاة. فمكّن من إكمال 13 مشروعاً بمبلغ قدره 15.8 مليون دولار أمريكيّ لفائدة 11,060 شخصاً، ومن دعم 2,242 منشأة صغيرة ومتوسطة، واستحداث ثلاث مدارس وكليتين ومعهد تدريب واحد. ويوجد في الوقت الحاليّ 14 مشروعًا في مرحلة التنفيذ، وهو ما يمثل استثماراً إجماليّاً قدره 13.5 مليون دولار أمريكي. ويُتوقع أن تؤثر هذه المبادرات على 16,098 مستفيدًا، وأن تقدم دعمًا استراتيجيًا لأربعين (40) منشأة صغيرة ومتوسطة، وأن تساعد على تطوير أربع مدارس ومعهد تدريب متخصص. وإضافةً إلى ذلك، يجري إعداد أربعة مشاريع بتمويل قدره 3.2 مليون دولار أمريكي، يُتوقَّع أن يستفيد منها 15,730 شخصاً و50 منشأة صغيرة ومتوسطة.

أحرز "برنامج تطوير المهارات والتدريب والتعليم" تقدُّماً كبيراً بحشده 73.94 مليون دولار أمريكي من أصل 100 مليون دولار أمريكي المتوخاة. فمكّن من إكمال 13 مشروعاً بمبلغ قدره

15.8 مليون دولار أمريكيّ

لفائدة 11,060 شخصاً، ومن دعم 2,242 منشأة صغيرة ومتوسطة، واستحداث ثلاث مدارس وكليتين ومعهد تدريب واحد.

ويتجلى تأثير "برنامج تطوير المهارات والتدريب والتعليم" في قصة بثينة، وهي شابة لبنانية انتقلت من عاملة حرّة عصاميّة إلى مختصّةٍ بالتسويق الرقميّ مطلوبةٍ. فقد كانت بثينة تشق طريقها في عالَم التسويق الرقميّ ولم تتعدَّ بعدُ سن الثانية والعشرين من عمرها. وبفضل مثابرتها وعزيمتها، بدأت العمل على نحو مستقلّ مع مكتبة المصريّ بطرابلس، حيث تولّت إدارة حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعيّ. ولما كانت تدرك حاجتها إلى مزيد من الخبرة، التحقت بمشروع "تشغيل" في إطار "برنامج تطوير المهارات والتدريب والتعليم"، حيث صقلت مهاراتها الفنية والإبداعية.

وكانت النتائج فورية ومبهرة. فقد أحدثت بثينةُ نقلة نوعية في الحضور الرقميّ للمكتبة، فزاد عددُ المتابعين وحجمُ التفاعل على مختلف المنصات زيادةً كبيرةً. وكانت نتائجها مبهرة بحيث عهدت إليها مكتبة المصريّ باستراتيجية المحتوى الرقميّ كاملةً وفسخت عقدَها مع الوكالة الإعلامية التي كانت تتعامل معها.

وبفضل هذا النجاح، وسّعت بثينة قاعدة الجهات المتعاملة معها لتشمل علامات تجارية محلية مرموقة، مثل "مجوهرات الأميرة" و"مخبز الشيخ" الشهير، وابتكرت محتوى فيديو تفاعليّاً وسرديّاً لاقى صدًى واسعاً لدى الجمهور. وانطلقت بثينة انطلاقتها الحقيقية عندما حقق أحد فيديوهاتها انتشاراً واسعاً حصد 2.3 مليون مشاهدة، وهو ما أبرز قدرتها الاستثنائية على الجمع بين الإبداع والرؤية الاستراتيجية.

وتبدو بثينة اليومَ مثالاً ساطعاً على أن اقتران الموهبة بالتدريب المُوجَّه والفرصة المناسبة يمكن أن يُطلق مسيرة مهنية ناجحة في مجال التسويق الرقميّ.

5.2.2: العلوم والتكنولوجيا والابتكار

في سنة 2025، ضاعفت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية جهودها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تعتبرها محفزاً رئيساً للتقدم الاجتماعيّ والاقتصاديّ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أحدث البنك الإسلامي للتنمية تأثيراً ملموساً في مختلف القطاعات، بإعطائه الأولوية للتكنولوجيات القابلةِ للتطوير والمثبتةِ الفعالية والتطبيقيةِ الطابع والميسورة التكلفة.

وفي مجال التعليم، أقام البنكُ البنى التحتيةَ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمةَ تدبير التعلُّم في السنغال والصومال وإندونيسيا، وهو ما ساهم في تعزيز بيئات تعليمية شاملة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية. وقدَّم البنك أيضاً حلولاً في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة المشكلات الصحية في المناطق الهشة. ومن ذلك، مثلاً، أن مشروع "الخدمات الصحية الرقمية المستدامة" في اليمن وفّر وسيلة مهمّة هي التطبيب عن بعد لتدارُك النقص في الخبرات الطبية المختصّة.

وساهمت التدخُّلات المراعية للمناخ في تعزيز الزراعة والتنمية المستدامة. فقد أدخل البنك تكنولوجيات تبريد مستدامة في سيراليون، ونفَّذ أنظمة تبريد سلبية موفرة للطاقة في قازاقستان من أجل الحدّ كثيراً من خسائر ما بعد الحصاد. وإضافةً إلى ذلك، نجح البنكُ في إكمال المرحلة الأولى من عُدَّته الإلكترونية لرصد الأرض، وهي منصة إلكترونية تستخدم صور الأقمار الصناعية والتحليلات الجغرافية المكانية لتحسين تدبير الموارد الزراعية والمائية.

وتواصِل مجموعةُ البنك الإسلامي للتنمية، بفضل هذه المبادرات المتكاملة، دمجَ العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع عملياتها، موفرةً للبلدان الأعضاء الأدوات المبتكرة القادرة على الصمود التي تحتاجها في تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة.

الإطار 16: إقامة منشآت تعمل بالطاقة الشمسية (محافظة على البيئة) خاصة بالتعليم في مجال الرعاية الصحية عن بُعد وبالدعم السريريّ في اليمن

يتعرض نظام الرعاية الصحية في اليمن لضغط هائل. إذ لا يعمل إلاّ أقل من نصف منشآت البلد الصحية، وحتى تلك التي تعمل غالباً ما تفتقر إلى الموظفين المؤهَّلين والمعدات والمستلزمات الأساسية. وقد تضرر نحو 11% من المنشآت كلياً أو جزئياً. وكان تأثير ذلك مدمّراً، ولا سيما على النساء والمواليد الجدد. فاليمن يعاني الآن من أحد أعلى معدلات وفيات الأمهات والمواليد الجدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المناطق النائية والريفية، لا تتوافر خدمات الصحة الإنجابية والرعاية قبل الولادة والولادة الآمنة لجميع النساء: إذ لا يحظى إلاّ أقلُّ من نصف الولادات بعناية موظفين مؤهلين، ولا يجري إلاّ ثلثُها في المنشآت الصحية.

وفي هذا السياق، أطلق البنك الإسلامي للتنمية مبادرة ترمي إلى توفير حلول حديثة ومحافظة على البيئة للرعاية الصحية عن بُعد في بعض المناطق اليمنية الأكثر حرماناً من الخدمات. ونجح هذا المشروع، بفضل مساهمة للبنك قدرها 250,00 دولار أمريكي، في حشد تمويل إضافيّ قدره 1.16 مليون جنيه إسترلينيّ (1.5 مليون دولار أمريكي) من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية، وتمويل مشترك قدره 175,000 دولار أمريكي من شركة Educast المختصة بالتكنولوجيا. وتساهم هذه الشراكة في إعادة تشكيل طريقة تقديم الخدمات الصحية في المناطق الهشة. ويدعم المشروع الأطباء اليمنيين، وحتى الطبيبات غير الممارسات للمهنة، وذلك بتعزيز مهاراتهم السريرية والرقمية في طبّ الأسرة والأمراض المعدية. وتعمل هذه المبادرة على تكوين موظفين صحيين أكثر كفاءة وثقة وتواصلاً، وذلك باستخدام منصة تعلُّم إلكترونيّ ذاتيّ الوتيرة، ودورات تدريبية مباشرة عبر الإنترنت، وإمكان الاتصال بمختصين دوليين للحصول على آراء ثانية.

وكما يقدّم هذا المشروع دورات تدريبية، فكذلك يسدّ الاحتياجات العاجلة في مجال الصحة العامّة. ونظراً لأن اليمن يواجه تكرار تفشي مرض الإسهال المائيّ الحادّ والكوليرا، فإن المشروع سيوفِّر عُدّة مكافحة الكوليرا ويوزِّعُها على الأسر الأكثر عرضة للخطر التي تحددها وزارة الصحة، وهو ما سيساهم في الحد من انتشار هذين المرضين اللذين قد يكونان مميتين.

ومن الابتكارات الأساسية لهذه المبادرة توجُّهُها إلى تكنولوجيا غير مضرة بالبيئة تعمل بالطاقة الشمسية. وسيمكِّن هذا المشروع من إمداد 25 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، وخمسة مستشفيات إقليمية، ومركز رئيس للتطبيب عن بُعد في مستشفى تخصُّصيّ كبير، بعُدَّة الرعاية الصحية عن بُعد، وأجهزة التشخيص، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووحدات الطاقة الشمسية. وستمكِّن هذه التحديثات من إجراء الاستشارات عن بُعد، وإحالة المرضى إلى المختصّين، وتوفير التدريب المستمر حتى في المناطق التي يتكرر فيها انقطاع الكهرباء والاتصال. وبعد اكتمال المشروع، سيتلقى ما لا يقل عن 1,500 طبيب و500 عامل في ميدان الصحة المجتمعيّة (40% منهم من النساء) التدريب والتأهيل في طب الأسرة، والصحة الرقمية، والتخصصات ذات الصلة. ولا تساهم هذه المبادرة في تحسين نوعية الرعاية الصحية الحالية فحسب، بل تساهم أيضاً في إنشاء خزان مستدام من الموظفين الصحيين المؤهلين الذين يمكنهم المساعدة على تعافي اليمن في السنوات المقبلة.

الفصل 3

تعزيز الأداء والحوكمة المؤسسيين

يعرض الفصل الثالث الأسس المؤسسية والمالية والحوكمية التي ترفد مهمّة البنك الإنمائية. ويسلط الضوء على الأنظمة، وممارسات تدبير المخاطر، والمبادرات المؤسسية التي تعزّز الفعالية التشغيلية وتضمن استدامة البنك على المدى البعيد.

3

1.3: مجلس المحافظين

يتألّف مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية من ممثلين رفيعي المستوى للبلدان الأعضاء السبعة والخمسين (57). ويجتمع هذا الجهاز الإداريّ كلَّ سنة في أحد البلدان الأعضاء، ومرّةً كل ثلاث سنوات في البلد المضيف لمقرّ البنك. ويتَّخذ مجلس المحافظين قراراته بأغلبية الأصوات، وهو ما يمكّنه من فحص أداء البنك، ووضع الاستراتيجيات المستقبلية، وانتخاب رئيسه ونائبي رئيسه عن السنة التالية.

الاجتماعات السنويّة لمجموعة البنك خلال سنة 2025

عقدت مجموعة البنك اجتماعاتها السنوية (2025) فيما بين 19 و22 مايو 2025 بالجزائر العاصمة، وذلك تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون. وكان شعارها "تنويع الاقتصاد إثراء للحياة". وتضمَّنت هذه الفعالية 51 نشاطاً، منها الاجتماعات النظامية وجلسات تبادل المعارف. وقُدّمت خدمات الترجمة الفورية بعدّة لغات من أجل تيسير المشاركة.

وعُقد الاجتماع السنويّ الخمسون (50) لمجلس المحافظين في 21 مايو 2025. وتضمَّن جدولُ الأعمال النظر في التقرير السنويّ للبنك، والموافقة على القوائم المالية، وانتخاب رئيس مجلس المحافظين ونائبي رئيسه عن سنة 2026. وإضافةً إلى ذلك، عيّن مجلسُ المحافظين المراجع الخارجيّ لحسابات كل من البنك الإسلاميّ للتنمية، وصندوق الوقف، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وصندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ومعهد البنك الإسلاميّ للتنمية خلال السنة المالية 2026.

وكانت سنة 2025 ذات أهمية خاصة، لأنّها شهدت اعتماد الإطار الإستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك (2026-2035) الذي يجسّد التطلّع الجماعيّ للبلدان الأعضاء ومجموعة البنك إلى أن تقوم مجموعة البنك بتحديث وتعزيز قيمتها المعروضة استعداداً لعهد إنمائيّ جديد. ويحدّد ذلك الإطارُ التوجّه العامَّ لإعداد استراتيجيتين مؤسسيتين خمسيتين متتاليتين لكلّ كيان من كيانات مجموعة البنك.

وعُقد اجتماع المائدة المستديرة للمحافظين (2025) في 22 مايو تحت عنوان "سدّ الفجوة: تعدّدُ الأطراف وتغيُّرُ دينامية المبادلات التجارية ومستقبلُ تمويل التنمية". والمائدة المستديرة منبر مفتوح يخوض فيه المحافظون مناقشات بشأن قضايا إنمائية عاجلة. وانصبّ الاهتمام على الطريقة التي تعيد بها البلدان الأعضاء تحديد الاستراتيجيات الإنمائية من أجل تعزيز قدرتها الهيكلية على الصمود، وعلى سُبُل تعزيز المساهمات في التعاون المتعدد الأطراف، وعلى التغييرات المؤسَّسية اللاّزمة كي يؤدي البنكُ دوراً أقوى في مجال المالية الإسلامية والاقتصاد الإنمائيّ.

2.3: مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 19 عضواً: عشرة أعضاء معيَّنين يمثّل كلٌّ منهم أحدَ أكبر البلدان العشرة مساهمةً، وتسعة أعضاء منتخَبين يمثّل كلٌّ منهم مجموعةً تتراوح بين أربعةٍ وسبعةِ بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين- وهو حالياً في دورته السادسة عشرة- خمسة اجتماعات في السنة عادةً.

ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية التوجيه العامّ لعمليات البنك. ويمارس جميع الصلاحيات التي يفوّضها إليه مجلس المحافظين. ومن ذلك إعدادُ أعمال مجلس المحافظين، واتّخاذُ القرارات المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته، والموافقةُ على الموازنة وعرضُ القوائم المالية على مجلس المحافظين للموافقة عليها في اجتماعه السنويّ.

ويعمل أعضاءُ مجلس مديرين التنفيذيين في خمس لجان منبثقة عنه هي: لجنة المراجعة، ولجنة أخلاقيات العمل، ولجنة المالية وإدارة المخاطر، ولجنة الحوكمة والإدارة، ولجنة العمليات والفعالية الإنمائية. وفي سنة 2025، عقد مجلس مديرين التنفيذيين خمسة اجتماعات (اجتماعين افتراضيَّين، واجتماعاً واحداً بالتزامن مع الاجتماع السنويّ لمجلس المحافظين، واجتماعين حضوريين)، واجتماعاً افتراضياً خاصّاً.

"كانت سنة 2025 ذات أهمية خاصة، لأنّها شهدت اعتماد الإطار الإستراتيجيّ العشريّ لمجموعة البنك (2026-2035) الذي يجسّد التطلّع الجماعيّ للبلدان الأعضاء ومجموعة البنك إلى أن تقوم مجموعة البنك بتحديث وتعزيز قيمتها المعروضة استعداداً لعهد إنمائيّ جديد."

3.3: الحوكمة الشرعية

في سنة 2025، عزّز البنكُ إطارَ حوكمته الشرعية اعتماداً على إنجازاته السابقة، فأبان عن التزام قويّ بالتميُّز في جميع عملياته. وقد استفادت منظومةُ الحوكمة الشرعية من الإشراف الصارم للهيئة الشرعية على مجموعة البنك.

وواصلت الهيئةُ الشرعيةُ جهودها المتعلقة بالحوكمة. ومن صميم تلك الجهود تقديمُها تقييماتٍ معمَّقةً وإصدارُها قراراتٍ بشأن قضايا مستجدّة في مجال التمويل الإسلاميّ، مع التقيّد بمبادئ الشريعة وتعزيز الابتكار في الوقت نفسه. وأطلقت الهيئة الشرعية المجلد الثاني من كتاب "قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية"، وعقدت أيضاً أوّل جلسة حواريّة سنويّة لها، وأبدت التزاماً بالحوكمة الفعالة، والابتكار، وبناء القدرات.

أمّا البنك، فأجرى تدقيقات شرعية قائمة على المخاطر واتخذ مبادرات لتحسين الحوكمة، شارك فيها عدّةُ مديرين لصناديق خارجية. وقد تمخّض ذلك عن تنفيذ إجراءات تصحيحية من أجل تدبير المخاطر المترتبة على عدم الامتثال للشريعة. وأُحرزَ تقدُّمٌ مهمٌّ بفضل طرح حلول تمويلية مبتكرة توافق الشريعة وتتواءم مع مبادئ التمويل القائم على النتائج، وهي حلول تدعم تحقيق تأثيراتٍ إنمائيةٍ ملموسةٍ ونموٍّ مستدامٍ في البلدان الأعضاء.

كذلك، أصدر البنك "التوجيهات الشرعية المنظِّمة لتمويل حيازة الأراضي"، وأعدَّت دليلاً وافياً للمراجعة الشرعية، يتواءم تماماً مع الممارسات الفضلى العالمية. وإضافةً إلى ذلك، نفَّذ البنك برامج معرفية متخصّصة لفائدة البلدان الأعضاء، والجهات الإنمائية الشريكة، والمراكز الإقليمية.

4.3: تدبير المخاطر

حافظ البنك على ممارسات فعالة ومتكاملة في تدبير المخاطر تحمي سلامته المالية، وتدعم تصنيفه الائتمانيّ الممتاز (AAA)، وتضمن التنفيذ الفعّال لمهمته الإنمائية. ويتولى مجلسُ المديرين التنفيذيين ولجنةُ المالية وإدارة المخاطر المنبثقة عنه مراقبةَ المخاطر بالموافقة على الاستراتيجيات والسياسات والأطر المتعلقة بتدبير المخاطر. وتحرص هيئةُ الإدارة على الالتزام بالإطار المعتمَد في مجال الحوكمة، تساعدها على ذلك لجانُها المعنيّة بتدبير المخاطر.

وفي سنة 2025، عزّز البنك وظيفته المتعلقة بتدبير المخاطر، وذلك باعتماد تصوُّر شامل لتدبير المخاطر الائتمانية والسوقية والنقدية والتشغيلية. وكان من الإنجازات الأساسية إجراءُ تحديثاتٍ وافية لإطار تدبير التعرض للمخاطر وإطار تدبير الأصول والخصوم، وذلك لمواكبة تطوُّر نموذج العمل والمركز المالي. وبدأ استخدام أدوات متقدّمة لتحليل المخاطر والشؤون المالية، واستخدامُ مركز بيانات متكامل (DataMart) لتدبير المخاطر المؤسسية أيضاً. واستمرّ إعدادُ التقارير ربع السنوية بموجب "إطار الإقبال على المخاطرة"، وهو ما يُعزّز الشفافية والاستدامة على المدى البعيد.

"في سنة 2025، عزّز البنك وظيفته المتعلقة بتدبير المخاطر، وذلك باعتماد تصوُّر شامل لتدبير المخاطر الائتمانية والسوقية والنقدية والتشغيلية."

وتَعزَّز تدبير المخاطر التشغيلية بتنفيذ نظام آليّ يرمي إلى تدبير المخاطر التشغيلية، يشمل الضبط والتقييم الذاتيّ للمخاطر، والبيانات المتعلقة بالخسائر، والمؤشرات الأساسية الخاصة بالمخاطر. وإضافةً إلى ذلك، حُسّنت نماذج الخسارة الناجمة عن التقصير؛ وأُطلق مشروع تصحيح النماذج؛ وجرى فحصُ نماذج التصنيف الداخليّ لجميع خطوط التمويل ومعايرتُها ودمجُها دمجاً تامّاً حتى يتسنّى إجراءُ تقييمات متماسكة وفعالة للمخاطر الائتمانية.

5.3: أنشطة المراجعة

نظراً لأنّ إدارة المراجعة الداخلية هي خط الدفاع الثالث، فإنّها تقدّم لمجلس المديرين التنفيذيين ولهيئة الإدارة الضمان الموضوعيّ والمستقلّ والمشورة اللازمة بشأن فعالية وكفاءة الحوكمة المؤسسية وتدبير المخاطر وآليات وأنظمة الرقابة الداخلية.

وفي سنة 2025، نفّذ البنك الإسلامي للتنمية مهامَّ مراجعةٍ طبقاً للخطة المعتمَدة المتعلقة بالمراجعة القائمة على المخاطر. وواصل الاستثمار في تطوير قدرات موظفيها عن طريق الدورات التدريبية والمؤتمرات ذات الصلة. كذلك، واستثمر موارد في سبيل ضمان اتّساق أنشطته وممارساته مع "المعايير العالمية الجديدة للمراجعة الداخلية" الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. وواصل ترقيةَ برمجيته المتعلقة بالمراجعة إلى أحدث إصدار، مستخدماً في الوقت نفسه أدوات تحليل سير أنشطة المراجعة استخداماً فعّالاً. واستمر في متابعة تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة متابعة دقيقة.

وشارك البنك في اجتماعات مجموعة كبار المسؤولين عن المراجعة الداخلية لحسابات المؤسسات المالية المتعدّدة الأطراف واجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية في المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وهو ما أتاح فرصاً ممتازة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى. واستضاف أيضاً وفود المراجعة الداخلية والرقابة من الاتحاد الأفريقي ومن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في عدة مناسبات، وذلك من أجل تبادل المعارف وعقد الشراكات وبناء القدرات.

خلال سنة 2025، عالجت شعبة الامتثال في البنك

2,107 طلبات امتثال

من

29 إدارة.

6.3: الامتثال

ظلت الفعاليات الخاصة بالامتثال وثيقة الارتباط بعمليات البنك اليومية، وذلك لضمان امتثال الأنشطة والاستثمارات والمعاملات للأطر واللوائح والإجراءات الداخلية المعمول بها. وفي سنة 2025، استمر البنك في تحويل سياسته إلى ممارسة بتعزيز ثقافة الامتثال الداخلية عن طريق مبادرات تدريبية وتوعوية موجَّهة. فنفّذ 12 دورة تدريبية منظَّمة صُمّمت خصّيصاً لمختلف مستويات الموظفين، وقدّم دعماً توعويّاً مستمرّاً من أجل مساعدة الوحدات الإدارية على تدبير التعرض للعقوبات وغيرها من المخاطر التنظيمية.

وعلى الصعيد الخارجيّ، واصل البنك تعاونه الفعال مع الجهات الشريكة، وذلك بإخبارها بآخر المستجدّات في مجال العناية الواجبة، وبتيسير تبادل المعلومات عن المِلْكيّة النفعية، والجرائم المالية، ومبادرات بناء القدرات، ومخاطر الامتثال عموماً.

وخلال سنة 2025، عالج البنك 2,107 طلبات امتثال من 29 إدارة. ومن هذه الطلبات 1,814 طلباً متعلقاً بمعرفة العميل، و100 استشارة خارجية، و75 استشارة داخلية، و103 طلبات متعلقة بالسداد، و11 طلباً متعلقاً بالعقوبات، و04 طلبات متعلقة بالضرائب.

وفضلاً على ذلك، شارك البنك مشاركةً فعّالةً في الملتقيات الوطنية والدولية عن الامتثال. وواصل تنفيذ خطة تحوّله الرقميّ، فاعتمد حلولاً تكنولوجية لمشكلات الامتثال بمساعدة جهات خارجية مقدّمة للخدمات.

7.3: الحوكمة المؤسسية

تضمن أنشطة البنك المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وضع ممارسات الحوكمة السليمة والمحافظة عليها وتحسينها. وفي سنة 2025، حقّقت هذه الأنشطة إنجازات هامّة عزّزت هيكل حوكمة البنك.

وفيما يلي أهمّ تلك الإنجازات في مجال الحوكمة المؤسسة:

- إطلاق برنامج متعدّد السنوات لفحص الحوكمة (2025-2029)، وذلك لتحديث جميع الصكوك المتعلقة بالسياسة.
- تحسين أطر الإشراف والرقابة.
- تعزيز نظام العدالة الداخلية بمحكمة إدارية كاملة الأداء ولجنة نشيطة معنية بطعون الموظفين.
- تيسير إعداد واعتماد الصكوك الأساسية المتعلقة بالحوكمة.
- تشجيع الوعي بالحوكمة عن طريق الدورات التدريبية للموظفين.
- صيانة البوّابة المركزية الخاصة بالحوكمة من أجل الاطلاع على الوثائق.
- إكمال المهامّ المقرَّرة والمخصَّصة، ومن ثم الوفاء بولايتها بطريقة فعّالة.

وعموماً، تميّزت سنة 2025 بإحراز تقدُّم كبير واستراتيجيّ في مجال الحوكمة المؤسسية في البنك.

8.3: التصنيفات الائتمانيّة

أكّدت وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الكبرى (هي وكالة "ستاندرد أند بورز غلوبال"، ووكالة "موديز لخدمات المستثمرين"، ووكالة "فيتش ريتينغس") التصنيف الائتمانيّ الممتاز (AAA) للبنك مع نظرة مستقبلية مستقرّة خلال سنة 2025. ويؤكّد هذا التصنيف الائتمانيّ الممتاز، وهو أعلى ما يمكن الحصول عليه، قدرة البنك المالية الجيّدة على الصمود، التي تقوم على رسملته الممتازة، ونسبة رفعه الماليّ المتحفظة، وحالة سيولته القوية، وقدرته المكينة على حشد التمويل من السوق.

وفضلاً على ذلك، يتمتع البنك بمكانة الدائن المفضل، وهو ما يوطّد موقعه بصفته شريكاً موثوقاً وممتازاً في الأوساط الاستثمارية والإنمائية العالمية. كذلك، فإن استمرار دعم الجهات المساهمة فيه، وتنفيذه الفعال لمهمّته الإنمائية في البلدان الأعضاء، يؤكّد دوره الفريد والقيّم بصفته البنك الإنمائي الإسلامي المتعدّد الأطراف الرائد في العالم، الذي يحظى بأهمية استراتيجية بالغة في بلدانه الأعضاء.

ويَعُدُّ كلٌّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفيّ والمفوضية الأوروبية البنكَ بنكاً إنمائيّاً متعدّد الأطراف معدومَ المخاطر المرجَّحة. وقد رسّخ هذا التصنيف للبنك، الذي يجسّد تميّزه التشغيلي وقوة انضباطه في الشؤون المالية وتدبير المخاطر، مكانتَه في طليعة إصدار الصكوك على الصعيد العالمي، وهو ما يجعله من بين أعلى الجهات المُصْدِرَة تصنيفاً وأكثرها إصداراً في العالم الإسلاميّ، وجهةً مساهمةً أساسيةً في تطوير وتوسيع أسواق رؤوس الأموال الإسلامية على الصعيد العالَميّ.

9.3: التقييم المستقل

يقيّم البنك حصائل تدخلاته الإنمائية. وفي سنة 2025، اكتمل 11 تقييماً لمشاريع قطاع الطاقة في تسعة بلدان أعضاء وأجرت تقييماً مجمَّعاً لعمليات المعونة الخاصة في تايلاند. وإضافةً إلى ذلك، استُكملت سبعة تقييمات مؤسسية وقُطرية ومواضيعية شملت برنامج "التضامن"، وبرنامج مجموعة البنك المتعلق بتطبيق اللاّمركزية، والتعاون القُطريّ مع نيجيريا، والكفاءة التشغيلية خلال تنفيذ وإكمال المشاريع، وتقييماً سريعاً لبرنامجي صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية: "برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية" و"برنامج التضامن من أجل تسريع التصدّي للجائحة".

وقيّم البنك أيضاً الدعم المقدَّم للنساء والشباب، وفحصت 10 استراتيجيات شراكة قُطرية وتسعة أطر تعاون قُطريّ، وهو ما يدل على اهتمامها بالملاءمة الاستراتيجية، والأداء التشغيليّ، والأولويات المواضيعية لمستقبل البنك.

أكّدت وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الكبرى (هي وكالة "ستاندرد أند بورز غلوبال"، ووكالة "موديز لخدمات المستثمرين"، ووكالة "فيتش ريتينغس")
التصنيف الائتمانيّ الممتاز (AAA) للبنك
مع نظرة مستقبلية مستقرّة خلال سنة 2025.

10.3: التوريد للمشاريع

في سنة 2025، استمرّ البنك في تعزيز ممارسات التوريد، وذلك في سبيل تشجيع تنفيذ كفء للمشاريع وتحقيق حصائل إنمائية مستدامة في جميع البلدان الأعضاء.

وفي نهاية سنة 2025، تجاوزت محفظة التوريد لمشاريع البنك الجارية 29.3 مليار دولار أمريكي، منها عقود جارية بمبلغ قدره 13.5 مليار دولار أمريكي وتوريدات جارية بمبلغ قدره 10.3 مليار دولار أمريكي. ووُقّع على 532 عقداً جديداً بمبلغ قدره 1.93 مليار دولار أمريكي خلال السنة قيد النظر. واستحوذت شركات تنتمي إلى بلدان أعضاء من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أكثر من 70% من العقود بفضل توسُّع المحفظة. وتركّزت العقود الممنوحة في قطاعات النقل، والصحة، والزراعة، والمياه، وهو ما يدل على أولويات البنك الإنمائية. وكانت معظم العقود تتعلق بالأشغال، تليها عقود سلع وخدمات استشارية. وكانت مشاركة البلدان الأعضاء فيها قويّةً، وجرت الاستعانة الانتقائية بشركات البلدان غير الأعضاء لتوريد حزم متخصّصة من السلع والمعدّات.

ويبذل البنك جهوداً جادّةً في سبيل استخدام أنظمة التوريد القُطريّة في المغرب والسنغال، ونظام التوريد الحكوميّ الإلكترونيّ في إندونيسيا وبنغلاديش وأوزبكستان. وشملت جهود بناء القدرات ورشات عن التوريد القُطريّ في ثمانية بلدان أعضاء، وتدريبات إقليمية ومواضيعية، ومبادرات مهنيّة مدعومة بمنح، استفاد منها نحو 900 مهنيّ. كذلك، وسّع البنكُ نطاق التعلُّم الإلكترونيّ، فأطلق أوّل دورة تدريبية لها باللغة الروسية بشأن الإطار الجديد المتعلق بالتوريد. ورسّخ أيضاً حضوره في السوق وروّج لفرص التوريد بفضل ندوات ومنتديات إقليمية نظمتها بنوك إنمائية متعدّدة الأطراف.

وقد مكّنت هذه الجهود- مجتمعةً- من تعزيز أنظمة التوريد، والقدرات السوقية، والحصائل الإنمائية في مختلف البلدان الأعضاء.

11.3: الفعالية الإنمائية

عزّز البنكُ إطاره الخاص بالإدارة القائمة على النتائج، الذي ينتظم حول الأهداف، ومؤشرات النتائج الموحَّدة، والفعالية التشغيلية، والكفاءة التنظيمية، وذلك دعماً لاستراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025). وفي سنة 2025، طوّر التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية تطويراً كبيراً حتى يتواءم مع معايير البنوك الإنمائية المتعدّدة الأطراف الرائدة، وهو ما مكّن من إدخال تحسينات هامّة.

ومن ذلك، مثلاً، أنه تحقق إنجاز مهمّ مفاده أن جميع بيانات "التقرير السنويّ عن الفعالية الإنمائية" صارت تُستقَى من تقارير اكتمال المشاريع مباشرة. ويضمن هذا التحوّلُ أنّ النتائج المنشورة مثبتةٌ وصحيحةٌ، وهو ما يعزّز كثيراً مصداقيةَ التقارير ودقّتَها.

ولم يعد التقرير الجديد يقدّم النتائج في شكل إحصائيات إجمالية فحسب، بل صار يسرد أيضاً قصصاً من تجارب الناس ويسلط الضوء على ما أحدثته التنمية في حياتهم. وهو تحوُّلٌ في طريقة العرض يوفّر رؤيةً للتأثير الإنمائيّ أكثر إقناعاً ووضوحاً، تكمّل النتائجَ الإحصائيةَ بأمثلةٍ ملموسة على ما حدث من تغيير في أرض الواقع.

وفي سبيل المحافظة على ثقافة الجودة هذه، استثمر البنك في تدريب موظفي العمليات عن طريق البرنامج الدولي للتدريب على تقييم التنمية. وقد عزّز هذا التدريب كفاءات الموظفين في مجال قياس النتائج، ومنهجيات التقييم، وضمان جودة البيانات، وذلك من أجل تقديم أدلة موثوقة ورفيعة الجودة على التنمية.

وقد استُكملت هذه التحسينات لآليات العمل باستخدام لوحات معلومات تفاعلية ودمج "نظام ساب القائم على تحليلات الحوسبة السحابية". وتمكّن هذه الأدوات من التتبّع الآنيّ للجهود الإنمائية، وهو ما ينقل البنك من إعداد تقارير استرجاعية إلى تدبير استباقيّ للحصائل الإنمائية.

وتنمّ هذه التطوُّرات- مجتمعةً- عن حرص البنك الحريص على تحسين الفعالية الإنمائية بفضل البيانات الوافية، والتحليلات الدقيقة، والقصص الغنيّة، التي تمكّنه من عرض ونقل وتعظيم ما لتدخُّلاته الإنمائية من تأثير تحويليّ.

12.3: التحوّل الرقميّ

تشهد البيئة الرقمية تطوُّراً مستمرّاً وتتطلب صيانة دائمةً كي تظل مناسبةً لاحتياجات أيّ منظمة.

وتنتظم أنشطة التحوُّل الرقميّ حول محورين أساسيين هما: "البناء" و"التسيير". فأمّا "البناء"، فيشمل إعداد وتطبيق أنظمة جديدة، وحلول رقمية، وتكنولوجيات قطيعة. وأمّا "التسيير"، فيرمي إلى المحافظة على بنية تحتية معلوماتية قادرة على الصمود، وإلى ضمان دعم تشغيليّ مستمرّ في البنك كله. وتغطي هذه الأنشطة نطاقات عديدة، كما يتبيَّن من الإطار المرفَق.

وفي سنة 2025، نُفِّذت مبادرات في هذه النطاقات من أجل تعزيز قدرات البنك الرقمية، وتحسين تجربة المستخدِم، وضمان استمرار العمل، وذلك بفضل حوكمة وتدبير للمخاطر وضوابط امتثال فعالة.

وكان أبرز إنجازين تحققا سنة 2025، وأثّرا تأثيراً بالغاً على مجموعة البنك وعلى الخدمات المشتركة، هما: نقل "نظام سويفت" (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) إلى الحوسبة السحابية؛ ووضع السياسات والأطر المتعلقة بالأمن السيبرانيّ وأمن المعلومات، وبتكنولوجيا المعلومات.

ويؤدي "نظام سويفت" دوراً أساسيّاً في تمكين أنظمة الخزانة والمالية في مجموعة البنك، التي تخدم بدورها البلدان الأعضاء عن طريق نظام مالّي آمن. وشمل نقل "نظام سويفت" إلى الحوسبة السحابية انتقالاً إلى نموذج لا يعتمد على البنية التحتية المعلوماتية، فخفّض ذلك من تكاليف البنية التحتية وساعد على انتقال البنك نحو بيئة معلوماتية أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

وتُعزّز السياسات والأطر المتعلقة بالأمن السيبراني وأمن المعلومات وبتكنولوجيا المعلومات حماية أصول المعلومات الخاصة بالبنك وسلامته التشغيلية، وهو ما يساهم في دعم تصنيفه الائتمانيّ الممتاز (AAA) بفضل تدبير فعال للمخاطر التشغيلية. وتخفّف هذه السياسات والأطر أيضاً المخاطر المتعلقة باختراقات البيانات وانقطاعات الخدمات التي من شأنها أن تؤثر على إيرادات البنك وعملياته وسمعته. وتنطبق هذه السياسات والأطر على عموم البنك وعلى الخدمات المشتركة مع الكيانات التابعة لمجموعة البنك.

وقد جرى تنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع الوظائف الإدارية ذات الصلة في مجموعة البنك.

تنتظم أنشطة التحول الرقميّ حول محورين أساسيين هما:
"البناء" و"التسيير".

"البناء"
يشمل إعداد وتطبيق أنظمة جديدة، وحلول رقمية، وتكنولوجيات قطيعة

"التسيير"
يرمي إلى المحافظة على بنية تحتية معلوماتية قادرة على الصمود، وإلى ضمان دعم تشغيليّ مستمرّ في البنك كله.

"انتهت مبادرة تجديد الثقافة إلى صياغة "منهاج البنك"، وهو إطارٌ ثقافيٌّ مبنيٌّ على قيم يحوِّل المبادئ الإسلامية إلى سلوك مؤسسيّ عمليّ يُناسب مؤسسة إنمائية حديثة."

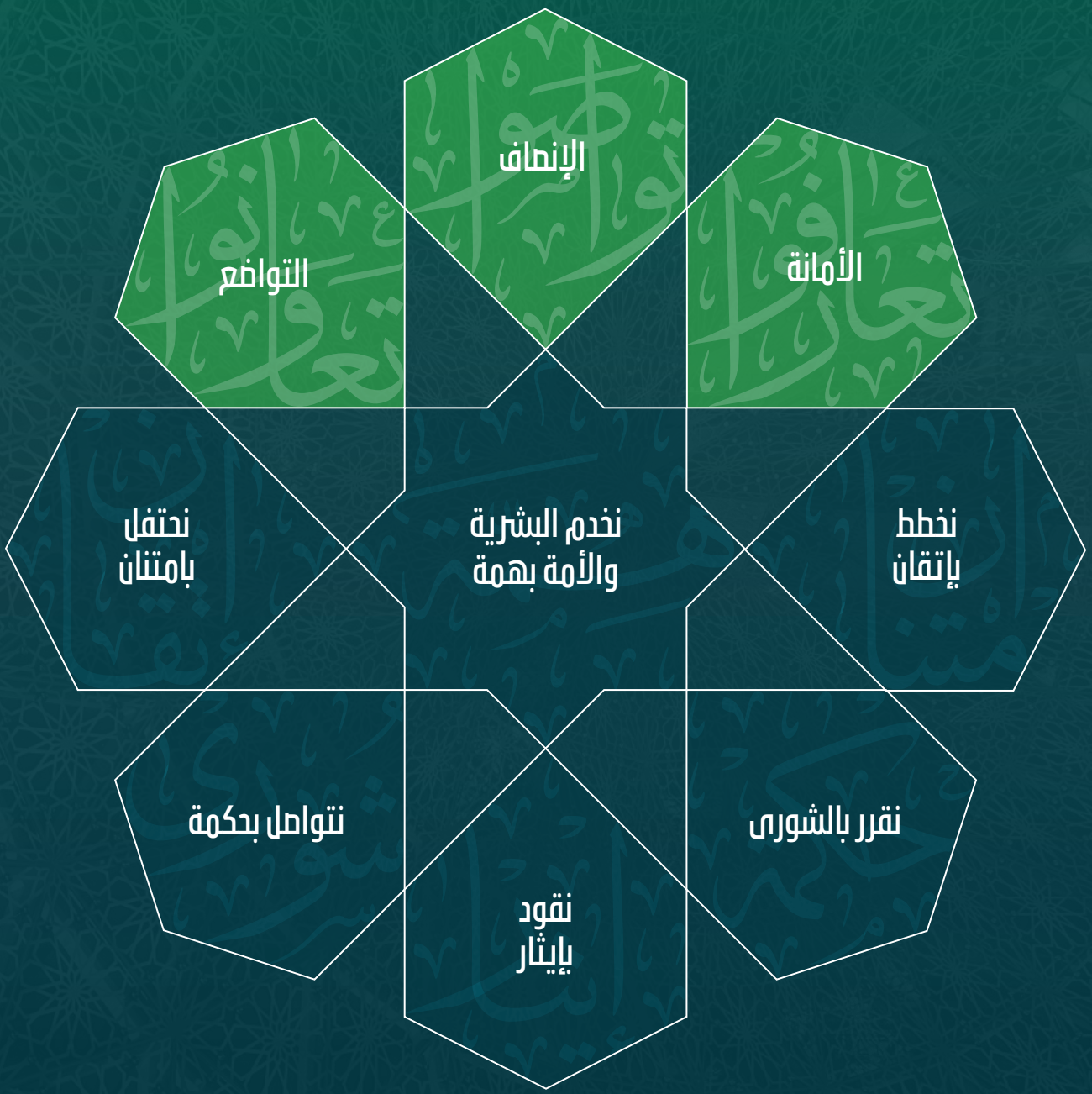

13.3: تدبير الموارد البشرية

خلال سنة 2024-2025، تمكّن البنك من تنفيذ مبادرة شاملة لتجديد ثقافته المؤسسية، وهو ما مثّل إنجازاً مهمّاً في مجال تعزيز المواءمة التنظيمية، وتماسك القيادة، ومشاركة الموظفين. وقد نُفّذت هذه المبادرة خلال 18 شهراً بفضل سيرورة منظّمة ترمي إلى ضمان الانخراط الواسع في عموم البنك.

وقد بدأت هذه الرحلة بتقييم للثقافة على نطاق البنك أُجريَ سنة 2023، وشمل استطلاع آراء الموظفين، ومجموعات المناقشة، والمقابلات. ثم عقد أعضاء الإدارة العليا ملتقىً تشاوريّاً من أجل تحديد التوجُّه الاستراتيجيّ وتحقيق التواؤم بين القيادات. وأدّت جولاتٌ متعدّدةٌ من التحليل والتشاور مع الموظفين في مختلف الوحدات الإدارية إلى التثبُّت من أن الإطار النهائيَّ يجسّد كلاًّ من الأولويات المؤسسية والتجربة المعيشة في المؤسسة.

وانتهت مبادرة "تجديد الثقافة" إلى صياغة "منهاج البنك"، وهو إطارٌ ثقافيٌّ مبنيٌّ على قيم يحوّل المبادئ الإسلامية إلى سلوك مؤسسيّ عمليّ يُناسب مؤسسة إنمائية حديثة. وهذا الإطار، المرتكز على هدفٍ منطوقُهُ "نخدم البشرية والأمة بهمّة"، يستند إلى ثلاث قيم أساسية هي: الثقة، والعدل، والتواضع. ويتحقق عن طريق خمس ركائز سلوكية أساسية توجّه التخطيطَ، واتّخاذَ القرار، والقيادةَ، والتواصلَ، والتقديرَ.

ويُشكّل "منهاجُ البنك" اليوم مرجعاً ثقافياً موحّداً يدعم سلوكياتٍ قياديةً متسقةً، واتخاذ قرارات أخلاقية، وتعاوناً فعّالاً في المؤسسة برمتها، وهو ما يُعزز ثقافةً محدَّدةَ الهدف رفيعةَ الأداء تتواءم مع رسالة البنك وتوجُّهه الاستراتيجيّ.

14.3: تحسين القدرة المؤسسية على الصمود

في سنة 2025، عزّز البنك القدرة المؤسسية على الصمود بفضل مبادرات ترمي إلى إقرار الأمن، وضمان استمرار العمليات، وتحديث أماكن العمل.

وكان من أهمّ الإنجازات استضافةُ الاجتماع السنويّ لرؤساء الأمن في المؤسسات المالية الدولية بمقر البنك بجدة. وبَحَثَ كبار قادة الأمن من 11 مؤسسة مالية دولية كبرى- منها البنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ- التدخلَ في حالات الطوارئ، والتعاونَ الأمنيّ الإقليميّ، ودمجَ الذكاء الاصطناعيّ في العمليات الأمنية. وقد رسّخ هذا الاجتماعُ دورَ البنك بصفته مؤسسةً لتنظيم اللقاءات بين الجهات الفاعلة على الصعيد العالميّ، وأسفر عن مبادرات مشتركة (كإنشاء مجموعات اتصال إقليمية، والتنسيق في حالة الأزمات، وتحديد الأطر الأمنية المرجعية)، وهو ما عزز أهداف واجب الحرص.

وإضافة إلى ذلك، نُظّمت- في إطار أنشطة تدبير استمرار العمل- سلسلة من الورشات المتخصصة وانصبّت على تعزيز الوعي والقدرات الفنية في مجال استمرار العمل في مجموعة البنك. كذلك، جرى التنسيق والتخطيط لتدريب شامل شارك فيه المقر والكيانات التابعة. ونجح هذا التمرين في محاكاة سيناريو زلزال كبير، شمل إخلاء المباني والانتقال المنظّم إلى العمل عن بُعد، وهو ما كشف عن جاهزية المؤسسة وفعالية آليات استمرار العمل.

وقد ساهمت هذه الجهود- مجتمعةً- في تعزيز قدرة البنك على الصمود، وحماية الموظفين، وتحقيق التميُّز التشغيليّ.

الملاحق

الملاحق 1-6: القوائم المالية 72

الملاحق 7-10: التمويل 102

الملحق 11: العقود الممنوحة سنة 2025 109

الملحق 12: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية 110

الملحق 13: أين نعمل 111

الملاحق

الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعيّ

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التقرير السنوي لعام 1446هـ/ 1447هـ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،

أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد: - وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن الهيئة الشرعية مطالبة بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة معاملات وأنشطة المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للمجموعة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها.

بناء عليه، فقد راجعنا معاملات وأنشطة المجموعة لعام 1446هـ/ 1447هـ، من خلال اللجنة الفرعية التي راجعت إجمالا – حسب النهج المتبع من قبل الهيئة- المبادئ المطبقة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة المالية المنصرمة. ويشمل ما عرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: 11 رجب 1447هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2025م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة، مستعينين بعد الله تعالى بشعبة الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام الشريعة ومبادئها وبالفتاوى والقرارات والتوجيهات المحدّدة التي أصدرناها.

ويجدر التنويه هنا إلى أن مسؤولية ضمان التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في معاملاتها وأنشطتها بأحكام الشريعة ومبادئها تقع على عاتق الإدارة، فيما تنحصر مسؤوليتنا نحن في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

وقامت مراجعتنا، التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات والعمليات المتبعة من قبل مجموعة البنك، على أساس تدقيق كل نوع من أنواع العمليات. وفي معرض قيامنا بذلك خططنا لمراجعتنا ونفّذناها على نحو يمكننا من الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية للتأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام الشريعة ومبادئها.

بناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود والمنتجات التي أعددناها وراجعناها.
2. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي اعتمدناه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
3. أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرقٍ مخالفة للشريعة الإسلامية قد جنبت وفقا للقرارات التي أصدرناها، تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بموافقتنا.
4. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على ملاكها.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك مزيدا من الرقي والازدهار وأن يوفق القائمين عليها لما فيه خير الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ د.محمد علي القري
رئيس الهيئة الشرعية

فضيلة الشيخ د.نظام يعقوبي
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ د. سعيد أديكنلي ميكائيل
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. أزنان حسن
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان
عضو الهيئة

الدكتور عبد الله محمد
مدير شعبة الشؤون الشرعية

جدة: 22 شعبان 1447هـ، الموافق: 10 فبراير 2025م

الملحق f2: تقرير هيئة الإدارة وفق إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي

تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

هيئة إدارة البنك الإسلامي للتنمية- الموارد الرأسمالية العادية (البنك") مسؤولةٌ عن وضع وصيانة ضوابط رقابية داخلية كافية على التقارير المالية. وتقييم رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية عمليةٌ مصمَّمةٌ لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد قوائم البنك المالية لأغراض إعداد التقارير الخارجية، وذلك طبقاً لإطار التقارير الماليّة. وتتضمّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابطنا وإجراءاتنا المتعلقة بالإفصاح والمصمَّمة لمنع التحريفات.

ويتحمَّل المكلَّفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعّالة على التقارير المالية.

- أجرى البنك تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2025، وذلك استناداً إلى المقاييس المنصوص عليها في وثيقة الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.

وتقوم الشركة المراجِعة لحسابات البنك، ديلويت أند توش وشركاه، المحاسبون القانونيون- وهي شركة محاسبة مستقلة- بإصدار تقرير تأكيد معقول عن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسة المتعلقة بالتقارير المالية إمّا في ألاّ تُعرَض تلك التقارير المالية عرضاً نزيهاً بسبب أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وإمّا في ألاّ تُنشَر في وقتها. وينقُص العرض النزيه عندما يتضمّن أحدُ حسابات أو إفصاحات التقارير المالية أو أكثرُ تحريفاتٍ (أو إسقاطاتٍ) جسيمةً. وتُعتبر التحريفات جسيمة إذا أمكنها أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعةً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدِمون بناءً على التقارير المالية.

وفي سبيل التصدّي لهذه المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، استحدث البنكُ الرقابة الداخلية على التقارير المالية من أجل تقديم تأكيد معقول، ولكن غير مطلَق، ضدّ التحريفات الجسيمة. وأجرينا أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية، استناداً إلى المقاييس المنصوص عليها في وثيقة الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وتوصي لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بوضع أهداف محدَّدة من أجل تيسير تصميم وتقييم مدى كفاية نظامٍ للرقابة الداخلية. ولذلك فإن هيئة الإدارة، باستحداثها للرقابة الداخلية على التقارير المالية، استجابت لتأكيدات (assertions) التقارير المالية التالية:

- الوجود والحدُوث- وُجدت الأصول والخصوم وحدَثت المعاملات؛
- الكمال- تُسجَّل جميع المعاملات، وتُدرَج أرصدة الحسابات في التقارير المالية؛
- التقييم أو القياس- تُسجَّل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية- تُسجَّل الحقوق والالتزامات بطريقة مناسبة بصفتها أصولاً وخصوماً؛
- العرض والإفصاحات- التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية إجراءاتٌ مناسِبة.

غير أن أيّ نظام رقابة داخليّة، ومنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغضّ النظر عن جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يقدّم إلاّ تأكيداً معقولاً، ولكن غير مطلَق، بتحقُّق أهداف نظام الرقابة هذا. وبذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيالات. وفضلاً على ذلك، يجب أن يدلّ تصميمُ نظام رقابة ما على أن الموارد معقولة، ويجب مراعاة منافع الضوابط بالقياس إلى تكاليفها.

تنظيم نظام رقابة البنك الداخلية

الوظائف المتضمَّنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

استحدث مجلسُ المديرين التنفيذيين في البنك لجنةَ المراجعة لمساعدة مجلس المديرين التنفيذيين على أمور، منها الاضطلاع بمسؤوليته الرقابية عن سلامة السياسات والممارسات المحاسبية وفعالية ضوابط البنك الرقابية الداخلية. وتساعد لجنةُ المراجعة، التي تتألف من أعضاء يختارهم مجلس المديرين التنفيذيين، هذا المجلسَ على الوفاء بمسؤولياته الرقابية عن القوائم المالية وعملية إعداد التقارير عن موارد البنك الرأسمالية العادية، وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، والاستنتاجات الأساسية. وتجتمع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين دوريّاً مع هيئة الإدارة في سبيل فحص ورصد القضايا ذات الأهمية المالية أو المحاسبية أو المتعلقة بالمراجعة. ويجتمع المراجعون الخارجيون والمراجعون الداخليون بانتظام مع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين من أجل بحث مدى كفاية الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأيّ مسألة أخرى قد تتطلَّب انتباه لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

والضوابط في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تطبّقها جميع الوظائف التشغيلية والداعمة التي تشارك في فحص مدى صحة الدفاتر والسجلّات الرافدة للتقارير المالية. ولذلك يشمل تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين يعملون في مختلف الوظائف بالمؤسسة كلها.

ضوابط للحدّ من مخاطر تحريف التقارير المالية:

يتألّف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية الرامية إلى الحد من مخاطر تحريف التقارير المالية. وهذه الضوابط مدمَجةٌ في العملية التشغيلية، وتشمل الضوابط التالية:

- الضوابط التي تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها، كالإشراف في إطار السياسات والإجراءات المدوَّنة أو الفصل بين المهام؛
- الضوابط التي تُطبَّق دوريّاً، كالضوابط التي تنفَّذ في إطار عملية إعداد التقارير المالية السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو الكاشفة بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التقارير المالية نفسها. ومن الضوابط التي لها أثر غير مباشر على التقارير المالية الضوابطُ على مستوى المنشأة، والضوابطُ العامة لتكنولوجيا المعلومات، كضبط الولوج إلى النظام وضبط استخدام البرمجيات، في حين يمكن لأحد الضوابط ذات التأثير المباشر أن يكون، على سبيل المثال، تسويةً تدعم بنداً من بنود الميزانية العمومية دعماً مباشراً؛
- الضوابط التي تتضمَّن مكوّناتٍ آليةً أو يدويةً أو هما معاً. فأمّا الضوابط الآلية، فهي وظائف رقابية مدمَجة في عمليات النظام، كضوابط الفصل بين المهامّ التي تفرضها التطبيقات وضوابط الواجهة التفاعلية المتعلقة بالتثبّت من كمال ودقّة البيانات. وأمّا الضوابط الداخلية اليدوية، فهي تلك الضوابط التي يديرها فرد أو مجموعة أفراد، مثل تفويض المعاملات.

الملحق f2: تقرير هيئة الإدارة وفق إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (تتمة)

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية 2025، أجرى البنك تقييماً رسميّاً لكفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، آخذاً في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر تحريف بنود التقارير المالية، بالنظر إلى عوامل كالأهمية النسبية لبند التقرير الماليّ وقابليته للتحريف؛
- قابلية الضوابط المحدَّدة للإخفاق، بالنظر إلى عوامل كدرجة الآلية، والتعقيد، وخطر تجاوز هيئة الإدارة للضوابط، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحُكم اللاّزم.

وتحدّد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تشترطها هيئة الإدارة كي تقيّم فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتنبثق الأدلّة نفسُها من الإجراءات المدمَجة في المسؤوليات اليومية للموظفين، أو من الإجراءات المنفَّذة خصّيصاً لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكّل المعلومات المستقاة من مصادر أخرى أيضاً مكوّناً مهمّاً من مكوّنات التقييم، لأنها قد تلفت انتباه هيئة الإدارة إلى مشكلات رقابية إضافية، وقد تؤيّد الاستنتاجات.

الخاتمة

انصبّ التقييم على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة في مختلف العمليات، ولا سيما أصول الخزانة، وأصول المشاريع، والاستثمارات والإيرادات ذات الصلة؛ والخصوم، ومنها خصوم الخزانة وتكاليف التمويل ذات الصلة، والنفقات التشغيلية، والمرتبات، ومزايا الموظفين ذات الصلة. وانصبّ التقييم أيضاً على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المنشأة، والضوابط العامة للتطبيقات وتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح. ونتيجةً لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تكتشف هيئة الإدارة أيَّ مآخِذَ كبيرة، وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ذات تصميم وتنفيذ مناسبين وتشغيل فعال في31 ديسمبر 2025.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية

د. ضمير إقبال
نائب الرئيس في المالية
وكبير المسؤولين الماليين

الملحق 2ب: تقرير مُراجع لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي

التقرير التأكيديّ المعقول المستقلّ بشأن تقرير هيئة الإدارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الإسلاميّ للتنمية

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين
البنك الإسلامي للتنمية- الموارد الرأسمالية العادية
جدّة
المملكة العربية السعودية

النطاق

لقد عيَّنّا البنكُ الإسلاميُّ للتنمية- الموارد الرأسمالية العادية ("البنك") لإجراء تأكيد معقول بشأن تقرير هيئة الإدارة عن تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية" أو "التقرير") في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات هيئة الإدارة والمكلَّفين بالحوكمة

تتحمّل هيئة الإدارة مسؤولية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية: تصميمَ وتنفيذَ وصيانةَ الضوابط الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض النزيه للقوائم المالية الخالية من التحريفات الجسيمة، سواءً كانت هذه الأخطاء ناتجةً عن احتيال أو خطأ؛ واختيارَ وتطبيقَ سياسات محاسبية مناسِبة؛ ووضعَ تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في ظل ظروف المهمّة.

ويتحمل المكلَّفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية.

وقد قام البنك بتقييم تصميمِ وتنفيذِ وفعاليةِ تشغيل نظام رقابته الداخلية في 31 ديسمبر 2025، وذلك استناداً إلى المعايير المحدَّدة في وثيقة "الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل 2013 الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي" ("إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي").

وتقييمُ البنك لنظام رقابته الداخلية، الذي رفعته هيئة الإدارة إلى مجلس المديرين التنفيذيين وإلى مجلس المحافظين في شكل تقرير لهيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، يتضمَّن ما يلي:

- وصفاً للضوابط القائمة داخل مكوّنات الرقابة الداخلية، التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي؛
- وصفاً لنطاق التطبيق الذي يشمل العمليات المهمّة في تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصفاً للأهداف من الرقابة؛
- الكشف عن المخاطر التي تهدّد تحقيق الأهداف من الرقابة؛
- تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- تقييماً لخطورة اختلالات تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة، إن وُجدت، ولم تُصوَّب في 31 ديسمبر 2025.

الملحق 2ب: تقرير مُراجع لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (تتمة)

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتُنا في إبداء رأي تأكيديّ معقول بشأن نزاهة عرض تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، المقدَّم في الملحق 2أ من التقرير السنويّ، بناءً على المعايير المحدَّدة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومنها استنتاجه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2025.

وقد أنجزنا مهمتنا طبقاً للمعيار الدوليّ بشأن مهامّ التأكيد 3000 (المنقَّح) "مهامّ التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية. ويشترط هذا المعيار أن نخطّط وننفِّذ إجراءاتنا في سبيل الحصول على تأكيد معقول بشأن تقييم هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2025 كما هو متضمَّن في تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وتشمل مهمّةُ التأكيد المعقول الحصولَ على فهم للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتحديدَ وتقييمَ مخاطر وجود ضعف كبير، واختبارَ وتقييمَ تصميمَ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية، بناءً على تقييم المخاطر وتنفيذ إجراءات أخرى تُعتبر ضرورية في هذه الظروف.

وقد تضَّمنت إجراءاتُنا المتعلقةُ بتقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصولَ على فهم لمكوِّنات الرقابة الداخلية في البنك، التي حدَّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ومقارنةَ ذلك الفهم بالتقرير.
- الحصولَ على فهم لنطاق عمليات البنك الهامة، ومقارنةَ ذلك الفهم بالتقرير.
- إجراءَ تقييم للمخاطر المتعلقة بجميع أرصدة الحسابات وفئات المعاملات والإفصاحات الهامة داخل البنك من أجل العمليات الهامة والمنشآت المهمّة، ومقارنةَ ذلك التقييم بالتقرير.
- الحصولَ على اختبار هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييمَ كفايةِ إجراءات الاختبار التي اتبعتها هيئة الإدارة ودقةِ استنتاجات هيئة الإدارة في كل رقابة داخلية تختبرها؛
- الاختبارَ المستقلَّ لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تتصدّى للمخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها التحريفات الجسيمة، وإعادةَ إجراء جزء من الاختبارات التي أجرتها هيئة الإدارة للمخاطر العادية التي تنطوي عليها التحريفات الجسيمة.
- تقييمَ خطورة اختلالات الرقابة الداخلية، التي لم تُصوَّب في 31 ديسمبر 2025؛ ومقارنةَ ذلك التقييم بالتقييم المتضمَّن في التقرير، حسب الاقتضاء.

وتُعتبر عمليةٌ من العمليات مهمةً إذا كان يُتوقع بطريقة معقولة أن يؤثِّر تحريفٌ ناتجٌ عن احتيال أو خطأ، في مجرى المعاملات أو مبلغ القوائم الماليّة، على قرارات مستخدمي القوائم المالية. ولغرض المهمة الحالية، فإن العمليات التي اعتُبِرت مهمةً هي: الضوابطُ على مستوى المنشأة؛ وأصولُ الخزانة، وأصولُ المشاريع، والاستثماراتُ، والإيراداتُ ذات الصلة؛ وكذلك الخصومُ، ومنها مصادر التمويل الخارجية وتكاليفُ التمويل ذات الصلة، وانخفاض القيمة وخسائر الائتمان، والنفقاتُ التشغيلية، والمرتَّبات، ومزايا الموظفين ذات الصلة، والتقاريرُ والإفصاحاتُ المالية، والضوابطُ العامة وضوابط التطبيق في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتعتمد إجراءاتُ اختبار تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على حكمنا، ومنه تقييمُ مخاطر التحريفات الجسيمة المكتشَفة، وتستتبع توليفةً تجمع بين التحري والملاحظة وإعادة التنفيذ وفحص الأدلة.

وقد حصلنا على أدلة كافية ومناسبة لتكون أساساً لاستنتاجنا بشأن تقييم هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في 31 ديسمبر 2025.

استقلاليتُنا ومراقبتُنا للجودة

التزمنا شرط الاستقلالية والشروط الأخلاقية الأخرى المنصوص عليها في "قواعد السلوك الأخلاقيّ للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقيّ للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية المتمثلة في النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهنيّ.

وتطبّق شركتُنا المعيارَ الدوليَّ المتعلق بتدبير الجودة 1، ومن ثم فهي تملك نظاماً شاملاً لمراقبة الجودة يتضمَّن السياسات والإجراءات الموثّقة الخاصة بالتزام الشروط الأخلاقية والمعايير المهنية والشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تعريفُ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأوجُهُ قُصورها

الرقابةُ الداخليةُ على التقارير المالية لمنشأة ما عمليةٌ يصمّمها أو يشرف على تصميمها كبار المسؤولين التنفيذيين أو المسؤولين الماليين في الشركة، أو من يؤدون وظائف مماثلة، وينفّذها مجلس إدارة الشركة وهيئة إدارتها وغيرهم من موظفيها، لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد القوائم المالية لأغراض خارجية طبقاً لإطار التقرير الماليّ ذي الصلة.

وتتضمَّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنشأة ما السياسات والإجراءات التي (1) تتعلق بمَسك السجلات التي تَعرض، بتفاصيلَ معقولة وبطريقةٍ دقيقة ونزيهة، المعاملاتِ وعمليات التصرف في أصول المنشأة؛ (2) تقدّم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات تُسجَّل كما ينبغي للتمكين من إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذي الصلة، وبأن إيرادات ونفقات المنشأة لا تجري إلاّ بترخيص من هيئة إدارة المنشأة ومديريها؛ (3) تقدّم تأكيداً معقولاً بشأن المنع أو الكشف الفوريّ للاستحواذ على أصول المنشأة أو استخدامها أو تحويلها غير المرخَّص، الذي يمكن أن يكون له تأثير مهمّ على القوائم المالية.

ونظراً لأوجُه القُصور الملازمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية، ومنها إمكانُ تواطؤ هيئة الإدارة أو تجاوزها غير السليم للضوابط، فقد لا تُمنَعُ أو تُكتشفُ التحريفات الجسيمة الناجمة عن الخطأ أو الاحتيال في الوقت المناسب. كذلك، فإن توقُّعات أيّ تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضةٌ لخطر أن تصبح الضوابط غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن تتدهور درجةُ الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

استخدام تقريرنا التأكيديّ

تقريرنا هذا موجَّهٌ لهيئة إدارة البنك ومجلس محافظيه فقط. وليس موجَّهاً لأيّ طرف ثالث، ولا نتحمل أيّ مسؤولية تجاه طرف آخر غير هيئة إدارة البنك ومجلس محافظيه فيما يتعلق بهذا التقرير. فإن اتخذ طرف ثالث قرارات ما بناءً على مضمون هذا التقرير، فإن مسؤولية هذه القرارات تقع على عاتقه.

الرأي

في رأينا أنّ تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الوارد في الملحق 2أ من التقرير السنويّ، معروضٌ بطريقة نزيهة، من جميع النواحي الهامّة، بناءً على المعايير المحدَّدة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، ومنها استنتاجُه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2025.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد بن محمد سبحي
محاسب قانوني
ترخيص رقم 378
20 شوال 1447
08 أبريل 2026

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية
جدة، المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية ("البنك")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، و قائمة الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى الإيضاحات التي تضم السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

وفي رأينا، تظهر القوائم المالية المرفقة بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج عملياته، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم البنك أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة. وإن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في "فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية، وكما هو معمول به في تدقيق البيانات المالية للكيانات ذات المصلحة العامة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولائحتي منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع بلغت موجودات مشاريع البنك 17.75 مليار دينار إسلامي (2024: 17.39 مليار دينار إسلامي) كما في 31 ديسمبر 2025، ممثلةً 57% (2024: 58%) من إجمالي الموجودات. في حين بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 778 مليون دينار إسلامي (2024: 729 مليون دينار إسلامي) كما في ذلك التاريخ. تعد مراجعة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع أحد المحاور الرئيسية التي نركز عليها نظرًا لحجمها وأهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيفها إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. يعترف البنك بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان طوال عمر الأداة المالية (المرحلة 2). ويتم الأعتراف بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. تعد خسائر الائتمان المتوقعة تقديرًا مرجحًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. ويتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها، والتي تم التوصل إليها بناءً على ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. يستخدم البنك نماذج إحصائية لحساب خسائر الائتمان المتوقعة وتتكون المتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات من احتمال التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر والتي تم توضيحها في إيضاح 3 حول القوائم المالية. يتم تقييم الجزء الجوهري من موجودات المشروع بشكل فردي لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتطلب ذلك من الإدارة جمع المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير التعثر الائتماني فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. وقد يتطلب الأمر أيضاً إدراج حكم الإدارة في تعديل التصنيف يدويًا وفقًا لسياسات البنك، إذا لزم الأمر.	1. لقد حصلنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشروع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة. 2. لقد قمنا بتقييم الضوابط على المجالات التالية لتحديد ما إذا كان تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب: ● اعتماد ودقة واكتمال مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج التعديلات اللاحقة عليها، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛ ● مخرجات النماذج؛ و ● الاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وقياسها. 3. اختبرنا موجودات مشاريع على أساس العينة، وقمنا بتقييم الآتي: ● تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للبنك (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. ● المعلومات التطلعية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. ● منهجية الحساب ومواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. ● التعديلات على النماذج اللاحقة وتدخلات الإدارة (إن وجدت) والعوامل النوعية التي أخذها البنك في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات بعد النمذجة في حالة وجود قيود على البيانات أو النماذج.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
تم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون المتغيرات الرئيسية في هذه النماذج (احتمال التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية الفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. ويقوم البنك بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمنتج للخسارة في حالة التخلف عن السداد والتعرض عند التخلف عن السداد لكل أداة. تم اعتبار هذا أمر رئيسي للمراجعة وتم التركيز على هذا الأمر في المراجعة بسبب الأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. wيرجى الرجوع إلى الإيضاح 3 في القوائم المالية للأطلاع على سياسة المحاسبة لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 15 للإفصاح عن انخفاض القيمة، والإيضاح 30 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والعوامل الرئيسية والافتراضات التي تم أخذها في الاعتبار في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	**4.** قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة. **5.** أجرى البنك عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال الفترة الحالية. ولقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. وقمنا بتقييم المنهجية والإطار الذي صممه ونفذه البنك لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها البنك لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. **6.** وحيثما اقتضى الأمر، استعنا بأخصائيينا الداخليين لمساعدتنا في فحص حسابات النماذج، وتقييم المدخلات ذات الصلة والافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، لا سيما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة، وأوزان الاحتمالات، والافتراضات المستخدمة في التعديلات بعد النمذجة حيثما ينطبق ذلك. **7.** لقد قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية المتعلقة بهذا الأمر وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى، وتتضمن تلك المعلومات التقرير، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها، ومن المتوقع تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لسنة 2025 بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، عند توفرها، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية التزام البنك بالعمل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية كما تحددها الهيئة الشرعية للبنك.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في البنك.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ مراجعة البنك للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال ضمن البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف وعن اداء أعمال المراجعة للبنك. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأينا حول المراجعة. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور اخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمر مراجعة رئيسي. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد بن محمد سبحي
محاسب قانوني
ترخيص رقم 378
20 شوال 1447
08 أبريل 2026

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الموجودات			
النقد وما في حكمه	4	820,508	927,002
ودائع مرابحات السلع	5	5,093,155	4,260,426
ودائع الوكالة	6	572,754	702,325
استثمارات في الصكوك	7	4,771,082	4,302,550
ذمم مرابحة مدينة	8	385,412	361,091
موجودات الخزينة		**11,573,599**	**10,577,715**
مضاربة مقيدة	10	288,729	391,328
موجودات استصناع	11	7,832,487	8,247,718
البيع بالتقسيط	12	5,378,598	4,435,079
موجودات الإجارة	13	2,642,160	2,685,476
قروض حسنة	14	1,607,435	1,625,603
موجودات المشاريع		**17,749,409**	**17,385,204**
استثمارات في حقوق الملكية	16	468,808	624,562
استثمار في شركات زميلة	17	918,038	910,961
استثمارات أخرى		73,820	89,848
موجودات الاستثمار		**1,460,666**	**1,625,371**
الممتلكات والمعدات والموجودات الغير الملموسة		60,963	61,351
موجودات أخرى	18	92,029	71,410
مجموع الموجودات		**30,936,666**	**29,721,051**
المطلوبات			
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة	19	281,158	872,018
الصكوك المُصدرة	20	17,205,274	16,618,865
مطلوبات أخرى	21	257,920	240,795
مجموع المطلوبات		**17,744,352**	**17,731,678**
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	23	8,215,901	7,464,654
الاحتياطيات	24	4,338,001	4,136,592
صافي الدخل للسنة		638,412	388,127
مجموع حقوق الأعضاء		**13,192,314**	**11,989,373**
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**30,936,666**	**29,721,051**
الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة		**82,597**	**83,557**
الالتزامات	26		

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادي قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الدخل من:			
ودائع مرابحات السلع		192,834	263,711
ودائع الوكالة		22,783	31,292
استثمارات في الصكوك	7	185,627	147,664
مرابحة		22,337	21,443
موجودات الخزينة		**423,581**	**464,110**
مضاربة مقيدة		15,971	23,014
موجودات استصناع		316,407	334,110
البيع بالتقسيط		217,661	169,603
موجودات إجارة، بعد خصم استهلاك موجودات الإجارة	13.1	122,391	145,516
قروض حسنة		11,455	10,513
موجودات المشاريع		**683,885**	**682,756**
استثمارات في حقوق الملكية		277,749	55,391
حصة من الدخل في استثمار في شركات زميلة		46,503	30,570
استثمارات أخرى		3,505	2,347
موجودات الاستثمار		**327,757**	**88,308**
أرباح صرف عملات أجنبية		963	7,269
أرباح/ (خسائر) معاملات التحوّط	18(a)	421	(633)
أخرى		10,258	6,177
إيرادات أخرى		**11,642**	**12,813**
مجموع الدخل		**1,446,865**	**1,247,987**
تكاليف التمويل	19 & 20	(561,121)	(503,110)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة	15	(55,126)	(170,056)
صافي الدخل قبل مصاريف العمليات		**830,618**	**574,821**
مصاريف إدارية	25	(184,386)	(179,082)
استهلاك وإطفاء		(7,820)	(7,612)
مجموع المصاريف التشغيلية		**(192,206)**	**(186,694)**
صافي الدخل للسنة		**638,412**	**388,127**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية قائمة الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
صافي الدخل للسنة		**638,412**	**388,127**
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل:			
أرباح اكتوارية متعلقة بمعاشات التقاعد والخطط الطبية	22	3,897	53,333
		3,897	**53,333**
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى قائمة الدخل:			
التغيرات في القيمة العادلة في حقوق الملكية واستثمارات أخرى - بالصافي	16.2	(136,617)	67,690
تغيرات القيمة العادلة على أدوات التحوط	18	(765)	(5,197)
حصة الاستثمار في الشركات الزميلة من الاحتياطيات	17	(18,430)	32,825
		(155,812)	**95,318**
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة		**(151,915)**	**148,651**
مجموع الدخل الشامل للسنة		**486,497**	**536,778**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات				مجموع الاحتياطات	صافي الدخل	مجموع حقوق الأعضاء
			الاحتياطي العام	احتياطي القيمة العادلة	التزامات التقاعد والرعاية الطبية	احتياطيات أخرى			
الرصيد كما في 1 يناير 2024		**6,800,473**	**3,320,250**	**424,357**	**(17,082)**	**2,100**	**3,729,625**	**316,733**	**10,846,831**
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	388,127	**388,127**
الدخل الشامل الآخر		-	-	67,690	53,333	27,628	**148,651**	-	**148,651**
مجموع الدخل الشامل		-	-	**67,690**	**53,333**	**27,628**	**148,651**	**388,127**	**536,778**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	664,181	-	-	-	-	-	-	**664,181**
دفع رأس مال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص نيابة عن الدول الأعضاء		-	(838)	-	-	-	**(838)**	-	**(838)**
التحويل من الاحتياطيات الأخرى إلى احتياطي القيمة العادلة		-	(60,607)	28,245	-	32,362	-	-	**-**
تحويل إلى الاحتياطي العام	24	-	316,733	-	-	-	**316,733**	(316,733)	**-**
تخصيص المنح	24	-	(57,579)	-	-	-	**(57,579)**	-	**(57,579)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024		**7,464,654**	**3,517,959**	**520,292**	**36,251**	**62,090**	**4,136,592**	**388,127**	**11,989,373**
صافي الدخل للسنة		-	-	-	-	-	-	638,412	**638,412**
الخسارة الشاملة الأخرى		-	-	(136,617)	3,897	(19,195)	**(151,915)**	-	**(151,915)**
مجموع الدخل الشامل		-	-	**(136,617)**	**3,897**	**(19,195)**	**(151,915)**	**638,412**	**486,497**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	751,247	-	-	-	-	-	-	**751,247**
تحويل إلى الاحتياطي العام	24	-	388,127	-	-	-	**316,733**	(388,127)	**-**
تخصيص المنح	24	-	(34,803)	-	-	-	**(57,579)**	-	**(34,803)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025		**8,215,901**	**3,871,283**	**383,675**	**40,148**	**42,895**	**4,338,001**	**638,412**	**13,192,314**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		638,412	388,127
تعديلات على البنود غير النقدية:			
استهلاك/ إطفاء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		7,820	7,612
استهلاك موجودات إجارة	13.1	255,243	255,580
حصة من الدخل في استثمار في شركات زميلة، بالصافي	17	(47,499)	(30,526)
مخصل خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة	15	55,126	170,056
إيراد مستحق - استثمارات صكوك	7	(13,060)	(11,910)
(أرباح)/ خسائرغير محققة من التغير في القيمة العادلة للصكوك	7	(1,895)	739
إطفاء دخل آخر		(567)	(567)
تكلفة تمويل مستحقة على الصكوك الصادرة	20	17,749	6,947
إطفاء تكاليف إصدار الصكوك/الخصم	20	(3,425)	5,750
أرباح صرف عملات أجنبية		(963)	(7,269)
خسارة/ (ربح) من استبعاد استثمار في شركات زميلة	17	996	(44)
ربح من استبعاد استثمارات في حقوق الملكية		(243,328)	(17,350)
الدخل التشغيلي قبل تطبيق التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**664,609**	**767,145**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
مضاربة مقيدة		85,440	96,887
موجودات استصناع		406,451	336,300
البيع بالتقسيط		(988,900)	(624,832)
موجودات الإجارة		(287,327)	(178,686)
قروض حسنة		17,531	44,857
موجودات أخرى		(14,840)	(17,454)
مطلوبات أخرى		22,079	40,087
ودائع مرابحات السلع		(908,082)	1,276,822
ودائع الوكالة		112,876	(702,835)
ذمم مرابحة مدينة		64,507	(21,220)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(825,656)**	**1,017,071**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
استحواذ على استثمارات في الصكوك	7	(1,189,225)	(1,583,603)
حصيلة استرداد استثمارات في الصكوك	7	530,898	719,393
حصيلة استرداد استثمارات في حقوق الملكية	16	257,246	20,043
استحواذ على استثمارات أخرى		12,177	6,733
استحواذ / زيادة في حصة الشركات الزميلة	17	(1,335)	(15,722)
توزيعات أرباح من شركات زميلة	17	5,616	2,394
حصيلة سداد رأس مال / استبعاد استثمار في الشركات الزميلة	17	16,715	128
إضافات إلى الممتلكات والمعدات والموجودات الغير ملموسة		(7,432)	(5,562)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(375,340)**	**(856,196)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
زيادة في رأس المال المدفوع		751,247	664,181
دفع رأس مال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص نيابة عن الدول الأعضاء		-	(838)
تخصيص المنح	24	(34,803)	(57,579)
حصيلة إصدار الصكوك	20	4,147,906	3,388,093
استرداد الصكوك	20	(3,115,158)	(4,216,179)
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة		(650,004)	(163,372)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**1,099,188**	**(385,694)**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(101,808)	(224,819)
فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه		(4,686)	(7,308)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		927,002	1,159,129
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**4**	**820,508**	**927,002**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	الرصيد الافتتاحي	إضافات	استحقاقات ترك العمل	صافي الدخل	رسوم مضارب	(خسائر)/ أرباح صرف العملات الأجنبية	تحويلات	الرصيد الختامي
2025								
ودائع مرابحات السلع	65,841	1,925	(1,579)	2,743	(99)	(3,214)	2,285	67,902
استثمارات في الصكوك	17,716	-	(401)	489	(8)	(816)	(2,285)	14,695
	83,557	**1,925**	**(1,980)**	**3,232**	**(107)**	**(4,030)**	**-**	82,597
2024								
ودائع مرابحات السلع	64,070	2,646	(8,314)	3,402	(145)	1,843	2,339	65,841
استثمارات في الصكوك	19,083	-	-	469	(14)	517	(2,339)	17,716
	83,153	**2,646**	**(8,314)**	**3,871**	**(159)**	**2,360**	**-**	**83,557**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنميـة - موارد رأس المال العادية
جدة، المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الأنشطة المالية ، وقائمة التغيرات في حقوق الوقف وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الغلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 ونتائج أنشطته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم الصندوق أيضاً بأحكام اللوائح الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في "فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للصندوق لعام 2025

تتكون المعلومات الأخرى من قائمة أداء الخدمة المرفقة بالقوائم المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. وتكون الإدارة مسؤولة عن تلك المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري. وإذا استنتجنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا به، أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى؛ فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة بأنها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح – بحسب مقتضى الحال – عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو ليس هناك خيار حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة بغرض تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية - تتمة

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وتحديد فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
فرع مكتب جدة
س.ت، ٤٠٣٠٢٩٧٠٤٩
CR.: 4030297049
Jeddah Branch
Chartered Accountants
Deloitte and Touche & Co.

وليد بن محمد سبحي
محاسب قانوني
ترخيص رقم 378
20 شوال 1447
08 أبريل 2026

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	2025	2024
الموجودات			
النقد وما في حكمه	5	**34,885**	15,020
ودائع مرابحات السلع	6	**128,751**	201,152
ودائع الوكالة	7	**17,312**	28,414
استثمارات في الصكوك	8	**131,605**	125,580
موجودات الخزينة		**312,553**	370,166
استثمار في الاستصناع	10	**6,465**	5,231
استثمارات حقوق الملكية	11	**33,980**	27,612
استثمار محتفظ به للبيع	12	**42,164**	-
استثمارات في صناديق	13	**11,755**	36,482
استثمار في شركات زميلة	14	**176,755**	201,452
استثمارات الوكالة	15	**400,245**	235,125
موجودات الاستثمار		**671,364**	505,902
قروض حسنة	16	**107,479**	112,449
موجودات أخرى	17	**7,754**	4,471
الموجودات الثابتة		**16,922**	18,434
مجموع الموجودات		**1,116,072**	1,011,422
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	18	**9,110**	6,891
أموال مقيدة	19	**7,688**	22,438
مجموع المطلوبات		**16,798**	29,329
حقوق الوقف			
موارد الوقف		**1,069,852**	1,069,852
الفائض/ (العجز) المتراكم		**6,276**	(91,799)
الاحتياطيات		**23,146**	4,040
مجموع حقوق الوقف		**1,099,274**	**982,093**
مجموع المطلوبات وحقوق الوقف		**1,116,072**	**1,011,422**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة الأنشطة المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	2025	2024
الدخل من:			
موجودات الخزينة			
ودائع مرابحات السلع		**10,732**	12,960
ودائع الوكالة		**1,314**	1,008
استثمارات في الصكوك	8	**5,175**	3,622
موجودات الاستثمار			
استثمار في الاستصناع		**382**	304
استثمارات حقوق الملكية		**(956)**	-
استثمارات في صناديق		**7,680**	662
الاستثمار في شركات زميلة - بالصافي	14	**7,229**	15,769
استثمارات الوكالة	15	**56,720**	27,481
أخرى		**1,455**	2,384
مجموع الإيرادات		**89,731**	64,190
أرباح صرف عملات أجنبية		**77**	4,745
إجمالي الدخل قبل مصاريف البرنامج		**89,808**	68,935
مصروفات البرنامج	23b	**(10,792)**	(19,810)
الدخل قبل الانخفاض في القيمة		**79,016**	49,125
خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة	22	**(1,233)**	(14,164)
صافي الدخل العائد		**77,783**	34,961
مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية في منح مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية	21	**47,216**	38,173
إيرادات غير متفقة مع الشريعة مُحوّلة من البنك الإسلامي للتنمية على موارد رأس المال العادية والصناديق الأخرى		**193**	1,502
مساهمات إلى معهد البنك الإسلامي للتنمية	27	**(5,459)**	-
صافي الفائض للسنة		**119,733**	**74,636**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة التغيرات في حقوق الوقف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	موارد الوقف	العجز المتراكم	الاحتياطيات				المجموع
				احتياطي القيمة العادلة	احتياطي صندوق التقاعد	احتياطيات أخرى	مجموع الاحتياطات	
الرصيد كما في 1 يناير 2024		1,069,852	(153,867)	(1,628)	(2,051)	(8,373)	(12,052)	903,933
صافي الفائض للسنة		-	74,636	-	-	-	-	74,636
التغير في احتياطي القيمة العادلة، بالصافي	13.2	-	-	6,407	-	-	6,407	6,407
الالتزام برنامج التقاعد	20	-	-	-	14,758	-	14,758	14,758
حصة في حركة احتياطي الشركات الزميلة	14	-	-	-	-	(1,141)	(1,141)	(1,141)
الحركة في احتياطي آخر		-	-	-	-	(3,932)	(3,932)	(3,932)
توزيعات الغلة	23	-	(12,568)	-	-	-	-	(12,568)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024		**1,069,852**	**(91,799)**	**4,779**	**12,707**	**(13,446)**	**4,040**	**982,093**
صافي الفائض للسنة		**-**	**119,733**	**-**	**-**	**-**	**-**	**119,733**
التغير في احتياطي القيمة العادلة، بالصافي	13.2	**-**	**-**	**(725)**	**-**	**-**	**(725)**	**(725)**
الالتزام برنامج التقاعد	20	**-**	**-**	**-**	**636**	**-**	**636**	**636**
حصة في حركة احتياطي الشركات الزميلة	14	**-**	**-**	**-**	**-**	**12,730**	**12,730**	**12,730**
الحركة في احتياطي آخر		**-**	**-**	**-**	**-**	**6,465**	**6,465**	**6,465**
توزيعات الغلة	23	**-**	**(21,658)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(21,658)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025		**1,069,852**	**6,276**	**4,054**	**13,343**	**5,749**	**23,146**	**1,099,274**

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	2025	2024
التدفقات المالية من العمليات			
صافي الفائض للسنة		**119,733**	74,636
تعديلات بنود غير نقدية:			
استهلاك		**1,539**	1,383
خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة		**1,233**	14,164
إيرادات القسائم المستحقة من استثمارات في الصكوك	8	**(34)**	(678)
إطفاء الصكوك بالعلاوة، صافي	8	**(28)**	(17)
دخل من لاستثمار في استصناع		**(382)**	(304)
خسارة من استبعاد استثمارات حقوق الملكية		**956**	-
ربح من استبعاد الاستثمار في الصناديق		**(3,709)**	-
حصة في الربح من الاستثمار في شركات الزميلة، بالصافي	14	**(14,250)**	(15,789)
خسارة من استبعاد شركات زميلة	14	**7,021**	20
حصة من ربح استثمار في الوكالة	15	**(56,720)**	(27,607)
تكلفة الخدمة المتعلقة بالتزام التقاعد والرعاية الطبية	20	**1,110**	2,756
خسارة/ (ربح) من صرف عملات أجنبية		**6,465**	(9,369)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة			
أموال مقيدة	19	**4,343**	(1,115)
قروض حسنة	16	**4,710**	18,462
موجودات أخرى		**(2,116)**	4,665
مستحقات ومطلوبات أخرى		**214**	(4,343)
النقد من العمليات		**70,085**	56,864
مساهمات صاحب العمل في منافع ما بعد التوظيف	20	**(1,060)**	(1,932)
توزيعات الغلة	23	**(21,658)**	(12,568)
صافي النقد الناتج من العمليات		**47,367**	42,364
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
صافي الحركة في ودائع مرابحات السلع	6	**53,309**	(32,029)
صافي الحركة في ودائع الوكالة	7	**11,102**	(28,414)
استرداد استثمارات في الصكوك	8	**32,000**	27,300
إضافات إلى استثمار في الصكوك	8	**(37,963)**	(92,552)
صافي الحركة في استثمار في الاستصناع		**(876)**	-
متحصلات من استبعاد استثمارات في حقوق الملكية		**44**	-
إضافات الى استثمارات في الصناديق	13	**(2,332)**	(423)
متحصلات من استبعاد استثمار في الصناديق	13	**23,149**	2,417
متحصلات من استبعاد استثمار في شركات زميلة	14	**-**	459
توزيعات أرباح من استثمارات في شركات زميلة	14	**2,492**	2,348
إضافات لاستثمارات الوكالة	15	**(108,400)**	-
اضافات إلى موجودات ثابتة		**(27)**	(50)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(27,502)**	(120,944)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**19,865**	(78,580)
نقد وما في حكمه في 1 يناير		**15,020**	93,600
نقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	5	**34,885**	15,020
معاملات غير نقدية	34		

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) قائمة الغلة كما في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاح	2025	2024
الرصيد الافتتاحي لفائض الغلالة المخصصة		**(119,766)**	(168,413)
الغلة للسنة			
الفائض للسنة		**119,733**	74,636
الحصة من ربح استثمارات في شركات زميلة	14	**(7,229)**	(15,769)
توزيعات أرباح من استثمارات في شركات زميلة	14	**2,492**	2,348
مجموع الغلة للسنة		**114,996**	61,215
الغلة المتوفرة للتوزيع		**(4,770)**	(107,198)
توزيع الغلة على المستفيدين	23	**(21,658)**	(12,568)
الرصيد الختامي لفائض الغلة المخصصة		**(26,428)**	(119,766)

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 5: المديرون التنفيذيون والبلدان التي يمثلونها

أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية 2025

الاسم	بلد الجنسية	البلدان الممثّلة
سعادة الأستاذ البشير علي خلاط	ليبيا	ليبيا
سعادة الأستاذ عثمان تُشليق	تركيا	تركيا
سعادة الدكتور عباس مرادبور	إيران	إيران
سعادة الأستاذ سعد عقلة صحن العلاطي	الكويت	الكويت
معالي الدكتور حمد بن سليمان بن عبد الله البازعي	السعودية	السعودية
سعادة الأستاذة دعاء عرابي	مصر	مصر
سعادة الأستاذ علي عبد الله عبد الرحمن عبد الله شرفي	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ حمد بن ماضي الهاجري	قطر	قطر
سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي	نيجيريا	نيجيريا
سعادة الدكتور بارجيونو تشيبتو ويدارتو	إندونيسيا	إندونيسيا
سعادة الأستاذ ولفريد موراو أبا	الغابون	الاتحاد القُمري وأوغندا وتشاد وجيبوتي وموزمبيق والصومال والغابون
سعادة الأستاذ ديكاريديا ديمبيلي	مالي	بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر
سعادة الدكتور الحسن علي مانصاري	سيراليون	بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار
معالي الأستاذ محمد سيديا محمد خالد الشيخ محمد سيدينا	موريتانيا	تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا
معالي الدكتور محمود فريد أسعد أبو الرُّب	فلسطين	الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان
سعادة الأستاذ زاهر بن مرهون بن محمد العَبري	سلطنة عُمان	البحرين والسودان وسلطنة عمان واليمن
سعادة الأستاذ شهريار قادر هدّيقي	بنغلاديش	أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف
سعادة الأستاذ يوهان محمود مِريكان	ماليزيا	بروناي دار السلام وسورينام وغُيانا وماليزيا
سعادة الأستاذ إندريت لامي	ألبانيا	أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وجمهورية قرقيزستان

الملحق 6أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلامي للتنمية

ر. ت.	الأعلى مرتبةً	المركز الموحَّد للاكتتاب في رأس المال المساهَم به (جميع المبالغ بملايين الدنانير الإسلامية)					
		المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية			النسبة المئوية من الإجمالي	تفصيل رأس المال المستدعى (المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية)	
		المستدعى	القابل للاستدعاء	المجموع		المدفوع	المستحق غير المدفوع	غير المستحق بعد
1	المملكة العربية السعودية	4,019.72	11,418.92	15,438.64	%23.51	2,077.55	0.00	1,942.17
2	إيران	1,410.54	4,006.93	5,417.47	%8.25	679.62	9.46	721.46
3	ليبيا	1,345.74	3,820.75	5,166.49	%7.87	530.11	0.00	815.63
4	قطر	1,228.23	3,485.53	4,713.76	%7.18	595.89	0.00	632.34
5	إندونيسيا	1,210.34	3,447.80	4,658.14	%7.09	315.53	1.31	893.50
6	مصر	1,208.75	3,436.60	4,645.35	%7.07	584.63	0.00	624.12
7	الكويت	1,435.12	3,106.87	4,541.99	%6.92	785.09	6.59	643.44
8	نيجيريا	1,119.58	3,178.93	4,298.51	%6.55	510.20	77.79	531.59
9	تركيا	1,025.26	2,914.46	3,939.72	%6.00	530.09	0.00	495.17
10	الإمارات العربية المتحدة	718.56	3,221.17	3,939.72	%6.00	539.42	0.03	179.10
11	باكستان	434.11	1,234.21	1,668.32	%2.54	210.48	0.00	223.63
12	الجزائر	371.21	1,055.06	1,426.27	%2.17	215.23	0.00	155.98
13	ماليزيا	192.70	675.48	868.18	%1.32	123.24	0.00	69.46
14	بنغلاديش	172.19	489.59	661.78	%1.01	83.30	0.00	88.89
15	المغرب	171.98	489.45	661.43	%1.01	42.22	0.00	129.76
16	أذربيجان	170.64	485.99	656.63	%1.00	8.58	0.00	162.06
17	السودان	78.71	223.59	302.30	%0.46	16.00	22.89	39.82
18	الأردن	74.26	210.93	285.19	%0.43	36.69	0.00	37.57
19	اليمن	46.19	212.43	258.62	%0.39	24.76	10.74	10.69
20	سلطنة عمان	48.14	136.85	184.99	%0.28	23.28	0.00	24.86
21	الكاميرون	43.35	123.23	166.58	%0.25	12.03	8.94	22.38
22	السنغال	42.71	121.27	163.98	%0.25	19.22	5.18	18.31
23	تونس	46.67	111.89	158.56	%0.24	15.74	0.14	30.79
24	العراق	38.99	110.84	149.83	%0.23	21.80	0.00	17.19
25	بروناي	23.02	105.34	128.36	%0.20	17.98	0.00	5.04
26	بوركينافاسو	37.31	79.71	117.02	%0.18	20.18	0.00	17.13
27	النيجر	37.31	79.71	117.02	%0.18	7.27	12.73	17.31
28	أوغندا	30.57	67.15	97.72	%0.15	13.95	3.11	13.51
29	البحرين	20.92	59.46	80.38	%0.12	12.13	0.00	8.79
30	بنين	19.67	55.89	75.56	%0.12	9.76	0.00	9.91
31	الغابون	29.81	34.03	63.84	%0.10	19.85	1.33	8.63
32	قازاقستان	15.67	44.24	59.91	%0.09	7.50	1.29	6.88
33	مالي	14.70	41.79	56.49	%0.09	7.61	0.60	6.48
34	غينيا	28.04	22.83	50.87	%0.08	13.22	5.57	9.25
35	موريتانيا	10.71	31.13	41.84	%0.06	6.75	0.34	3.62
36	لبنان	9.13	26.64	35.77	%0.05	6.18	0.84	2.10
37	غامبيا	7.46	21.21	28.67	%0.04	3.14	1.03	3.29
38	قرغيزستان	7.46	21.21	28.67	%0.04	4.02	0.15	3.29
39	المالديف	7.46	21.21	28.67	%0.04	3.86	0.31	3.29
40	موزمبيق	7.46	21.21	28.67	%0.04	4.02	0.15	3.29
41	سيراليون	5.45	15.79	21.24	%0.03	2.56	1.04	1.85
42	طاجيكستان	6.62	13.53	20.15	%0.03	3.99	0.00	2.63
43	توغو	6.62	13.53	20.15	%0.03	3.18	0.81	2.63
44	فلسطين	9.85	9.70	19.55	%0.03	5.72	4.13	0.00
45	سوريا	9.28	9.21	18.49	%0.03	5.00	2.14	2.14
46	أوزبكستان	5.20	9.71	14.91	%0.02	3.53	0.00	1.67
47	الاتحاد القُمري	4.99	9.45	14.44	%0.02	2.19	1.15	1.65
48	كوت ديفوار	4.99	9.45	14.44	%0.02	4.06	0.00	0.93
49	أفغانستان	6.09	4.93	11.02	%0.02	5.00	0.24	0.86
50	تشاد	5.99	4.85	10.84	%0.02	5.11	0.04	0.84
51	ألبانيا	4.63	4.60	9.23	%0.01	3.56	0.00	1.07
52	سورينام	4.63	4.60	9.23	%0.01	2.98	0.59	1.07
53	جيبوتي	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.07	0.54	0.42
54	غينيا بيساو	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.21	0.40	0.42
55	الصومال	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.50	0.11	0.42
56	تركمانستان	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.62	0.00	0.42
57	غيانا	2.90	0.34	3.24	%0.00	1.47	0.00	1.43
	صافي العجز	*	*	*		(0.01)	0.00	0.01
	المجموع الجزئي	**17,049.785**	**48,571.055**	**65,620.840**	**%99.94**	**8,215.90**	**181.71**	**8,652.17**
	غير الملتزم به	10.710	30.500	41.210	%0.06	-	-	-
	المجموع العام	**17,060.495**	**48,601.555**	**65,662.050**	**%100.00**	**8,215.90**	**181.71**	**8,652.17**

الملحق 6ب: بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلامي للتنمية

ر. ت.	الأعلى مرتبة	القوة التصويتية	
		عدد الأصوات	التصويت %
1	المملكة العربية السعودية	1,350,147	%23.66
2	إيران	469,155	%8.22
3	ليبيا	435,586	%7.63
4	قطر	408,642	%7.16
5	مصر	402,623	%7.05
6	الكويت	389,696	%6.83
7	إندونيسيا	376,833	%6.60
8	الإمارات العربية المتحدة	376,559	%6.60
9	نيجيريا	369,413	%6.47
10	تركيا	344,955	%6.04
11	باكستان	144,969	%2.54
12	الجزائر	127,529	%2.23
13	ماليزيا	80,372	%1.41
14	بنغلاديش	57,789	%1.01
15	المغرب	53,667	%0.94
16	أذربيجان	49,957	%0.88
17	الأردن	25,262	%0.44
18	السودان	24,459	%0.43
19	اليمن	24,219	%0.42
20	سلطنة عمان	16,513	%0.29
21	السنغال	14,549	%0.25
22	الكاميرون	14,026	%0.25
23	العراق	13,764	%0.24
24	تونس	13,263	%0.23
25	بروناي	12,832	%0.22
26	بوركينافاسو	10,489	%0.18
27	النيجر	9,198	%0.16
28	أوغندا	8,610	%0.15
29	البحرين	7,659	%0.13
30	بنين	7,065	%0.12
31	الغابون	5,888	%0.10
32	قازاقستان	5,674	%0.10
33	مالي	5,440	%0.10
34	موريتانيا	4,288	%0.08
35	غينيا	4,105	%0.07
36	لبنان	3,782	%0.07
37	قرقيزستان	3,023	%0.05
38	موزمبيق	3,023	%0.05
39	المالديف	3,007	%0.05
40	غامبيا	2,935	%0.05
41	سيراليون	2,335	%0.04
42	طاجيكستان	2,252	%0.04
43	توغو	2,171	%0.04
44	فلسطين	2,042	%0.04
45	سوريا	1,921	%0.03
46	كوت ديفوار	1,851	%0.03
47	أوزبكستان	1,824	%0.03
48	الاتحاد القُمري	1,664	%0.03
49	تشاد	1,496	%0.03
50	أفغانستان	1,493	%0.03
51	ألبانيا	1,316	%0.02
52	سورينام	1,258	%0.02
53	تركمانستان	1,008	%0.02
54	الصومال	996	%0.02
55	غينيا بيساو	967	%0.02
56	جيبوتي	953	%0.02
57	غُيانا	681	%0.01
	المجموع	**5,707,197**	**%100**

الملحق i7أ: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان (2025)[1]
بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	180.7	0.0	0.0	180.7
بنغلاديش	0.0	0.0	143.1	0.0	0.0	0.0	241.3	0.0	0.0	384.4
بنين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	359.0	0.0	0.0	359.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	172.4	38.1	0.0	210.5
الكاميرون	42.5	29.9	0.0	0.0	0.0	0.0	221.2	0.0	0.0	293.6
تشاد	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوت ديفوار	112.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	448.2	0.0	0.0	560.8
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	10.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.7
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	3.0	0.0	0.0	32.0	0.0	0.0	5.0	0.0	0.0	40.0
غينيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	37.0	0.0	0.0	37.0
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غُيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
قازاقستان	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	14.0	0.0	25.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	39.3
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	13.5	0.0	0.0	13.5
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المالديف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	28.2	64.9	85.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	179.7
المغرب	21.3	0.0	9.9	0.0	0.0	0.0	0.0	213.8	0.0	245.1
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نيجيريا	100.2	0.0	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	150.2
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	602.2	0.0	602.2
باكستان	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	475.0	0.0	0.0	487.5
فلسطين	0.0	0.0	0.0	16.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	16.4
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السنغال	0.0	31.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	31.6
سيراليون	31.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.6	0.0	45.9
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	0.0	75.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	75.1
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	0.0	13.5	30.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.5
توغو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	135.4	23.9	0.0	159.3
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	35.1	0.0	35.1
تركيا	0.0	0.0	0.0	520.0	0.0	0.0	164.1	216.0	0.0	900.1
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	60.9	0.0	0.0	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	77.9
أوزبكستان	0.0	0.0	103.6	102.7	0.0	0.0	192.0	0.0	0.0	398.4
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**463.3**	**123.2**	**376.9**	**918.9**	**0.0**	**0.0**	**2,644.8**	**1,143.6**	**1.5**	**5,672.3**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق 7ب: التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1975 - 2025)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	10.5	0.0	17.7	0.0	0.0	0.0	40.1	0.0	0.0	68.3
ألبانيا	38.6	0.0	0.0	16.5	0.0	0.0	536.9	27.5	22.1	641.6
الجزائر	21.7	0.0	153.9	0.0	64.2	0.0	33.2	121.7	5.4	400.1
أذربيجان	209.0	0.0	494.7	19.2	0.0	0.0	45.1	264.9	10.8	1,043.7
البحرين	0.0	0.0	745.5	0.0	24.4	0.0	325.4	519.4	97.8	1,712.5
بنغلاديش	150.8	87.5	947.1	427.3	74.6	107.5	346.1	156.4	7.2	2,304.6
بنين	245.7	63.4	188.2	133.4	0.0	26.2	664.0	121.9	5.1	1,448.0
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.2
بوركينافاسو	257.9	87.0	190.1	44.4	5.6	0.0	625.9	106.4	1.7	1,318.9
الكاميرون	433.2	110.9	176.2	108.3	0.0	0.0	866.6	28.3	30.6	1,754.2
تشاد	121.8	141.6	60.2	72.1	0.2	0.0	526.1	51.3	16.5	989.8
الاتحاد القُمري	0.8	0.0	0.0	20.9	1.8	0.0	23.2	0.0	0.0	46.8
كوت ديفوار	323.2	384.7	0.0	163.9	0.0	0.0	1,687.4	492.4	0.0	3,051.6
جيبوتي	7.3	8.9	18.7	129.4	0.0	55.7	54.7	16.6	0.7	292.0
مصر	48.8	25.0	1,782.7	44.0	94.1	0.0	364.0	40.2	94.6	2,493.4
الغابون	0.0	19.2	0.0	3.1	0.0	58.6	325.5	57.8	0.0	464.1
غامبيا	76.5	35.1	47.6	44.0	28.0	27.7	123.1	10.3	1.9	394.2
غينيا	138.2	62.5	432.5	168.7	3.5	0.0	678.5	149.1	9.1	1,642.1
غينيا بيساو	0.3	16.8	0.0	12.0	0.4	0.0	17.3	0.0	0.0	46.8
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	200.0	0.0	0.0	234.6
إندونيسيا	1,010.7	1,032.2	351.8	1,455.8	40.7	11.3	597.1	100.0	204.4	4,804.0
إيران	549.8	55.9	594.0	163.8	348.0	0.0	110.1	1,111.4	26.7	2,959.8
العراق	0.0	17.0	0.0	20.7	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	43.2
الأردن	410.4	66.1	206.4	193.3	187.1	23.8	182.5	6.8	28.9	1,305.3
قازاقستان	1,293.0	0.0	0.0	11.6	0.0	9.0	384.4	9.6	140.0	1,847.5
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	58.5
جمهورية قرقيزستان	81.1	0.0	163.1	85.1	8.0	0.0	179.8	15.0	0.0	532.1
لبنان	0.0	240.0	30.0	159.0	0.0	12.8	196.6	478.6	0.0	1,116.9
ليبيا	22.2	0.0	94.9	0.0	118.8	22.0	66.2	0.0	0.0	324.0
ماليزيا	6.2	196.6	0.0	101.7	102.0	0.0	176.0	0.0	45.0	627.4
المالديف	73.0	0.0	0.0	32.8	0.0	0.0	52.6	36.9	53.5	248.7
مالي	333.8	18.7	380.6	32.3	38.5	0.0	186.4	114.0	0.0	1,104.5
موريتانيا	117.1	133.5	266.9	125.0	84.5	0.0	200.3	167.9	4.7	1,099.8
المغرب	271.3	4.9	1,523.2	43.2	32.8	16.0	988.5	644.0	30.9	3,554.8
موزمبيق	36.8	44.5	306.8	58.9	0.0	0.0	28.7	0.0	0.0	475.7
النيجر	135.1	77.4	147.2	57.3	8.5	9.6	171.6	19.5	6.3	632.6
نيجيريا	349.6	115.0	30.9	165.2	0.0	50.0	291.6	145.9	74.0	1,222.1
سلطنة عمان	9.5	134.9	252.9	10.5	142.4	0.0	371.4	1,541.0	0.0	2,462.7
باكستان	351.0	88.5	1,119.7	740.2	177.3	0.0	940.8	4.7	100.7	3,522.9
فلسطين	0.0	26.4	1.3	39.7	1.3	0.0	5.1	0.0	1.5	75.3
قطر	0.0	4.5	0.0	49.1	189.3	0.0	0.0	215.8	0.0	458.7
المملكة العربية السعودية	0.0	1.7	233.5	6.0	686.0	0.0	105.0	42.1	195.1	1,269.4
السنغال	508.1	98.9	403.0	108.5	83.6	0.0	1,205.0	542.4	59.2	3,008.6
سيراليون	127.3	11.3	10.6	40.6	9.0	29.9	95.4	29.6	0.0	353.7
الصومال	0.0	1.9	0.4	0.0	0.0	0.0	7.5	3.0	5.2	18.2
السودان	283.2	67.9	103.3	59.8	83.1	0.0	59.4	91.1	42.2	790.0
سورينام	0.0	41.1	47.7	118.6	0.0	0.0	24.6	0.0	0.0	231.9
سوريا	26.7	0.0	277.0	24.8	15.0	0.0	0.0	50.9	9.1	403.7
طاجيكستان	62.9	137.9	207.8	32.7	0.0	0.0	117.7	11.8	0.7	571.4
توغو	90.0	81.3	46.2	44.8	0.0	0.0	411.8	81.5	0.0	755.5
تونس	183.7	80.5	1,242.1	64.5	146.2	0.0	5.5	240.3	73.2	2,036.0
تركيا	17.5	355.5	851.0	1,057.3	244.6	0.0	1,701.3	283.1	1,159.3	5,669.6
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	178.4	0.0	275.5	470.4	0.0	0.0	1,279.6
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	54.2	105.2	0.9	60.0	0.0	20.0	350.2
أوغندا	258.3	81.0	335.1	52.6	6.5	0.0	849.1	5.6	52.1	1,640.2
أوزبكستان	905.6	257.6	456.7	495.2	23.1	0.0	785.4	92.9	75.0	3,091.4
اليمن	81.0	54.9	51.6	10.5	0.7	0.0	40.0	25.8	19.2	283.6
البلدان الأعضاء في "البنك" - 57	**9,679.5**	**4,575.3**	**15,489.5**	**7,300.7**	**3,184.5**	**736.5**	**18,550.7**	**8,275.5**	**2,790.9**	**70,583.2**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق f8أ: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات[1] (بملايين الدنانير الإسلاميّة)

البلد	اعتمادات سنة 2025 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	2.7	2.7	0.1
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
الجزائر	0.0	0.0	73.0	0.0	73.0	1.5
أذربيجان	0.0	21.9	0.0	0.2	22.1	0.6
البحرين	132.2	58.4	0.0	0.0	190.6	1.0
بنغلاديش	292.1	51.1	1,179.3	0.2	1,522.7	13.9
بنين	263.1	20.4	11.1	0.3	295.0	0.8
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	160.9	0.0	65.6	3.3	229.8	2.4
الكاميرون	221.9	0.0	346.0	7.7	575.7	2.0
تشاد	1.5	0.0	0.0	0.7	2.2	0.5
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	63.5	0.3	63.8	0.5
كوت ديفوار	452.2	34.4	74.5	0.0	561.1	1.9
جيبوتي	8.2	0.0	157.0	0.5	165.7	1.1
مصر	0.0	0.0	2,231.1	0.0	2,231.1	12.6
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
غامبيا	29.5	0.0	7.3	3.2	40.0	0.6
غينيا	27.4	0.0	0.0	0.2	27.5	0.9
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
إندونيسيا	0.0	0.0	14.6	0.6	15.2	3.4
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.8
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
الأردن	11.2	14.6	0.0	4.6	30.4	1.6
قازاقستان	37.4	0.0	0.0	0.0	37.4	1.4
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4
جمهورية قرقيزستان	29.3	0.0	0.0	0.0	29.3	0.3
لبنان	9.9	0.0	0.0	0.0	9.9	0.6
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.4
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
المالديف	0.0	0.0	230.7	0.0	230.7	1.6
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1
موريتانيا	126.6	14.6	175.2	12.5	329.0	1.3
المغرب	176.6	0.0	29.2	0.3	206.1	3.6
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
النيجر	0.0	0.0	0.0	1.5	1.5	0.5
نيجيريا	112.8	12.4	58.4	0.1	183.7	1.0
سلطنة عمان	463.9	0.0	0.0	0.0	463.9	1.2
باكستان	356.3	0.0	564.4	7.5	928.3	8.2
فلسطين	12.5	0.0	0.0	25.3	37.8	0.3
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	2.5
السنغال	21.6	0.0	366.2	3.5	391.2	3.0
سيراليون	33.9	0.0	0.0	1.3	35.2	0.2
الصومال	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4	0.7
سورينام	55.5	0.0	0.0	0.0	55.5	0.2
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
طاجيكستان	32.4	0.0	21.9	0.3	54.7	0.4
توغو	122.2	5.5	99.3	1.6	228.6	0.7
تونس	25.6	0.0	237.9	0.0	263.5	3.1
تركيا	682.1	143.0	210.0	0.2	1,035.3	7.5
تركمانستان	7.9	0.0	0.0	0.0	7.9	0.6
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.6
أوغندا	57.5	0.0	0.0	8.0	65.5	0.9
أوزبكستان	293.2	29.2	419.9	0.2	742.4	2.6
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	0.5
البلدان غير الأعضاء	0.0	0.0	80.3	0.7	81.0	0.5
المشاريع الإقليمية	36.5	0.0	109.5	11.5	157.5	3.5
صافي الاعتمادات	**4,293.9**	**405.7**	**6,826.0**	**102.3**	**11,627.8**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.

[2] وتشمل عمليات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق 8ب: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات[1] (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	اعتمادات سنة 2025 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى[2]	المجموع	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	3.5	3.5	0.1
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
الجزائر	0.0	0.0	100.0	0.0	100.0	1.4
أذربيجان	0.0	30.0	0.0	0.3	30.3	0.6
البحرين	180.7	80.0	0.0	0.0	260.7	1.0
بنغلاديش	384.4	70.0	1,615.0	0.2	2,069.6	14.2
بنين	359.0	28.0	15.2	0.4	402.6	0.8
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينافاسو	210.5	0.0	89.8	4.5	304.8	2.4
الكاميرون	293.6	0.0	473.9	10.4	777.8	2.0
تشاد	20.0	0.0	0.0	10.0	30.0	0.5
الاتحاد القُمري	0.0	0.0	86.9	0.4	87.4	0.4
كوت ديفوار	560.8	47.1	102.0	0.0	709.8	1.8
جيبوتي	10.7	0.0	215.0	0.7	226.4	1.1
مصر	0.0	0.0	3,055.5	0.0	3,055.5	12.5
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
غامبيا	40.0	0.0	10.0	4.4	54.4	0.6
غينيا	37.0	0.0	0.0	0.2	37.2	0.9
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غُيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
إندونيسيا	0.0	0.0	20.0	0.8	20.8	3.4
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.9
العراق	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.2
الأردن	15.0	20.0	0.0	6.4	41.4	1.5
قازاقستان	50.0	0.0	0.0	0.0	50.0	1.4
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
جمهورية قرقيزستان	39.3	0.0	0.0	0.0	39.3	0.3
لبنان	13.5	0.0	0.0	0.0	13.5	0.7
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.6	0.6	0.4
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
المالديف	0.0	0.0	316.0	0.0	316.0	1.6
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1
موريتانيا	179.7	20.0	240.0	16.5	456.2	1.3
المغرب	245.1	0.0	40.0	0.4	285.5	3.7
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
النيجر	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	0.5
نيجيريا	150.2	17.0	80.0	0.2	247.4	1.0
سلطنة عمان	602.2	0.0	0.0	0.1	602.2	1.2
باكستان	487.5	0.0	773.0	10.3	1,270.8	8.1
فلسطين	16.4	0.0	0.0	33.4	49.8	0.3
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.3	0.3	2.6
السنغال	31.6	0.0	501.4	5.2	538.3	2.9
سيراليون	45.9	0.0	0.0	1.8	47.7	0.2
الصومال	0.0	0.0	0.0	2.7	2.7	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.7
سورينام	75.1	0.0	0.0	0.0	75.1	0.2
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
طاجيكستان	43.5	0.0	30.0	0.5	74.0	0.4
توغو	159.3	7.6	136.0	2.2	305.0	0.7
تونس	35.1	0.0	325.8	0.0	360.9	3.0
تركيا	900.1	195.9	287.6	0.2	1,383.9	7.4
تركمانستان	10.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.7
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.6
أوغندا	77.9	0.0	0.0	10.9	88.8	0.9
أوزبكستان	398.4	40.0	575.0	0.3	1,013.6	2.6
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4	0.5
البلدان غير الأعضاء	0.0	0.0	110.0	0.9	110.9	0.5
المشاريع الإقليمية	50.0	0.0	150.0	15.6	215.6	3.5
صافي الاعتمادات	**5,722.3**	**555.6**	**9,348.1**	**147.1**	**15,773.1**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.

[2] وتشمل عمليات صندوق تثميرٍ ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق 9: العمليات التراكمية لمجموعة البنك بحسب صيغ التمويل الكبرى (1975-2025)[1]

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام[2]		
	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
أفغانستان	4	44.2	68.3	35	28.6	38.4	0	0.0	0.0	18	9.8	13.4	57	82.6	120.1
ألبانيا	28	425.5	644.7	6	1.3	1.9	2	4.8	7.2	3	0.3	0.5	39	432.0	654.3
الجزائر	28	285.9	400.1	17	2.0	2.7	349	2,017.1	2,608.0	7	4.5	5.6	401	2,309.4	3,016.4
أذربيجان	35	734.9	1,105.9	25	3.3	4.7	22	147.8	215.8	3	1.2	1.6	85	887.1	1,328.0
البحرين	48	1,175.7	1,750.3	23	2.4	3.6	26	278.3	405.4	0	0.0	0.0	97	1,456.5	2,159.2
بنغلاديش	114	1,880.5	2,665.7	59	53.7	75.4	389	18,794.6	26,924.8	18	45.6	61.9	580	20,774.5	29,727.7
بنين	71	1,056.7	1,486.2	26	3.9	5.4	15	177.2	246.1	1	1.0	1.4	113	1,238.9	1,739.2
بروناي	1	5.3	6.2	3	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	4	5.4	6.2
بوركينافاسو	114	993.0	1,385.2	44	13.9	19.3	61	2,593.7	3,569.4	7	8.0	8.8	226	3,608.5	4,982.7
الكاميرون	84	1,289.5	1,799.4	21	2.0	2.9	60	1,723.9	2,362.4	3	1.2	1.7	168	3,016.6	4,166.4
تشاد	72	721.2	1,076.1	46	4.9	7.0	3	9.9	14.2	11	9.5	11.2	132	745.5	1,108.5
الاتحاد القُمري	9	38.7	50.5	31	4.6	6.8	47	624.8	854.9	4	3.1	4.3	91	671.2	916.4
كوت ديفوار	67	2,256.0	3,081.9	17	1.3	1.8	26	570.7	779.1	5	1.0	1.2	115	2,829.0	3,864.0
جيبوتي	48	244.5	349.5	32	3.8	5.4	45	1,348.1	1,858.0	11	1.7	2.4	136	1,598.2	2,215.2
مصر	91	1,815.5	2,682.0	39	4.7	6.8	294	16,961.1	23,503.1	8	1.7	2.4	432	18,783.0	26,194.3
الغابون	19	316.6	464.1	3	0.3	0.4	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	22	316.8	464.5
غامبيا	66	300.8	435.5	36	6.1	8.5	73	640.7	903.6	3	1.3	1.5	178	948.9	1,349.1
غينيا	128	1,268.3	1,749.7	46	13.7	19.6	9	80.1	103.8	8	7.2	8.5	191	1,369.4	1,881.6
غينيا بيساو	8	38.4	52.8	15	2.1	2.8	3	13.1	17.0	3	0.6	0.8	29	54.2	73.4
غيانا	3	178.4	234.6	7	0.3	0.4	0	0.0	0.0	3	0.4	0.5	13	179.1	235.6
إندونيسيا	123	3,432.0	4,881.6	41	5.4	7.7	183	1,576.8	2,254.4	5	3.7	5.4	352	5,017.9	7,149.1
إيران	69	2,066.2	3,110.3	21	1.8	2.7	326	2,099.6	3,007.7	10	10.8	15.1	426	4,178.4	6,135.8
العراق	4	35.9	43.2	11	1.4	2.1	59	319.3	369.1	13	4.2	5.9	87	360.9	420.3
الأردن	71	1,010.5	1,388.3	43	5.2	7.5	343	1,368.7	1,850.8	1	0.2	0.3	458	2,384.5	3,246.9
قازاقستان	23	1,379.9	1,891.7	27	5.1	7.0	25	681.4	1,011.3	5	1.3	1.9	80	2,067.7	2,911.8
الكويت	11	72.2	106.8	25	2.0	2.8	24	591.1	864.0	3	5.3	7.3	63	670.6	980.9
جمهورية قرغيزستان	48	437.1	611.3	26	4.5	6.6	8	29.9	42.5	7	1.7	2.4	89	473.1	662.7
لبنان	59	786.6	1,172.7	12	1.0	1.4	9	152.1	212.1	19	7.4	10.4	99	947.1	1,396.6
ليبيا	17	268.0	373.0	19	4.1	5.8	15	320.1	419.9	9	4.0	5.9	60	596.3	804.6
ماليزيا	53	513.3	737.9	26	1.8	2.6	85	261.6	361.4	5	7.0	9.2	169	783.8	1,111.1
المالديف	36	213.8	296.1	12	1.5	2.0	49	2,204.6	3,019.0	3	0.6	0.8	100	2,420.5	3,317.9
مالي	110	870.7	1,234.3	32	6.2	8.8	33	702.8	985.6	11	14.1	15.9	186	1,593.8	2,244.5
موريتانيا	108	831.1	1,212.1	65	8.9	11.9	47	1,062.8	1,487.2	7	9.4	11.1	227	1,912.2	2,722.4
المغرب	76	2,489.5	3,619.1	66	8.5	11.9	127	2,927.1	4,163.4	6	2.2	3.0	275	5,427.3	7,797.4
موزمبيق	27	350.3	494.2	17	2.6	3.9	5	48.3	70.0	6	2.0	2.5	55	403.2	570.7
النيجر	84	492.3	706.3	64	56.2	81.8	24	144.2	189.8	20	10.1	13.2	192	702.8	991.0
نيجيريا	49	915.7	1,298.3	34	13.3	18.5	40	500.1	726.7	28	5.6	7.5	151	1,434.7	2,051.0
سلطنة عمان	42	1,798.8	2,462.7	13	1.2	1.7	3	11.3	15.0	2	0.4	0.5	60	1,811.7	2,479.9
باكستان	105	2,597.8	3,771.4	38	22.7	31.6	309	9,605.2	13,208.4	12	10.4	13.9	464	12,236.1	17,025.4
فلسطين	27	94.7	133.2	164	324.2	448.9	3	4.0	6.0	45	38.2	50.1	239	461.1	638.1
قطر	12	326.3	475.1	1	0.1	0.1	6	33.8	54.1	0	0.0	0.0	19	360.2	529.4
المملكة العربية السعودية	93	1,211.4	1,800.2	49	4.8	6.7	305	2,436.6	3,619.7	3	0.2	0.3	450	3,653.0	5,427.0
السنغال	158	2,281.6	3,221.1	47	6.7	9.6	88	2,136.6	2,933.8	7	12.3	13.8	300	4,437.2	6,178.3
سيراليون	53	295.7	421.9	33	9.6	13.5	4	18.1	26.0	4	2.6	3.5	94	326.0	464.9
الصومال	5	12.8	18.2	26	11.1	16.1	4	35.9	46.2	57	32.8	48.0	92	92.6	128.4
السودان	94	662.8	984.7	40	5.6	8.0	38	328.1	462.6	23	21.1	26.4	195	1,017.7	1,481.7
سورينام	17	177.2	245.4	12	0.7	1.0	5	65.4	92.0	3	0.2	0.2	37	243.5	338.6
سوريا	29	326.7	447.1	20	8.0	11.8	27	135.1	169.3	11	2.2	3.0	87	472.0	631.1
طاجيكستان	53	451.2	626.9	31	4.8	7.0	25	208.7	295.0	7	0.9	1.2	116	665.7	930.1
توغو	47	584.7	798.8	16	3.8	5.2	26	527.9	729.7	2	1.0	1.5	91	1,117.4	1,535.2
تونس	75	1,429.1	2,100.8	34	6.5	9.3	200	3,113.4	4,279.7	4	3.2	4.2	313	4,552.2	6,394.0
تركيا	119	4,143.6	5,760.1	38	2.3	3.2	434	7,011.3	9,668.4	9	17.2	22.3	600	11,174.4	15,454.1
تركمانستان	15	894.6	1,279.6	10	1.2	1.7	6	69.9	95.0	1	0.2	0.3	32	965.9	1,376.6
الإمارات العربية المتحدة	27	329.8	466.8	24	12.3	17.6	35	494.0	706.9	0	0.0	0.0	86	836.1	1,191.3
أوغندا	54	1,216.2	1,692.9	43	9.6	13.3	11	111.5	146.2	8	2.8	3.6	116	1,340.1	1,856.0
أوزبكستان	61	2,244.9	3,182.5	21	2.6	3.7	139	1,653.7	2,258.9	6	1.1	1.5	227	3,902.4	5,446.6
اليمن	55	334.0	488.3	35	18.6	26.1	44	379.0	451.2	9	5.8	8.0	143	737.4	973.5
البلدان غير الأعضاء	40	173.1	246.1	25	5.3	7.9	32	348.9	517.8	1,056	223.4	308.3	1,153	750.7	1,080.1
المشاريع الإقليمية	65	2,084.5	2,928.2	967	898.8	1,315.6	28	1,634.1	2,246.1	338	583.9	882.0	1,398	5,201.3	7,371.9
صافي الاعتمادات	**3,252**	**54,906.4**	**78,217.9**	**2,759**	**1,642.6**	**2,358.3**	**4,598**	**91,339.4**	**127,435.6**	**1,881**	**1,147.8**	**1,638.1**	**12,490**	**149,036.3**	**209,649.9**
إجمالي الاعتمادات	**3,959**	**65,548.7**	**93,452.7**	**3,032**	**1,828.3**	**2,621.6**	**4,841**	**93,782.5**	**130,816.6**	**2,138**	**1,275.1**	**1,816.9**	**13,970**	**162,434.6**	**228,707.9**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.

[2] الأرقام لا تتضمّن العمليات الملغاة (ما لم يُذكر خلاف ذلك). وتشمل عمليات صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق 10أ: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2025)[1] (بملايين الدنانير الإسلاميّة)

	2022	2023	2024	2025	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	181.6	232.8	200.3	206.8	5,769.0
المساهمة في رأس المال	90.9	59.9	23.0	36.5	2,189.8
الإجارة	311.4	288.3	155.3	403.4	8,498.0
البيع الآجل	1,794.4	2,625.3	3,455.3	3,647.1	20,245.8
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	238.6
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	112.5
الاستصناع	0.0	0.0	0.0	0.0	13,260.3
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	802.6
المساعدة الفنية	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8
المجموع الجزئي	**2,378.2**	**3,206.3**	**3,833.8**	**4,293.9**	**51,118.4**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	0.0	5.1	0.0	0.0	803.7
الإجارة	58.6	32.3	130.2	7.3	715.7
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	84.2
الاستصناع	0.0	0.0	0.0	0.0	70.5
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة (المرابحة)	299.0	340.1	361.9	398.4	3,328.0
المجموع الجزئي	**357.5**	**377.6**	**492.1**	**405.7**	**5,002.1**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**5,118.9**	**5,155.7**	**5,603.9**	**6,826.0**	**64,651.3**
د. أخرى					
صناديق " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	0.0	0.0	0.0	0.0	674.5
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	0.0	1.1	3.1	0.0	105.3
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0.0	0.0	0.0	0.0	5.6
عمليات المعونة الخاصة	2.2	6.0	3.1	2.1	620.2
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	30.7	26.5	34.8	49.9	905.9
الصناديق الاستئمانية	49.5	46.5	18.3	36.7	2,242.5
الوقف	8.1	9.8	17.0	13.6	568.0
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0.0	0.0	0.0	0.0	23,142.4
المجموع الجزئي	**90.5**	**89.9**	**76.3**	**102.3**	**28,264.5**
المجموع العام	**7,945.2**	**8,829.4**	**10,006.1**	**11,627.8**	**149,036.3**

ملاحظة:
هـ. عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال السنوات الأربع الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدنانير الإسلامية)

	2022	2023	2024	2025	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	3,009.5	3,189.1	4,088.0	5,355.3	51,276.0
الأعمال المؤمَّنة	8,748.4	9,926.2	9,895.4	12,981.3	99,938.4

موارد البنك الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)

	2022	2023	2024	2025
إجمالي الأصول	27,057.6	29,291.7	29,721.1	30,936.7
إجمالي الدخل (ناقصاً استهلاك الإجارة)[3]	693.9	1,007.5	1,248.0	1,446.9
صافي الدخل	173.1	316.7	388.1	638.4
الاحتياطيات العامة	3,168.0	3,320.3	3,578.8	3,871.3
احتياطيات القيمة العادلة	328.5	424.4	459.5	383.7
رأس المال المكتتب فيه	55,256.7	55,256.7	58,652.3	65,620.8
الموازنة الإدارية المعتمدة*	148.8	161.2	176.5	185.6
الموازنة الإدارية الفعلية*	152.3	156.3	174.5	182.3

* تشمل الصندوقين الاستئمانيين (أي "صندوق القدس" و"صندوق الأقصى").
[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.
[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.
[3] تُعدّل إجمالي الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي:
2022: 1 دينار إسلامي = 1.33084 دولار أمريكي
2023: 1 دينار إسلامي = 1.34167 دولار أمريكي
2024: 1 دينار إسلامي = 1.30413 دولار أمريكي
2025: 1 دينار إسلامي = 1.3695 دولار أمريكي
1975-2025: 1 دينار إسلامي = 1.4067 دولار أمريكي (تقريبي فقط)

الملحق 10ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2025)[1]

(بملايين الدنانير الإسلامية)

	2022	2023	2024	2025	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	241.5	311.6	263.5	275.6	8,072.1
المساهمة في رأس المال	120.9	80.3	30.0	50.0	3,124.9
الإجارة	405.0	383.9	205.9	537.0	12,299.1
البيع الآجل	2,378.1	3,484.6	4,573.8	4,859.7	27,783.8
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	344.3
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	168.3
الاستصناع	0.0	0.0	0.0	0.0	19,849.0
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	1,160.7
المساعدة الفنية	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6
المجموع الجزئي	**3,145.5**	**4,260.4**	**5,073.1**	**5,722.3**	**72,804.8**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	0.0	6.8	0.0	0.0	1,202.8
الإجارة	77.9	43.4	169.8	10.0	1,011.9
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	125.2
الاستصناع	0.0	0.0	0.0	0.0	97.4
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة (المرابحة)	397.9	456.4	472.0	545.6	4,628.5
المجموع الجزئي	**475.8**	**506.6**	**641.7**	**555.6**	**7,065.8**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**6,812.5**	**6,917.2**	**7,308.2**	**9,348.1**	**91,056.6**
د. أخرى					
صناديق " المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	0.0	0.0	0.0	0.0	992.2
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	0.0	1.5	4.1	0.0	152.8
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0.0	0.0	0.0	0.0	7.7
عمليات المعونة الخاصة	2.9	8.0	4.2	2.8	836.4
صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية	40.8	35.5	46.0	77.0	1,299.3
الصناديق الاستئمانية	66.3	62.3	24.3	48.9	3,199.7
الوقف	10.9	13.1	22.7	18.3	821.1
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0.0	0.0	0.0	0.0	31,413.4
المجموع الجزئي	**120.9**	**120.3**	**101.2**	**147.1**	**38,722.6**
المجموع العام	**10,554.8**	**11,804.5**	**13,124.2**	**15,773.1**	**209,649.9**

ملاحظة:

هـ. عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال السنوات الأربع الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدنانير الإسلامية)

	2022	2023	2024	2025	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية الجديدة	4,005.1	4,278.7	5,331.3	7,334.1	72,620.8
الأعمال المؤمّنة	11,642.7	13,317.6	12,904.9	17,777.9	138,952.6

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2025.
[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك.

الملحق 11: العقود الممنوحة سنة 2025
(بحسب أصل المقاول أو المورِّد أو الاستشاريّ)

ر. ت.	البلد	عدد العقود	المبلغ الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)
1	كوت ديفوار	67	248.79
2	بوركينافاسو	78	220.02
3	المغرب	8	184.72
4	قازاقستان	15	183.46
5	إندونيسيا	10	134.85
6	أوزبكستان	7	111.59
7	البحرين	1	79.99
8	سلطنة عُمان	2	54.47
9	غامبيا	18	50.10
10	الكاميرون	29	48.32
11	أوغندا	7	29.61
12	السنغال	23	26.89
13	طاجيكستان	20	25.27
14	تركيا	3	20.08
15	الإمارات العربية المتحدة	2	19.54
16	نيجيريا	50	18.49
17	غينيا	25	14.86
18	الأردن	2	14.49
19	بنغلاديش	36	12.01
20	مالي	13	11.56
21	توغو	11	9.62
22	تشاد	11	9.36
23	إيران	3	8.64
24	مصر	2	8.53
25	النيجر	3	5.44
26	الجزائر	1	4.36
27	سيراليون	6	3.66
28	تونس	10	3.62
29	باكستان	2	3.25
30	بنين	16	3.08
31	جمهورية قرقيزستان	4	2.69
32	موريتانيا	9	2.52
33	جيبوتي	3	2.34
34	الغابون	2	2.03
35	الكويت	1	1.41
36	ماليزيا	1	0.45
37	لبنان	1	0.24
38	أذربيجان	2	0.12
39	سورينام	2	0.08
40	موزمبيق	1	0.04
41	الصين	4	135.80
42	سويسرا	8	114.42
43	إيطاليا	6	54.61
44	سنغافورة	1	16.65
45	بلغاريا	1	13.41
46	الولايات المتحدة الأمريكية	1	5.92
47	بلجيكا	2	5.41
48	كينيا	1	0.68
49	الدنمارك	1	0.60
المجموع العام		**532**	**1.93 مليار**

المصدر: نظام تدبير العمليات (OMS) التابع للبنك الإسلامي للتنمية، استناداً إلى لقطة مأخوذة في 14 أبريل 2026.

الملحق 12: الهيكل التنظيميّ للبنك الإسلاميّ للتنمية

[1] يتبع كلٌّ من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة التقييم المستقل مجلس المديرين التنفيذيين من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
[2] تتبع شعبة الشؤون الشرعية الهيئة الشرعية من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
[3] تتبع شعبة الامتثال الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
[4] يتبع السكرتيرُ التنفيذيُّ وأمينُ تسجيل اللجنة المعنية بالنظر في الطعون رئيس المحكمة من الناحية الوظيفية، والمدير العام المستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
[5] يكون على رأس المراكز الإقليمية ومركز التميُّز موظفون برتبة مدير شعبة، وذلك ما لم يقرِّر الرئيس خلاف ذلك.
ملاحظة: يشير مصطلح "مجموعة البنك"، عند استخدامه، إلى أن الوظيفة المعنية تؤدّي على صعيد مجموعة البنك، وذلك طبقاً للهيكل المنظّمة المعمول بها.

المفتاح

الملحق 13: أين نعمل

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1 الجزائر
2 البحرين
3 مصر
4 العراق
5 الأردن
6 الكويت
7 لبنان
8 ليبيا
9 موريتانيا
10 المغرب
11 سلطنة عُمان
12 فلسطين
13 دولة قطر
14 المملكة العربية السعودية
15 السودان
16 سوريا
17 تونس
18 دولة الإمارات العربية المتحدة
19 اليمن

آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا

20 أفغانستان
21 ألبانيا
22 أذربيجان
23 بنغلاديش
24 بروناي
25 غيانا
26 إندونيسيا
27 إيران
28 قازاقستان
29 جمهورية قرقيزستان
30 ماليزيا
31 جزر المالديف
32 باكستان
33 سورينام
34 طاجيكستان
35 تركيا
36 تركمانستان
37 أوزبكستان

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

38 بنين
39 بوركينافاسو
40 الكاميرون
41 تشاد
42 الاتحاد القُمُريّ
43 كوت ديفوار
44 جيبوتي
45 الغابون
46 غامبيا
47 غينيا
48 غينيا بيساو
49 مالي
50 موزمبيق
51 النيجر
52 نيجيريا
53 السنغال
54 سيراليون
55 الصومال
56 توغو
57 أوغندا

"تظل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهي تستعدّ لدخول دورة استراتيجية جديدة، شديدةَ الحرص على تحويل التحديات الإنمائية إلى فرص، وتنويع الاقتصاد، وتمكين الشعوب، وإثراء حياة الناس في العالم الإسلاميّ أجمع."

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

البنك الإسلامي للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 22332-2444
المملكة العربية السعودية

(+966-12) 636 1400
(+966-12) 636 6871
idbarchives@isdb.org
www.isdb.org

isdbgroup
isdb_group
isdb_stories
company/islamic-development-bank
IslamicDevelopmentBankGroup